

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الاستراتيجية والعسكرية

تخصص دراسات استراتيجية ودولية

دور المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي في  
إيران 1989/2015.

مذكرة مقدّمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تأطير الاستاذ:

علي ربيج

اعداد الطالب:

عبد المجيد بامجيد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة
الدكتور: علي لاراي	رئيسا
الدكتور: علي ربيج	مشرفا ومقررا
الأستاذة: وسيلة لوجاني	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

1437 -1436/ 2016-2015

## تشكرات

بادئ ذي بدأ أشكر الله عز وجل على ما أنعم به علي، إذ وفقني لإتمام هذا العمل، كما لا يفوتني أن

أتقدم بالشكر إلى:

الأستاذ المشرف " ربيع علي " الذي أشرف على إنجاز هذه الدراسة، ولم يبخل بأي جهد أو معلومة.

كما أتوجه بجزيل الشكر لجمال مكتبة المدرسة.

كما لا يفوتني في مقامي هذا أن أتوجه بجزيل الشكر للطاقم الإداري والبيداغوجي للمدرسة الوطنية العليا

للعلوم السياسية.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

## ملخص الدراسة:

شهدت إيران بعد ثورتها الإسلامية سنة 1979 تغيرا في بنية نظامها السياسي، ومن أبرز مظاهر هذا التغير هو التحول من نظام ملكي إلى نظام جمهوري إسلامي مبني على نظرية الولي الفقيه.

ويحظى المرشد الأعلى في إيران بدور مركزي في النظام السياسي الإيراني، باعتباره ممثلا للمهدي المنتظر (نظرية الولي الفقيه)، وكذلك بناء على الصلاحيات الدستورية، وهو ما جعله يلعب دورا أساسيا في عملية صناعة القرار السياسي الإيراني، رغم البنية المؤسساتية التي تميز نظام الحكم في الجمهورية الإسلامية، وتبرز أهمية مكانة المرشد الأعلى في المكانة الإقليمية المتزايدة التي تحظى بها إيران بعد نجاح ثورتها الإسلامية، كما تعزى أيضا إلى مجال تأثير القرار السياسي الإيراني والذي يتعدى الحدود الجغرافية لإيران نظرا للطموح الإيراني في تعميم نموذجها السياسي في فضائها الإقليمي.

ونظرا لمركزية منصب المرشد الأعلى فإن صراعا سياسيا بين التيارات والمؤسسات بدأت ملامحه تطفو للسطح حول من يخلف المرشد الحالي، بحكم أن مؤسسة المرشد هي المسؤولة على بناء التوجه الاستراتيجي للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

## **Summary of study:**

Iran witnessed after the Islamic Revolution in 1979 a change in the structure of the political system, one of the most prominent manifestations of this change is the shift from the royal regime to an Islamic republican regime based on a theory Al-Wali Al-Faqih.

It is the supreme guide in Iran play a central role in the Iranian political regime, as a representative of trouble expected (theory Al-wali Al-Faqih), as well as according to the constitutional powers, which make it play an essential role in the process of political decision making Iran, despite the institutional infrastructure that characterize the regime in the Islamic republic, and highlights the importance of the status of the supreme guide in regional status of the increasing Iran after the success of the Islamic Revolution, and also attributable to the influence of the resolution of the Iranian political which exceed the geographical borders to Iran because of Iranian ambition in circulating their own political in regional traveling.

Given the centrality of the position of the supreme guide of the political conflict between.

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	تشكرات.
	الإهداء.
	ملخص الدراسة.
	قائمة المحتويات.
أ	مقدمة
08	الفصل الأول: التأصيل النظري لعملية صناعة القرار السياسي
10	المبحث الأول: ماهية عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية
10	المطلب الأول: مفهوم عملية صناعة القرار
10	الفرع الأول: تعريف القرار السياسي
12	الفرع الثاني: عملية صناعة القرار السياسي الخارجي
13	المطلب الثاني: أنواع القرارات ومراحل صنعها
15	الفرع الأول: أنواع القرارات
25	الفرع الثاني: مراحل عملية صناعة القرار
21	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية صناعة القرار
21	الفرع الأول: العوامل الداخلية
25	الفرع الثاني: العوامل الخارجية
26	المبحث الثاني: نظريات ونماذج عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية
26	المطلب الأول: نظريات صناعة القرار
26	الفرع الأول: نظرية المباريات
30	الفرع الثاني: نظرية المحاكاة
31	المطلب الثاني: نماذج صنع القرار في السياسة الخارجية.
31	الفرع الأول: نموذج سنايدر في صناعة القرار الخارجي
34	الفرع الثاني: نموذج غراهام أليسون.
36	المبحث الثالث: البيئة النفسية لصانع القرار السياسي الخارجي
36	المطلب الأول: عناصر البيئة النفسية لصانع القرار
38	الفرع الأول: الإدراك

39	الفرع الثاني: التصورات والقيم
40	الفرع الثالث: النسق العقيدي.
40	المطلب الثاني: الخصائص الشخصية لصانع القرار السياسي.
40	الفرع الأول: دراسة الخصائص الشخصية.
41	الفرع الثاني: شخصية السيد اية الله علي خامنئي.
44	الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران
46	المبحث الأول: مكانة المرشد الاعلى في النظام السياسي الإيراني
46	المطلب الأول: المكانة الدينية للمرشد الأعلى
46	الفرع الأول: مفهوم نظرية ولاية الفقيه واركائها
49	الفرع الثاني: قد نظرية الولاية
50	المطلب الثاني: المكانة الدستورية للمرشد الاعلى في إيران
53	المطلب الثالث: المكانة السياسية للمرشد الاعلى في إيران.
55	المبحث الثاني: المؤسسات الرسمية لصنع القرار السياسي في إيران.
55	المطلب الأول: السلطة التنفيذية
55	الفرع الأول: رئيس الجمهورية
58	الفرع الثاني: وزارة الخارجية
59	الفرع الثالث: المؤسسة العسكرية
63	المطلب الثاني: السلطة التشريعية
64	الفرع الأول: مجلس الشورى الإسلامي
66	الفرع الثاني: مجلس صيانة الدستور
68	المطلب الثالث: المؤسسات العابرة للسلطات
68	الفرع الأول: مجلس خبراء القيادة
70	الفرع الثاني: مجمع تشخيص مصلحة النظام
71	الفرع الثالث: مجلس الامن القومي الأعلى
72	الفرع الرابع: مجلس إعادة النظر في الدستور
75	المبحث الثالث: المؤسسات والنوائر غير الرسمية في النظام السياسي الإيراني.
75	المطلب الأول: الحوزة الدينية الإيرانية
75	الفرع الأول: جمعية مدرسي الحوزة العلمية في قم
77	الفرع الثاني: المعارضة الدينية في قم.

79	المطلب الثاني: التيارات والأحزاب السياسية
79	الفرع الأول: التيار الاصلاحى،
82	الفرع الثاني: التيار المحافظ
86	المطلب الثالث: المجتمع المدني الايراني
88	الفرع الأول: القوى الاقتصادية
88	الفرع الثاني: الحركة الطلابية والشبابية
90	الفرع الثالث: الصحافة والاعلام ووسائل الاتصال
91	الفصل الثالث: التحديات التي تواجه المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي
93	المبحث الأول: القرارات السياسية المرتبطة بالأمن القومي والسياسة الخارجية الإيرانية
93	المطلب الأول: القرارات الاستراتيجية المرتبطة بالملف النووي الايراني
93	الفرع الأول: تاريخ البرنامج النووي الايراني
94	الفرع الثاني: دوافع وأبعاد تخصيص اليورانيوم الايراني
95	الفرع الثالث: هيكلية اتخاذ القرار في الملف النووي الايراني
97	المطلب الثاني: القرارات الأمنية المرتبطة بحرب الخليج الثانية.
97	الفرع الأول الثاني: قرار الحياد أثناء الأزمة.
99	الفرع الثاني: قرار الحياد أثناء الحرب.
100	المطلب الثالث: خصائص عملية صناعة القرار الايراني
101	الفرع الأول: خصائص الإطار العام
103	الفرع الثاني: خصائص النخبة
104	المبحث الثاني: الصعوبات التي تواجه دور المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار
105	المطلب الأول: العوامل المؤيدة لدور المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي
105	الفرع الأول: العوامل الداخلية
106	الفرع الثاني: العوامل الخارجية
107	المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجه المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي الايراني
107	الفرع الأول: الصعوبات التي تواجه مؤسسة المرشد
110	الفرع الثاني: الصعوبات الموجهة لشخص خامنئي
112	المطلب الثالث: من هو المرشد القادم؟ "دراسة في الشخصيات المحتملة"
113	الفرع الأول: المرشح علي هاشمي أكبر رافسنجاني

115	الفرع الثاني: آية الله محمود شاهر ودي
116	الفرع الثالث: آية الله مصباح يزدي
117	الفرع الثالث: حسن روحاني
121	الخاتمة
126	قائمة المراجع والمصادر
	الملاحق.

مفرد مة

## مقدمة:

تعتبر دراسة عملية صنع القرار السياسي من اهم المداخل المنتهجة في دراسة التفاعلات داخل النظام السياسي لأي دولة، وذلك نظرا لأهميتها والتي تمتد للتأثير على حياة الافراد وسيرورة المؤسسات داخل النظام السياسي، فهي لب العملية السياسية، كما أنها المحدد العام لتوجهات النظام سواءا على المستوى الداخلي أو الخارجي.

وستتناول دراستنا دراسة النموذج الايراني في عملية صناعة القرار السياسي من خلال التطرق لدور المرشد الاعلى في عملية صناعة القرار السياسي داخل إيران، ويتسم النموذج الايراني بالتعقيد والتداخل المؤسساتي بسبب بنية النظام السياسي الايراني، فهو أحد إفرزات الثورة الاسلامية الايرانية 1979 والتي أتمت حكم الشاه وحولت النظام الايراني من نظام ملكي إلى نظام جمهوري إسلامي، تغيرت من خلاله ملامح إيران وتوجهاتها السياسية ورؤيتها للعالم الخارجي، و تبرز الميزة الأساسية لنظام الحكم في إيران في وجود مؤسسة بارزة تعلوا فوق جميع المؤسسات وهي مؤسسة المرشد الاعلى، والتي تستمد قوتها ونفوذها من بنية النظام المبني على فكرة الولي الفقيه وهو الامر الذي حولها امتيازات قانونية واعتبارات سياسية بناء على اسس دينية كما أنها أفسحت المجال واسعا أمام رجال الدين ليلعبوا دورا بارزا في هيكلية صناعة القرار السياسي الايراني، من خلال البنية العضوية لمعظم مؤسسات الجمهورية الاسلامية والتي تتكون من رجال الدين سواءا من باب الانتخاب أو من خلال سلطة التعيين، فالولي الفقيه أو المرشد الأعلى يلعب دورا في عملية صناعة القرار السياسي، وعليه تتوقف عملية تحديد التوجهات الاستراتيجية، وهندسة السياسة الخارجية خدمة للمصالح القومية العليا للمشروع الإيراني.

1. أهمية الدراسة: يمكن تقسيم أهمية الموضوع إلى أهمية علمية وأخرى عملية يمكن توشيحها على النحو التالي:

الأهمية العلمية:

مبعثها أن دراستنا تبحث في مجال صنع القرار والذي يعتبر أحد مجالات الدراسة الأكاديمية المكونة لعلم العلاقات الدولية وفروعه، خاصة السياسة الخارجية، إذ يشتمل هذا الاخير على مقاربات نظرية ومفاهيمية تساعد على تفسير سلوك صانع القرار السياسي، وهو ما يمنح الدراسة بعد علميا في مجال الدراسات السياسية.

الأهمية العملية:

تكمن أهمية الدراسة في محاولتها الربط بين الدور الاقليمي المتزايد للجمهورية الاسلامية الايرانية بعد نجاح ثورتها الاسلامية 1979، وعلاقة ذلك بطبيعة نظامها السياسي المبني على نظرية الولي الفقيه، خاصة وأن إيران أصبحت

اليوم فاعلا في مختلف قضايا ومسائل الشرق الأوسط وكذلك العالم الاسلامي، وفي ظل هذا المعطى تبرز أهمية معرفة دور المرشد داخل إيران ومستقبل مكانته على الدور الإيراني في فضائها الجيو سياسي.

## 2. أسباب اختيار الموضوع:

### الأسباب الذاتية:

مرددا الاهتمام الشخصي بطبيعة النظام السياسي الايراني وطبيعة صناعة القرار السياسي في إيران بعد الثورة، خاصة وأن إيران فاعل إقليمي في المنطقة العربية والاسلامية وله ثقل في معظم قضاياها، وبحكم أن الجغرافية الاسلامية هي الفضاء الذي يتأثر بالدرجة الأولى بالقرار الايراني، مما جعل الأمر يحظى بالاهتمام البحثي.

### الأسباب الموضوعية:

يمكن الحديث عن جملة من الاسباب الموضوعية من ضمنها ما يلي:

- تشترك إيران مع الدول العربية نفس الفضاء الجغرافي، وبالتالي فإن إيران من أهم القوى المؤثرة في المنطقة العربية بحكم مصالحها المترامية في المنطقة.
- توفر المراجع والدراسات الأكاديمية في مجال صنع القرار بشكل عام، وفي الجانب الايراني بشكل خاص، خاصة في مرحلة ما بعد الثورة الاسلامية 1979.
- وجود نوع من الصراع بين المؤسسات داخل إيران في ظل الصراع حول خلافة المرشد الاعلى الحالي، مما جعل الموضوع حافزا للدراسة بغية الوقوف على طبيعة العلاقة بين المؤسسات داخل الايرانية وملامح المرشد الاعلى المقبل وانعكاساته على التوجه الايراني مستقبلا.

## 3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الأهداف التالية:

- معرفة طبيعة النظام السياسي الإيراني الناتج عن الثورة الاسلامية الايرانية، ومكانة المرشد الأعلى داخل النظام.
- إبراز العوامل المؤثرة في صناعة القرار السياسي الايراني.
- التعرف على أثر القرار السياسي الإيراني في فضائها الجغرافي خاصة العلمين العربي والإسلامي.

● استقراء التحديات والرهانات التي من شأنها تحديد الدور المستقبلي للمرشد الأعلى الإيراني، كما تسعى لتحديد ملامح المرشد المستقبلي للنظام الإيراني، من خلال دراسة المرشحين وأهم الفرصة الكامنة أمامهم لبلوغ المنصب.

#### 4. المجال المكاني والزمني للدراسة:

المجال المكاني: تتمحور الدراسة حول دور المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي الإيراني، وبالتالي فإن الحيز المكاني للدراسة هو إيران ومجال تأثير القرار الإيراني في فضاءها الإقليمي.

المجال الزمني: تتصدى دراستنا لدراسة مرحلة المرشد الحالي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، السيد أية الله علي خامنئي، والممتدة من سنة 1989 إلى يومنا هذا، لأنها تعتبر مرحلة الانتقال من الثورة إلى الدولة، كما أنه وفي هذه الظرفية التاريخية أثبتت العديد من النقاشات والجدالات حول دور المرشد ومكانته داخل النظام الإيراني.

#### 5. مشكلة الدراسة:

تتعامل الدراسة مع مشكلة مفادها: من أهم إفرازات الثورة الإسلامية الإيرانية هو ميلاد نظام سياسي مبني على نظرية الولي الفقيه، والتي بموجب تم إنشاء مؤسسة المرشد الأعلى داخل النظام السياسي الإيراني الجديد، وتحظى هذه المؤسسة بمكانة محورية داخل إيران بحكم أنها مستمدة من القيم الدينية للفكر السياسي الشيعي، والأكثر من ذلك أنها تحولت من السياق العقائدي إلى الطابع القانوني السياسي، بعد إقرار الدستور الإيراني لطبيعة النظام، وقد دفعنا هذا الوضع إلى التساؤل عن طبيعة الدور الذي تلعبه مؤسسة المرشد الأعلى في صناعة القرار داخل النظام الإيراني، وعليه نطرح التساؤل التالي:

#### كيف يؤثر المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي الإيراني؟

بناء على مشكلة الدراسة يمكن الإشارة إلى جملة من الأسئلة الفرعية والتي من شأنها المساعدة في الإلمام

بالموضوع:

- ماذا نقصد بعملية صناعة القرار السياسي، وماهي أهم العوامل المؤثرة في العملية؟
- ماهي مؤسسات النظام الإيراني والقوى الفاعلة في عملية صناعة القرار السياسي على المستوى الرسمي وغير الرسمي؟
- ماهي خصائص عملية صناعة القرار السياسي الإيراني؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه المرشد الأعلى والنظام السياسي الإيراني؟

## 6. فرضيات الدراسة.

الفرضية هي الركيزة التي ينطلق منها الباحث، لدراسة موضوعه وتعتبر بمثابة إجابة محتملة على الإشكالية التي أثارها، ولدراسة موضوعنا نقترح الفرضية التالية:

الفرضية الرئيسية: كلما كانت القضية مصيرية ومرتبطة بالأمن القومي، كلما ازداد تدخل المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي.

وبالإضافة إلى الفرضية الرئيسية سنعمد جملة من الفرضيات الثانوية التالية:

✓ تتأثر عملية صناعة القرار السياسي بجملة من العوامل الداخلية والخارجية، ويبرز دور العامل القيادي كمؤثر أساسي في العملية.

✓ عملية صناعة القرار السياسي في إيران هي نتاج تفاعل عدة مؤسسات رسمية وغير رسمية، وتلعب المؤسسات العابرة للنظام والحوزة الدينية دورا بارزا في صنع القرار الإيراني.

✓ الطبيعة الدينية للنظام السياسي الإيراني هي من يحدد دور المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي.

## 7. الإطار المنهجي والنظري.

### الإطار المنهجي:

منهج التحليل الوثائقي: تعتمد الدراسة على منهج تحليل المضمون. وهو أحد المناهج المستخدمة على نطاق واسع في تحليل الوثائق والمذكرات السياسية، وكذا الصحف والرسائل الإعلامية، لمعرفة الأفكار والمعتقدات والأيدولوجيات والصور المعرفية وأتماط القيادة.

وقد تم استخدامه في دراستنا في سياق تحليل الدستور الإيراني وكذلك نماذج القرارات المعتمدة، إضافة إلى بعض تصريحات كبار الشخصيات داخل النظام الإيراني.

المنهج الوصفي: وقد تم اعتماده من أجل وصف وتحليل وتفسير النظام السياسي وطبيعة العلاقة بين مؤسساته، إضافة إلى اعتماده كمنهج لدراسة الظاهرة في إطارها التحليلي. حيث يقوم هذا المنهج على وصف ظاهرة من الظواهر من أجل الوقوف على أسبابها.

المدخل التاريخي: المبني على دراسة الظاهرة في إطارها التاريخي وتحليل أبعادها ومستوياتها. وذلك بغية إثراء دراستنا وتتبع الجذور التاريخية لبعض القرارات الإيرانية وتبعاتها في سياقها التاريخ وأهم الانعكاسات والنتائج المتمخضة عنها.

## الإطار النظري:

مقترح تحليل النظم: ويساعد في معرفة تأثير مدخلات البيئتين الداخلية والخارجية، على القرارات السياسية ذات الطابع الخارجي. وقد طوره العالم الأمريكي "ديفيد إيستون" من خلال كتابه النظام السياسي، حيث اعتبر ان هذا الأخير يوجد ضمن إطار بيئي يتفاعل معه من خلال المدخلات والمخرجات، وتجدد الإشارة إلى أن إيستون بنى تحليله على أن النظام يمتاز بالانفتاح وبالتالي فهو يؤثر وعرضة للتأثر بالأنظمة الأخرى، كما أكد أن لهذا النظام وظائف لا بد لها من الاستمرار. وقد تم اعتماد هذا المقترح من أجل تحليل النظام السياسي الايراني ودراسة فواعله الرسمية وغير الرسمية.

نظرية صناعة القرار: وتعتبر هذا النظرية بمثابة الدراسة المفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ عند في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة، وقد اعتمدها في دراستنا من خلال نموذج ريتشارد سنايدر، والذي يعتبر من أهم النماذج المعتمدة في تتبع مسار عملية صناعة القرار في الوحدات الدولية، من خلال طرحه للمتغيرات الداخلية والخارجية والسيكولوجية والتي من شأنها تنظيم وتحديد صنع القرار الخارجي للدولة. كما تم اعتماد نموذج غراهام أليسون والمبني على ثلاثة نماذج تم اعتمادها في إطار تحليل عملية صنع القرار الايراني.

## 8. الدراسات السابقة.

### باللغة العربية.

- نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الايرانية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2001. وقد اهتمت هذه الدراسة بدراسة عملية صناعة القرار السياسي الايراني بالتركيز على بعض النماذج المعينة والتي تبين البنية المؤسساتية للنظام.
- حمد جاسم محمد الخزرجي، **مستقبل النظام السياسي في جمهورية إيران الاسلامية**، منشورات زين الحقوقية، بيروت 2013. ركزت هذه الدراسة على دراسة النظام السياسي الايراني ومختلف المتغيرات المؤثرة فيه، وهدفها الأساسي هو التركيز على المستقبل السياسي للنظام الايراني من خلال المتغيرات الحالية.

### باللغة الإنجليزية:

- Wilfred Buchta, **Who Rules Iran?** The WASHINGTON institute for near EAST POLICY and the Konrad ADENAUER STIFTUNG, 1997.

وقد تطرقت هذه الدراسة إلى بنية السلطة في النظام الإيراني، من خلال محاولتها الإجابة على إشكالية من يحكم في إيران؟ وقد ركزت بشكل أساسي على البيئة التنافسية لمؤسسات الحكم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

- Shmuel Bar, **Iranian Defense Doctrine and Decision Making**, Institute for policy and Strategy, 2004.

تمحورت هذه الدراسة حول الربط بين متغير صانع القرار الإيراني ومدى تأثيره على العقيدة العسكرية الإيرانية خاصة في شقها الدفاعي، بحكم أن إيران تعتبر دولة رائدة في منطقة الشرق الأوسط وتتمتع بقدرات عسكرية معتبرة.

وتكمن العلاقة بين دراستنا وهذه الدراسات، في أن هذه الأخيرة تعتبر بمثابة نقطة انطلاق ودافع نحو التعمق في الموضوع، فكلها ركزت على عملية صناعة القرار السياسي في إيران من خلال التركيز على دراسة النظام السياسي بشكل عام، أما دراستنا فبالرغم من أن جزء كبير منها يرتبط بدراسة صناعة القرار في إيران غير أن مكمن الاختلاف هو أننا وعلى غرار الدراسات السابقة سنركز على دراسة دور المؤسسة الرئيسية في إيران والمتمثل في المرشد الأعلى ودراسة تأثيرها في عملية صنع القرار من خلال استحضار بعض النماذج المتاحة، كما أن دراستنا ستحاول وضع تصور عام حول التحديات التي تواجه هذه المؤسسة.

## 9. تحديد المفاهيم.

ولاية الفقيه: هي اجتهاد نظري في الشيعي، ظهرت مع غيبة الإمام الثاني عشر للشيععة الإمامية، وتطورت عبر المراحل المختلفة من خلال اجتهادات العلماء الشيعة، أبرزهم أية الله الخميني التي طورها إلى ولاية الفقيه، التي ينوب فيها عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وعن الامام الغائب، وشهدت تطبيقها في إيران، وولاية الفقيه لا تقتصر على التبعية الفقهية التعبدية، بل تمتد إلى الولاية السياسية للمؤمنين بها.

النظام السياسي: يعرفه "دايفيد إيستون" بأنه مجموعة من الظواهر التي تكون نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي الرئيسي، ولكن هذه الظواهر تتعلق بالنشاط السياسي في الجماعة باعتباره جزءا من حياة هذه الجماعة "النظام السياسي"، وهي تلك الظواهر الخاصة بالحكم وتنظيمه و"الجماعة السياسية والسلوك السياسي".

الثورة الإسلامية الإيرانية: هي ثورة حدثت عام 1979، حولت إيران من نظام ملكي دستوري تحت حكم محمد رضا بهلوي، لتصبح جمهورية إسلامية عن طريق الاستفتاء ويعتبر اية الله أو الإمام، كما هو معروف في إيران روح الله

الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي حاولت العمل على مد الثورة أو ما يعرف بمبدأ تصدير الثورة إلى المناطق المجاورة.

## 10. تقسيم الدراسة.

تم تقسيم الدراسة الى فصول ثلاث، حيث تناولنا في الفصل الاول التأصيل النظري لعملية صناعة القرار السياسي، وبدوره تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: تناول المبحث الاول ماهية عملية صناعة القرار السياسي، أما الثاني فتناول نظريات ونماذج صناعة القرار السياسي الخارجي، وتمحور المبحث الثالث حول البيئة النفسية لصانع القرار السياسي.

أما الفصل الثاني فقد تناول المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي الإيراني، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، جاء الأول بعنوان مكانة المرشد الأعلى في النظام السياسي الإيراني، أما الثاني فعالج المؤسسات الرسمية المؤثرة في صناعة القرار الإيراني، أما المبحث الثالث فتناول المؤسسات غير الرسمية في النظام السياسي الإيراني .

والفصل الثالث من دراستنا جاء بعنوان: التحديات التي تواجه المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي، تمت معالجته في مبحثين، المبحث الأول بعنوان القرارات السياسية المرتبطة بالأمن القومي، أما الثاني فتناول الصعوبات التي تواجه دور المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي، متطرقا إلى دراسة العوامل المؤيدة وأهم التحديات أمام المرشد الأعلى مع محاولة استقراء ملامح المرشد الأعلى المقبل.

# الفصل الأول

التأصيل النظري لعملية صناعة القرار السياسي

### الفصل الاول: التأصيل النظري لعملية صناعة القرار.

تعتبر عملية صناعة القرار السياسي محل اهتمام علمي في الدراسات السياسية بمجالاتها المختلفة، وفروعها المتباينة، كما ان دراسة عملية صناعة القرار السياسي تعتبر مدخلا هاما في فهم ومعرفة طبيعة النظام السياسي للدولة، اذ من شأنها الايضاح عن الميزة المؤسساتية للنظام ودرجة تطوره، اضافة الى معرفة منهم الأشخاص المصيطرون على العملية السياسية وكيفية ادارة الدولة. وسنحاول في هذا الفصل دراسة عملية صناعة القرار السياسي دراسة نظرية بشكل عام وتخصيص الدراسة حول القرار السياسي الخارجي، من خلال التركيز على مبحثين: اما اولهما فيركز على ماهية عملية صناعة القرار السياسي وامتداده للسياسة الخارجية، من خلال دراسة انواعه ومراحل صنعه واهم العوامل المؤثرة في صناعته.

اما المبحث الثاني فيركز على الإطار النظري لعملية صناعة القرار من خلال دراسة اهم النظريات وكذلك التطرق الى اهم نماذج صناعة القرار السياسي الخارجي، اما المبحث الثالث فقد جاء تحت عنوان البيئة النفسية لصانع القرار السياسي الخارجي ودراسة حالة السيد اية الله علي خامنئي كنموذج للدراسة.

### المطلب الاول: مفهوم عملية صناعة القرار.

الفرع الاول: تعريف القرار السياسي.

يعتبر موضوع القرار من بين اهم المواضيع الاكثر اهمية، وأثرا في حياة الافراد والمؤسسات والدول وتزداد اهمية القرار من خلال ارتباطه اليومي بنشاط الانسان، نظرا لأهميته بالنسبة للإنسان وكذا الدول من خلال توجيه مسارها وتحقيق اهدافها، حيث يعرف القرار:

**القرار لغة:** يقصد بالقرار لغة، قرره وأقره في مكانه فاستقر، وقيل فعل يفعل قرارا.<sup>1</sup> فالقرار هو مستقره ومكانه، ومن ذلك قوله تعالى: ( ثم جعلناه في قرار مكين)<sup>2</sup>.

**القرار اصطلاحا:** تعدد تعاريف مصطلح القرار من الناحية الاصطلاحية بسبب تعدد المداخل والعلوم المعالجة لهذا الموضوع، وبناء على هذا نجد: يعرف حقل الادارة العامة القرار بانه: عملية اختيار بديل، بين مجموعة بدائل، للتوصل الى البديل المناسب بشأن موضوع معين.<sup>3</sup> اما في حقل العلوم القانونية فهو: عمل قانوني نهائي صادر من سلطة ادارية عامة، بإرادتها المنفردة لإحداث اثار قانونية معينة.<sup>4</sup>

اما في حقل العلوم السياسية فان القرار هو: اختيار أحد البدائل المتاحة في إطار السياسات العامة بما يعظم المنافع.<sup>5</sup>

والفكرة التي يجب التأكيد عليها هي عدم وجود تعريف جامع مانع لمصطلح القرار، لان كل دراسة علمية تعالجه من منطلق مبادئها وخصائصها، وقد يحدث ان يغيب تعريف شامل للقرار في العلم الواحد بحد ذاته، وذلك الذي نجده في العلوم السياسية، وهذا يرجع بالدرجة الاولى الى تعدد المداخل التي تعالج هذا الموضوع بين السياسة العامة والسياسة الخارجية وكذا العلاقات الدولية والدراسات المقارنة وغيرها من فروع العلوم السياسية، ولكن وجب التنويه الى ان الباحثين في حقل العلوم السياسية يتفقون ان القرار هو الانتقال من مرحلة الى مرحلة اخرى، او

<sup>1</sup>جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله العلي، مجلد ق، ص 691.

<sup>2</sup>قرءان كريم، سورة المرسلات، الآية 21.

<sup>3</sup>عبد الله رابح سرير، عملية صنع القرار وتطبيقه بالإدارة العامة بالجزائر، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام 2006، ص 40.

<sup>4</sup>المرجع نفسه، ص 40.

<sup>5</sup>احمد ناصوري، دراسة تحليلية لعملية صناعة القرار السياسي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 1، العدد الاول 2005، ص

اختيار بديل ضمن عدة بدائل متاحة . وبناءا على هذا يمكن التمييز بين ثلاث فئات من تعريف القرار السياسي وهي:

**الفئة الاولى:** ترى ان جوهر القرار السياسي هو الاختيار الواعي بين مجموعة من بدائل التصرف المتاحة، فالقرار هو اختيار أحد البدائل المتاحة في إطار السياسات العامة بما يعظم المنافع.<sup>1</sup>

ويفهم من هذا التعريف ان الاساس في تعريف القرار هو وجود البدائل بحكم ان وجود هذه الاخيرة يخلق نوعا من الاشكال الذي يتطلب الحل من خلال اتخاذ قرار باختيار بديل ضمن ما هو متاح.

**الفئة الثانية:** وتنطلق من الدور المهم الذي يضطلع به العامل القيادي في عملية صناعة القرار السياسي وتزواج بين نموذجي النخبة والسيطرة من جهة، ومدخل الادراك من جهة ثانية، لفهم طبيعة القرار السياسي وماهيته، فالقرار اما ان يعبر عن قيم النخبة الحاكمة وتفضيلاتها، او يركز على وجود علاقة ترابطية بين نظام المعتقدات وعملية صناعة القرار، وفي جميع الاحوال يتجلى دور القيادة السياسية من خلال ثلاثة عناصر هي: القائد، الفاعلية والجماعة السياسية.<sup>2</sup>

وبما ان الفئة الثانية تركز على دور القيادة في عملية صناعة القرار، نجد انه الاكثر ملائمة لدراستنا، وستكون هي المقاربة التي تتناولها دراستنا.

**الفئة الثالثة:** تركز هذه الفئة على عنصري التنافس والتوفيق بين الآراء والمصالح المتضاربة وبناءا على هذا فالقرار السياسي هو: محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفاعلين السياسيين في إطار الايديولوجيا والثقافة السياسية السائدة، ومن خلال الابنية والمؤسسات القائمة.<sup>3</sup>

كمحصلة نهائية لما سبق يمكن القول ان القرار السياسي هو: قرار يتخذه من يقود دولة معينة او حكومة او ادارة حكومية يهدف الى الاستقرار على رأي معين، يأتي بعد اقتناع منطقي لما يمثله القرار، وما يترتب عليه هذا القرار من مخاطر بالإضافة الى النتائج التي سيوصل اليها هذا القرار، وهو يستند الى عمليات معقدة ومتعددة في التضخيم والموازنة، والترجيح والمفاضلة<sup>4</sup>، أما القرار السياسي الخارجي فيمكن تعريفه بانه : القرار الذي يحدد

<sup>1</sup> محمد السيد سليم، قرار تأميم قناة السويس 1956، دراسة في اتخاذ القرار القطري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 103.

<sup>2</sup> احمد ناصوري، المرجع السابق، ص 274.

<sup>3</sup> السيد عليوة، صنع القرار السياسي في منظمات الادارة العامة، (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية للكتاب، 1987)، ص 383.

<sup>4</sup> فواز عبد الرحيم السعيد، صناعة القرار في الدولة الاسلامية الاولى، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الشرق الاوسط، 2014، ص 23.

السلوك الخارجي للدولة في إطار العلاقات الدولية، فهو قرار يرتبط بالبيئة الخارجية حيث يتأثر بها وتتأثر به هي كذلك.

### الفرع الثاني: عملية صناعة القرار السياسي الخارجي.

من خلال استقراء تعريف القرار السياسي وطبيعته، سنحاول دراسة مفهوم عملية صناعة القرار السياسي بشكل عام والقرار السياسي الخارجي بشكل خاص.

وقبل التطرق الى مفهوم عملية صنع القرار وجب علينا ان نقوم بفك اللبس الحاصل بين مفهوم صنع القرار واتخاذ القرار *prise de décision*، حيث تعتبر العملية الاخيرة جزء من عملية صناعة القرار، وبالتالي تكون العلاقة بينهما علاقة الجزء بالكل.

**صناعة القرار:** ينصرف معنى صنع القرار الى الجهد المشترك لعناصر التنظيم في المؤسسة لعلاج المشكلات ورسم السياسات، ورسم الخطة والبرامج، وعليه فان صناعة القرار تنسب الى التنظيم او المؤسسة، والافراد بمختلف اسلاكهم، متواجدين داخل التنظيم يؤثرون فيه، ويتأثرون به، لذا فان عملية صنع القرار عبارة نظام متكامل العناصر يتبدئ من اثاره المشكلة مرورا بجمع المعلومات، اتخاذ القرار ثم تنفيذ القرار.<sup>1</sup>

اما الباحث في العلاقات الدولية جوزيف فرانكلن *Joseph Fränkel*، فيرى ان: (صناعة القرار يتضمن نهاية مسار لفعل يقوم به شخص او مجموعة اشخاص اين يختارون بديل بين عدة بدائل متاحة بطريقة منهجية، وعلمية وموضوعية تتوافق مع اهداف وقيم الجماعة والتي تنتج في الاخير من السلطة المسؤولة والمخول لها اتخاذ القرار، والتي تحدد الاتجاه الاخير للقرار)<sup>2</sup>. او هي العملية التي تتعلق بالتطورات والأحداث الجارية حتى لحظة الاختيار وما يليها.

من خلال المفهومين السابقين نلاحظ انهما يركزان على ان عملية صناعة القرار هي عبارة عن عملية تعبير عن تعدد المؤسسات التي تتدخل في عملية صناعة القرار، ويكون القرار في هذه الحالة تعبير عن صراع مؤسسات وتضارب المصالح داخل هياكل الدولة المعنية بعملية صنع القرار.

<sup>1</sup>قواز عبد الرحيم السعيد، المرجع السابق، ص 41.

<sup>2</sup>حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الامريكية في عملية صنع القرار في الاتحاد الاوروي بعد احداث 11 سبتمبر 2001، اطروحة دكتوراه،

جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، 2012/2011 ص 27.

كما تعرف صناعة القرار بأنها: محصلة التفاعل بين مجموعة من المتغيرات في حدود المعطيات المجتمعية والدستورية وهي بالدرجة الاولى التوفيق بين ارادات غالبا ما تكون او تظهر بصورة تسويات او حلول وسيطة.<sup>1</sup>

وبناء على هذا نخلص الى ان عملية صناعة القرار هي: المراحل التي يمر بها القرار دراسة وإعدادا ومناقشة ثم تنفيذها وتقييمها، فصناعة القرار هي عملية شاملة لموقف معين، تبتدئ من عند اثاره المشكلة، وتستمر الى غاية تحقيق الهدف، ويشترك في العملية جوانب انسانية مادية وقانونية،<sup>2</sup> وتتطلب شرطين أساسيين لنجاحها على الاقل هما: توافر أكثر من بديل واحد متعلق بالموقف محل القرار، والثاني هو الاختيار الرشيد لبديل معين من بين مجموعة البدائل المتاحة<sup>3</sup>، بمعنى ان تعدد الخيارات والبدائل المتاحة امام متخذ القرار من شأنه تعزيز نجاح عملية صناعة القرار خاصة وان كل بديل يراعي الظروف والبيئة المحيطة بصانع القرار السياسي، كما ان العقلانية او الرشادة في الاختيار والتي غالبا ما تقرن بطبيعة الاهداف المرجو تحقيقها تلعب دورا في نجاح العملية.

### المطلب الثاني: انواع القرارات ومراحل صنعها.

**انواع القرارات:** تمتاز عملية تصنيف القرارات بالتنوع، اذ تشمل عدد كبير من التصنيفات المرتبطة بمعايير وتصنيفات يمكن ذكر بعضها منها:

**معيار درجة العموم والشمول:**<sup>4</sup> بالنظر الى الهدف ما ان كان عاما، وشاملا او خاصا فإننا نجد:

**القرارات الاستراتيجية:** هي القرارات التي تمس اهدافا عامة، وذات اهمية وعلى مستوى القيادات العليا في التنظيم، سواء كان ذلك التنظيم الدولة او أحد فروعها.

**القرارات السياسية:** هي القرارات المرتبطة بالسلطة والسيادة العامة في الدولة، حيث يتم بموجبها وضع المبادئ والقواعد التي توجه مؤسسات الادارة العامة لتحقيق اهداف السلطة العامة في المجتمع وخلال فترة زمنية معينة، ويكون مصدرها السلطة السياسية

<sup>1</sup> السيد عليوة، المرجع السابق ص 382.

<sup>2</sup> عبد الله رابح سرير، المرجع السابق، ص 44.

<sup>3</sup> سعد السعيد، بسمة خليل اوقاتي، دور المعلومات في عملية صناعة القرار السياسي الخارجي، (دراسة نظرية)، مجلة دراسات دولية، العدد الخمسون، جامعة بغداد ص 117.

<sup>4</sup> عبد الله رابح سرير، المرجع السابق، ص 56.

**القرارات الادارية:** تصرف قانوني منفرد صادر عن الادارة<sup>1</sup>، القرار الاداري هو اختيار أحسن البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل وأثرها في تحقيق الاهداف المطلوبة.<sup>2</sup>  
حسب طبيعة المشاركة<sup>3</sup>: تصنف القرارات في هذا المستوى إلى:

**القرارات الفردية:** هي القرارات المتعلقة بالسلطة الرسمية في أداء المهام والأنشطة الفردية، تتميز هذه القرارات بدرجة من المسؤولية وتتخذ بواسطة الفرد الواحد، ينتشر هذا النوع من القرارات على المستوى السياسي في الدول ذات الانظمة الديكتاتورية.

**القرارات الجماعية:** وهي القرارات التي يمكن الاستفادة منها عند اتخاذها من آراء واقتراحات أطراف عديدة، خاصة عندما تكون في مواجهة مشكلات حاسمة ومصيرية، نجد هذا النوع من القرارات في الانظمة المؤسساتية اين يمر القرار السياسي بعدة مؤسسات قبل صدوره كمرسوم للتنفيذ.  
المعيار الموضوعي: ويقصد بها موضوع القرار.

**القرار الاقتصادي:** وهو القرار المتعلق بالأنشطة الاقتصادية في مجال التعامل مع الثروة، من انتاج وتوزيع واستهلاك وتداول نقدي وتجارة خارجية.

**القرار الاجتماعي:** يرتبط بالقطاع الاجتماعي لأي دولة، والدولة ومؤسساتها هي المخولة لاتخاذ قرارات في مجال بناء سياسات في خدمة القيم الاجتماعية، ومكافحة الظواهر السلبية.

**القرار الثقافي:** يهتم بالتوجه الاعلامي والتربوي والرياضي حيث تتولى مؤسسات الدولة في هذا المجال بناء واتخاذ قرارات في مجال اختصاصها تعرف بالقرارات الثقافية.

عموما يمكن القول ان كل من القرارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لديه مستويات فهناك من يرقى لمستوى القرار السياسي والاستراتيجي ومنها ما يكون على المستوى الوظيفي التنفيذي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد الله رابح سرير، المرجع السابق، ص 57.

<sup>2</sup> عمار عوابدي، نظرية القرارات الادارية بين علم الادارة والقانون الاداري، (الجزائر: دار هومه الجزائر 2005)، ص 16.

<sup>3</sup> عايدي محمد السعيد، محاضرات نظرية القرار (الجانب النظري)، جامعة محمد الشريف مساعديه، سوق اهراس، الجزائر 2015، ص 9.

<sup>4</sup> عبد الله رابح سرير، المرجع السابق، ص 57.

**القرار الامني:** يعرف من الناحية الاجرائية بانه: الاجراء الذي يتخذه القائد الامني باعتباره أفضل وسيلة متوفرة، لتحقيق الهدف او الاهداف المحددة، وبالتالي انجاز المهمة الامنية.<sup>1</sup> او هو عملية إدراك واعية واختيار أفضل البدائل المتاحة لمواجهة موقف أمني معين.<sup>2</sup>

**من حيث الموقف:** اما من حيث الموقف فان الباحثين في هذا المجال يقسمون انواع القرارات على النحو التالي<sup>3</sup>:

**القرار الحاسم:** هو قرار يواجه فيه صانع القرار الموقف مواجهة كاملة وصریحة، ويرتبط هذا النوع من القرارات بالأزمات الفجائية غير المتوقعة.

**القرار التوفيقي:** هو الذي يدور حول تلاعب صانع القرار بالموقف وحل المشكلة حلا غير حاسم وبدون المواجهة الصريحة او التصفية الكاملة للمشكلة، ولا يقف هذا القرار عند مجرد التأجيل ولا يوفي الى مرتبة الحل الحاسم.

**قرار التأجيل:** وفي هذا القرار يعقد صاحب القرار العزم على تأجيل حل المشكلة، وبدون ان يقوم بحسم حقيقي للموقف لإجراء المواجهة الحقيقية الى فترة اخرى تكون أكثر ملائمة.  
الفرع الثاني: مراحل عملية صناعة القرار.

رغم عديد الدراسات التي تعرضت لعملية صناعة القرار او اتخاذ القرار ومحلوله حصرها في مراحل معينة، إلا ان ما يثير الجدل والنقاش لدى الباحثين والممارسين للعملية على حد سواء هو تعدد هذه المراحل وتباين ترتيبها من باحث لأخر.

ف نجد Mintzberg «يرى بأنها تتشكل من مجموعة من العمليات والأنشطة الداخلية وهي<sup>4</sup>:

مرحلة التعرف Identification.

مرحلة التطوير Development.

مرحلة الاختيار Selection.

<sup>1</sup> سعيد بن عليوة الهذلي، مهارة القائد الامني في اتخاذ القرار في الظروف الطارئة، مذكرة ماجستير علوم امنية، اكااديمية نايف للعلوم الامنية، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 27.

<sup>2</sup> مساعد منشط اللحيتي، القائد الامني ودوره في التخطيط لمواجهة الكوارث والاضعاع، (الرياض، المركز العربي للدراسات الامنية، 2011)، ص 08.

<sup>3</sup> عبد الله رابح سرير، المرجع السابق ص 57.

<sup>4</sup> هليل منور المطيري، وفضل صباح الفضلي، تأثير نظم المعلومات على عملية اتخاذ القرار في المنظمات العامة الكويتية، (دراسة مطبقة على الوزارات الحكومية في دولة الكويت)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 122 جامعة الكويت 2006، ص 66.

وفي هذا السياق نجد (ليموك) قد حدد خمس مراحل لصنع القرار على النحو التالي<sup>1</sup>:

1. تحديد المشكلة.
2. تحليل المشكلة.
3. تعريف الحلول البديلة.
4. تقرير أفضل الحلول.
5. اصدار أفضل القرارات.

ويتجه البعض نحو اعتماد التقسيم التالي: تحديد الاهداف والموارد، والمتغيرات والبدائل، الوسائل، مسؤوليات التنفيذ<sup>2</sup>، أما الباحث (Simon 1960)، فيرى ان العملية تتكون من ثلاث مراحل أساسية مهما كان مستوى

التسيير وقد ضمنها في نموذج الشهير IMC وهي<sup>3</sup>:

مرحلة البحث والاستطلاع Intelligence.

مرحلة تصميم النموذج Modélisation

مرحلة الاختيار Choix

ويمكن تقسيم مراحل اتخاذ القرار على النحو التالي:

- (1) تحديد المشكلة او تعريف الموقف. Defining the Problem.
- (2) جمع البيانات والمعلومات. Data and Information Collecting.
- (3) تحديد الهدف. Defined Objective.
- (4) تحديد وتطوير البدائل. Develop Alternatives.
- (5) تقييم البدائل Evaluate the Alternatives
- (6) اختيار البديل الأنسب. Decision Taking.
- (7) تنفيذ القرار. Decision Implementation.
- (8) تقييم القرار. Decision Evolution.

<sup>1</sup>شوقي حسين عبد الله، أصول الإدارة العامة، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1986)، ص 41.

<sup>2</sup>السيد عليوة، المرجع السابق، ص 33.

<sup>3</sup>Jean. François Dhénin. Brigitte Fournier. 50 themes d'initiation à l'économie d'Entreprise. ED. Bréal. Paris. 1998 p188.

### تحديد المشكلة او تعريف الموقف:

المشكلة هي انحراف وعدم توازن بين ما هو كائن وما يجب ان يكون، وهي اول خطوة من خطوات صنع القرار وأخطرها لان عدم التحديد الدقيق للمشكلة قد يؤدي الى ضياع الوقت والجهد لاسيما في ظل القرارات التي تعالج أوضاع حرجة وأزموية. لذلك فإن التحديد الدقيق يعد أساس عملية القرار<sup>1</sup>، فعملية التحديد بقدر أهميتها فإنها تتطلب معرفة وإحاطة بالظروف الداخلية والخارجية لمدرجات صانع القرار.

### جمع البيانات وتحديد المعلومات.

عملية تحديد المشكلة تستلزم إيجاد العامل الاستراتيجي الذي يحدد الموقف، وفي هذه الحالة فإن العامل يرتبط بالمعلومات المتوفرة حول الموضوع او المشكلة التي تستلزم إصدار قرار للتعامل معها.

بحكم أن اقتراح البدائل لمشكلة القرار يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمشكلة محل القرار، ويمكن تصنيف المعلومات والبيانات على النحو التالي<sup>2</sup>:

البيانات والمعلومات الاولية والثانوية.

البيانات والمعلومات الكمية.

البيانات والمعلومات النوعية.

المعطيات والحقائق الواقعية.

وعن اهمية المعلومات في المجال الاستراتيجي-العسكري يقول المفكر الاستراتيجي الصيني "صن تزو": (إذا كنت تعرف العدو وتعرف نفسك، فلا حاجة للخوف من نتائج مئة معركة، وإذا عرفت نفسك ولم تعرف العدو فكل نصر تحرزه سيقابله هزيمة تلقاها، وإذا كنت لا تعرف نفسك ولا تعرف العدو ستهزم في كل معركة)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> سعد السعيد، بسمة خليل الاوقاتى، المرجع السابق، ص 161.

<sup>2</sup> عبد الله راجح سرير، المرجع السابق ص 77، 78.

<sup>3</sup> مقولة للمفكر الاستراتيجي الصيني صن تزو (544-496 ق م)، نقلا عن مؤمن ترجمة لكتاب فن الحرب ل صن تزو، ( القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع، 2006، ص 26.

وتقرن في الغالب عملية جمع المعلومات والبيانات في الغالب بمصالح أجهزة الاستخبارات بحكم انها المؤسسة المكلفة بتزويد مؤسسات صناعة القرار السياسي بالمعلومات اللازمة خاصة ما تعلق بالقرارات ذات البعد الامني-العسكري.

**تحديد الهدف:** والهدف هو وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عبر تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والامكانيات اللازمة للانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري إلى مرحلة الوجود او التحقيق المادي، والاهداف تتطلب عملية إعادة تعريف وتبويب مستمرة كونها متفاعلة مع بعضها البعض وذات طبيعة مركبة<sup>1</sup>.

فتحديد الهدف يعني الخطوة الأولى نحو الانتقال من التفكير النظري الى الإطار العملي، ويكمن الهدف الأساسي من عملية صناعة القرار هو السعي نحو احتواء المشكلة محل القرار، إضافة إلى ان تحديد الهدف من شأنه تقديم أكبر عدد ممكن من الاقتراحات والبدائل العقلانية لمتخذ القرار السياسي، بمعنى إزالة الغموض الذي يمتاز عملية صناعة القرار.

### تحديد وتطوير البدائل:

بمعنى وجود خيارين أو أكثر لحل المشكلة<sup>2</sup>، ولان عملية صناعة القرار هي في جوهرها مفاضلة بين مجموعة البدائل المتاحة، فإنه لا بد من توفر البدائل امام صانع القرار والا فقدت عملية اتخاذ القرار أهميتها لان عدم توفر بدائل أخرى امام متخذ القرار يفقد عملية صناعة القرار طابعها التنافسي المبني على تضارب الرؤى والمواقف.

### اختيار البديل الأنسب:

تعتبر هذه المرحلة جوهر ولب عملية صناعة القرار، فهي تعني المفاضلة بين البدائل المتاحة او اختيار البديل الأنسب.

والملاحظ ان هذه العملية قد سبقتها مراحل لا تقل أهمية عنها، فالاختيار الأنسب يرتبط بمدى الالتزام بالمرحلة السابقة، وعليه فإن القرار الجيد يستند إلى تحليل القرار وتوضيح أسسه ومعايير اختياره ويمكن شرح الفكرة على النحو التالي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup>اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (الكويت: جامعة الكويت 1971)، ص 88.

<sup>2</sup>سعد السعيد، بسمة خليل الاوقات، المرجع السابق، ص 162.

<sup>3</sup>عبد الله رابح سرير، المرجع السابق ص 81.

**تحليل القرار:** ينطوي القرار على مخطط او برنامج يحدد له اجله -قصير، متوسط او طويل لتنفيذه وكل اجل مرتبط بمستقبل، والمستقبل في الغالب يكتنفه الغموض، ومن هذا المنطلق فإن تحليل القرار يرتبط بأثره المستقبلية، واثاره على المجالات الأخرى.

وتشكل عملية الاختيار تلك الحلقة الاخيرة في عملية صناعة القرار، وعادة فان عملية اختيار البديل توصف بانها أخطر الخطوات لذلك فان القرار المتخذ يتصف او يقيد بالمعايير التالية<sup>1</sup>:

- ✓ الاهداف المحققة لكل خيار مطروح من اجل اتخاذ القرار السليم.
- ✓ توافق البديل المطروح مع الاهداف العامة للدولة وللنظام.
- ✓ المكاسب المتحصل عليها باختيار بديل معين.
- ✓ درجة المخاطرة المحتملة ومقارنتها بالمكاسب.
- ✓ الجهود المطلوب لتنفيذ القرار وكذا الوقت اللازم، على اعتبار ان الوقت والجهد من شروط الاختيار السليم والتنفيذ الافضل.

وحسب "Mintzberg" فإن معظم متخذي القرارات خلال هذه المرحلة، في الغالب يعتمدون على الحدس والاحكام الشخصية، خاصة فيما يتعلق بالقرارات الاستراتيجية<sup>2</sup>.

### مرحلة تنفيذ القرار:

تعتبر هذه المرحلة بمثابة التطبيق الفعلي للقرار المتخذ في مرحلة اتخاذ القرار، وتعرف بانها المرحلة التي تشغل فيها اجهزة تنفيذ القرار من خلال قنوات الاتصال المختلفة لتنفيذه وتطبيقه في الواقع العملي<sup>3</sup>.

بمعنى ان القرار في هذه المرحلة يتم توزيعه على الجهات المعنية بالتنفيذ أو الانتقال من وظيفة التخطيط إلى عملية المتابعة والرقابة أو المرحلة السياسية.

<sup>1</sup>جمال علي زهران، الإطار النظري لصنع القرار السياسي (ورؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر)، جامعة قناة السويس، (بدون ذكر سنة النشر)، ص 14.

<sup>2</sup>فائلة اليمين، اليقظة وأهميتها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في تسيير المؤسسات، جامعة بسكرة، الجزائر 2013/2012، ص 110.

<sup>3</sup>محمد ناصر مهنا وعبد الرحمان الصالحي، علم السياسة بين التنظير والمعاصرة، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1985)، ص 135.

### مرحلة تقييم القرار:

أي معرفة مدى تأثير القرار وقدرته على تحقيق الهدف الذي اتخذ من أجله، حيث تؤثر نوعية ردود أفعال البيئة الخارجية في الغالب على درجة نجاح أو فشل القرار كليا أو جزئيا، الأمر الذي يدفع صناع القرار الى تقييم ردود الأفعال الخارجية على قراراتهم عبر مقارنة نتائجها الفعلية مع النتائج المتوقعة<sup>1</sup>.

وتكمن أهمية مرحلة التقييم في كونها اخر مرحلة في سلسلة مراحل عملية صناعة القرار، ففي هذه المرحلة يتم تقييم مدى نجاعة كافة المراحل السابقة بدءا بتحديد الموقف او الاشكال وصولا الى مرحلة اتخاذ القرار.

مما سبق يمكن القول ان مراحل عملية صناعة القرار قد تختلف من باحث لآخر وتتعدد تسميتها باختلاف الرؤى والمواقف، ورغم كل هذا فإنها تتفق في المضمون، والأكثر من ذلك أنها تعكس في نفس الوقت الحالات الثلاث التي يمر بها متخذ القرار من وجهة نظر رواد علم النفس المعرفي، وهذه الحالات الثلاث ترتبط بجميع مستويات وأنواع القرارات، ويمكن تفسيرها على النحو التالي<sup>2</sup>:

**الحالة الابتدائية:** كخطوة أولية يقوم بها متخذ القرار باكتشاف المشكلة وتحديدتها بشكل واضح ودقيق.

**الحالة الوسطية:** تتضمن القيام بصياغة مختلف الفرضيات ووضع الحلول وتحديد البدائل.

**الحالة النهائية:** وهي الخطوة النهائية تتضمن كيفية التعامل مع الموقف الذي يواجهه متخذ القرار، تنتهي باتخاذ قرار معين، وبناء على هذا نخلص إلى انه مهما تعددت المراحل بالنسبة للباحثين والمتخصصين في هذا المجال فإنه وجب التأكيد على أن عملية صناعة القرار السياسي تمر بثلاث مراحل أساسية وهي:

**مرحلة الإعداد:** حيث يتم التحضير للقرار من خلال تحديد المشكلة والبدائل.

**مرحلة التنفيذ:** حيث يتم اتخاذ القرار وتوزيعه على المصالح المكلفة بالتنفيذ.

**مرحلة التقييم:** ويتم في هذه المراحل مراجعة وتقييم انعكاسات القرار بالنسبة للبيئة الداخلية والخارجية.

<sup>1</sup>سعيد السعيد وبسمة خليل الاوقاتى، مرجع سبق ذكره، ص 123.

<sup>2</sup> فالنتة اليمين، المرجع السابق، ص 110.

### المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية صناعة القرار.

إن عملية رسم السياسة الخارجية للدولة، لا تتم في فراغ وإنما تتأثر بمجموعة من العوامل التي تساهم في توجيه السياسة الخارجية، وتتفاعل هذه المؤثرات الخارجية والداخلية مع بعضها من ثانياً عملية صنع السياسة الخارجية وعملية اتخاذ القرار الخارجي لتسفر في نهاية الامر عن صدور القرار الذي يمثل الناتج النهائي لهذه العملية والذي يتم عن طريق وضع السياسة الخارجية للدولة موضع التنفيذ<sup>1</sup>.

الفرع الاول: العوامل الداخلية.

القرار في البيئة الداخلية يتوقف على مدى إدراك صانع القرار لطبيعة المشكلة من حيث اسبابها وموضوعها والقوى المحركة لها وخطورتها وتأثيرها على النظام السياسي ويتوقف هذا على نوعية ومصداقية المعلومات والمصادر، فان كل هذه الضغوطات تحد من حرية اتخاذ القرار او اختيار البديل الافضل، وتعرف البيئة الداخلية بأنها البيئة التي تستطيع الدولة التحكم فيها والتأثير عليها وتغييرها وفق ما تحتاجه لصياغة استراتيجيتها ومن تسيير دولتها فعالية أكبر وأدق<sup>2</sup>، وتجدر الإشارة إلى أن العوامل الداخلية تقسم إلى مادية وأخرى ذات طابع معنوي. فالعوامل المادية هي: الجغرافيا، الاقتصاد، السكان والعوامل الحكومية التنظيمية.

### العامل الجغرافي:

ليس هناك أدنى شك في أن المعطيات الجغرافية الطبيعية والبشرية، تعد من أهم المدخلات الاساسية لدراسة السياسة الخارجية لأي دولة من الدول، ويعدان من العوامل المتلازمة.

ربط أتباع مدرسة "الجيوپوليتيك" بين العوامل الجغرافية (الموقع-المساحة-المناخ-التضاريس-مواقع المرور الدولية-الجزر المنعزلة-الدول المطلة على البحار المفتوحة والدول المحصورة)، وبين قوة الدولة وسلوكها الخارجي، وقد أشار "راتزل" إلى ان من المواقع الجغرافية ما يمثل بذاته قيمة سياسية<sup>3</sup>، وفي هذا السياق نتحدث عن الإمكانيات التي يتيحها الموقع الجغرافي لصانع القرار، فقد يكون الموقع الجغرافي دافع نحو تبني قرارات سياسية معينة وتاريخياً نستحضر قرار تأمين قناة السويس 26 جويلية 1965 الذي اتخذته الرئيس المصري جمال عبد الناصر بناءً على أهمية الموقع الجغرافي للقناة كمرر استراتيجي وحيوي .

<sup>1</sup> هشام محمود الأقداحي، العلاقات الاستراتيجية الدولية، ( الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2014)، ص 547.

<sup>2</sup> علي بشار أغوان، التحليل الاستراتيجي للبيئة والعوامل المؤثرة في صناعة القرار-4907 [www.nashiri.net/articles/politics-and-events/4907](http://www.nashiri.net/articles/politics-and-events/4907)

[2011-07-29-20-03-14-v15-4097.html](http://www.nashiri.net/articles/politics-and-events/4907) تاريخ الاطلاع: 2016-02-28.

<sup>3</sup> هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق، ص 551-552.

ويبقى تقدير المعطيات الجغرافية بشقيها إلى صناع القرار في الدولة، ومدى إدراكهم لسلبيات وإيجابيات تلك المعطيات، ومهما كان الأمر فإن مدركاتهم متأثرة بما تمليه طبيعة موقع بلادهم الجغرافي، وما يمنحه هذا الموقع من معطيات طبيعية ومعطيات بشرية، فما عليهم والحالة هذه إلا تقديرهم للسلبيات والإيجابيات في ان واحد، وذلك لتقليل الأضرار الناجمة عنها ومن أجل تضخيم الإيجابيات، يستطيع صانع القرار -إذا ما وفق في ذلك - صناعة قرار سياسي له تأثيرات إيجابية تعود على الدولة بالخير الوفير، وتحقق الغاية القصوى من أهداف السياسة الخارجية، والمتمحورة حول هيبة الدولة<sup>1</sup>.

### العامل الاقتصادي:

يعتبر الاقتصاد اليوم بمثابة العصب المحرك للعلاقات الدولية، وكذلك السياسة الخارجية للدول، فقوة الاقتصاد ومدى قدرته على المنافسة هو بمثابة نقاط إضافية لقوة الدولة، بل الركيزة الأساسية في عديد الاحيان، فقوة الاقتصاد يعني قوة القرار السياسي ومدى قدرته في التأثير على دول الجوار.

لذلك فان متخذ القرار غالبا ما يراعي الظروف الاقتصادية، فقد يتخذ القرار بناء على وضع اقتصادي معين، وقد يتراجع عنه بناء على وضع اخر، ويقاس العامل الاقتصادي بدرجة الإنتاج الكلي لدولة معينة، كمعدل إنتاج الفرد ومعدل دخل الفرد السنوي، إنتاج السلعة الإنتاجية، إنتاج السلعة الاستهلاكية، تراكم رأس المال الوطني ومعدل النمو للاقتصاد الوطني لدولة معينة، كل هذه المؤشرات لها دور في رسم السياسة الخارجية، فإذا كانت هذه المؤشرات إيجابية ستكون السياسة الخارجية لدولة ما في مستواها الاعلى، وإن كانت سلبية ستكون السياسة الخارجية ربما تابعة لنظام معين، أي غير مستقلة<sup>2</sup>، ومدى استقلالية السياسة الخارجية من عدمه هو في الاصل انعكاس لطبيعة القرار السياسي في ما إذا كان سيادي ام تبعي.

**التركيبة الاجتماعية:** يرتبط حجم السكان او العامل السكاني بمدى قوة الدولة، فالعامل السكاني أحد اهم معالم قوة الدولة، ولكن يشترط في السكان ان يمتازوا بمستوى علمي راقى وقدرة على التحكم في التكنولوجيا والتشبع بالثقافة القومية للدولة، وبالربط بينهما (العامل السكاني وقوة الدولة) فان الامر يتطلب نتيجتين هامتين هما: التوسع الاقليمي، الهجرة وهما أمران يرتبطان بوجود قرار سياسي صادر عن السلطة الحاكمة.

كما ان عامل التركيبة الاجتماعية يحمل بعدا سلبيا يتمثل في أن التعددية المجتمعية داخل الدولة الواحدة من شأنها توليد صراعات داخلية تؤثر مواقف الدولة خارجيا والأكثر من ذلك أن مثل هذه الصراعات قد تؤثر على تبني

<sup>1</sup> حسين علي حسين العبد اللات، العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الاردني وأثره في السياسة الخارجية الاردنية، مذكرة ماجستير علوم سياسية، جامعة الشرق الأوسط 2011، ص 67-68.

<sup>2</sup> حمدوش رياض، المرجع السابق ص 19.

خيارات على مستوى السياسة الخارجية<sup>1</sup>، ومن أهم الدول التي تعاني من هذه الصراعات نجد العراق بالدرجة الاولى إذ ان التركيبة الطائفية للجمهورية العراقية تقف حائلا أمام تبني الحكومة لخيارات معينة في مجال السياسة الخارجية.

### العوامل الحكومية والتنظيمية:

وهي المتعلقة بدوائر صنع القرار هل هي ديمقراطية، شعبية ام دينية ام ديكتاتورية، فردية؟ والمتعلقة كذلك بالجهاز البيروقراطي الاداري ومستوى افراده ومنظومته القيمية والعلمية، اضافة الى دور المؤسسة العسكرية في هذا المجال، مدى تدخلها في صنع السياسة الخارجية وبالتالي في صنع القرار في دولة معينة<sup>2</sup>. أما بالنسبة للعوامل المعنوية فتتمثل في: شخصية صانع القرار، الطابع القومي، الاحزاب السياسية.

### شخصية صانع القرار (القيادة):

القائد هو الذي يمتاز بالنفوذ والتأثير الشخصي في الجماعة التي ينتمي إليها، ويؤثر فيها<sup>3</sup> وهناك علاقة وثيقة بين عملية القيادة وصناعة القرار بحكم ان القائد هو من يقوم بعملية اتخاذ القرار وهي المرحلة النهائية من مسار صناعة القرار كما انه في نفس الوقت يشارك في عملية الصناعة.

ويبرز دور القيادة في التأثير في القرارات المرتبطة بالسياسة الخارجية للدولة في النظم الديكتاتورية والشمولية والتي يقل بل ينعدم فيها دور المؤسسات السياسية الرسمية في رسم السياسات الخارجية للدولة<sup>4</sup>، ولكن هذا لا يمنع من وجود تأثير لشخص القائد في الانظمة غير الديكتاتورية(الديمقراطية)، فهناك العديد من الدول ذات النظام الديمقراطي المبني على الفصل ما بين السلطات غير ان الكاريزمية التي يمتاز بها رئيس الحكومة او الوزير الاول تحوله التأثير على باقي مؤسسات الدولة الاخرى خاصة السلطة التشريعية نذكر على سبيل المثال لا الحصر الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان.

### الطابع القومي:

تعرف القومية بانها الاحساس النفسي بالانتماء الى عصب معين او الى جنس معين او جماعة معينة ولها تأثيران أحدهما ايجابي والاخر سلبي، فهي بإمكانها المساهمة في توحيد الشعوب، كما ان الانحياز الى قومية معينة في دولة

<sup>1</sup>حمدوش رياض، المرجع السابق ص 22.

<sup>2</sup>نصاف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي 1985)، ص 175.

<sup>3</sup>الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، اسماعيل عبدالفتاح عبد الكافي، (الإسكندرية، مركز الاسكندرية للكتاب 2005)، مادة القائد، ص 173

<sup>4</sup>هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق ص 562.

فيها مجموعة من القوميات قد تؤدي الى التفرقة بدل التوحيد<sup>1</sup>، وغالبا ما يلعب الشعور أو الانتماء القومي دورا في التأثير على متخذ القرار، فالشعور القومي لهتلر كان هو الدافع الرئيسي نحو غزوه لبولندا معلنا عن بداية الحرب العالمية الثانية في 1945.

### الاحزاب السياسية:

تعتبر الاحزاب السياسية -بشكل عام- من أهم متغيرات النظام السياسي كونها تؤدي مجموعة من الوظائف الاساسية فهي توفر قنوات للمشاركة والتعبير عن الرأي، وتؤدي دورها في تجميع المصالح والتعبير عنها وصياغتها بصفتها مطالب سياسية<sup>2</sup>، ويختلف دور الاحزاب السياسية في عملية صناعة القرار السياسي باختلاف النظام السياسي ففي الوقت الذي ينعدم فيها دورها في الانظمة الديكتاتورية بحكم الطبيعة المغلقة والإقصائية للنظام بحكم عدم وجودها اصلا فإننا نجدها في الانظمة الديمقراطية ذات الطبيعة النيابية بمثابة قوة اقتراح لصانع القرار بحكم الحرية الممنوح لها وطبيعة الثقافة السياسية السائدة في الدولة، والاكثر من ذلك انما قد تتمتع بمستوى من المشاركة في عملية صناعة القرار السياسي بمختلف مجالاته.

### جماعات الضغط:

تعرف جماعة الضغط بانها أية : منظمة تسعى الى التأثير على السياسة الحكومية ،بينما ترفض تحمل مسؤولية الحكم<sup>3</sup>، كما تعرف بأنها جماعات منظمة او غير منظمة من الأفراد الذين تجمعهم مصلحة واحدة، ويسعون في تحقيقها وحمايتها من خلال التأثير في مراكز القرار لحمله على الاستجابة لهذه المطالب والمصالح<sup>4</sup>، أما دورها في عملية صناعة القرار او بالأحرى بتأثيرها في العملية، فإنه يبدو جليا خاصة في القرارات ذات الشأن الاقتصادي والتي ترتبط بها بحكم ان الجماعات الضاغطة غالبا ما تتكون من رجال المال والاعمال، وقد يتسع الامر ليشمل النقابات العمالية الكبرى ، والتي بوسعها التأثير على مراكز صناعة القرار لتحقيق مصالح خاصة بها ويبرز أهم نموذج للجماعات الضاغطة في اللوبي الصهيوني ومدى تأثيره في توجيه السياسة الخارجية الامريكية، إضافة إلى المركب الصناعي العسكري .

<sup>1</sup> لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن احمد مفتي ومحمد سليم،(الرياض:عمادة الشؤون المكتبية 1989)، ص 66.

<sup>2</sup> احمد ناصوري، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الاول، المجلد 21، 2015، سوريا، ص 286.

<sup>3</sup> احمد نوري النعيمي، الابعاد المؤثرة في السياسة الخارجية، مجلة الحقوق، العدد 1 و2، 1977، ص 64.

<sup>4</sup> احمد ناصوري، المرجع السابق، ص 287.

### الفرع الثاني: العوامل الخارجية.

البيئة الخارجية هي مجموعة المتغيرات او القيود او المواقف او الظروف التي هي بمنأى عن رقابة الدولة، ولا تتماشى معها بتوظيف امكانياتها ومواردها وطاقاتها<sup>1</sup>.

وتتكون العوامل الخارجية والتي من شأنها التأثير على السياسة الخارجية والتالي القرار الخارجي في: طبيعة النسق الدولي وكذلك المنظمات والتكتلات الدولية، فكلما اشتدت ضغوطات البيئة الخارجية او الدولية، كلما انخفضت امكانية التصرف وتقلصت مجالات الاختيار المفتوحة امام صانع القرار.

وتجدر الاشارة الى انه لم يكن للعوامل الخارجية تأثير في عملية صناعة القرار السياسي، الا بعد التطورات العالمية والتي مست الكثير من الشؤون الداخلية كقضايا السيادة والامن وحقوق الانسان، والتي أصبح التعامل معها يتماشى ومقتضى القانون الدولي وربما هو الشيء الذي دفع نحو اعتبار العوامل الخارجية ذات بعد اساسي ومؤثر في عملية صناعة القرار السياسي، وتتمثل هذه العوامل في:

**النسق الدولي:** وتتحدد الصورة التاريخية للنسق الدولي في عنصرين أساسيين هما<sup>2</sup>:

1. بنية النسق Structure وذلك من حيث عدد أعضائه، وعدد قواه القطبية وكذلك صورة تدرج هذه القوى.

2. نمط التفاعلات Interaction السائدة في إطار هذا النسق والتي تتمثل أساسا في القواعد السلوكية التي تحكم العلاقات بين أعضاء النسق.

سادت العلاقات الدولية عدة انماط من الانظمة الدولية مثل نظام توازن القوى، نظام الثنائية القطبية، نظام متعدد القوى واخيرا الحالة التي نعيشها بعد نهاية الحرب الباردة والمسماة بالقطبية الاحادية.

وتتطلب الظروف المحيطة بصانع القرار دراسة النظام الدولي الذي يعيش فيه، ومعرفة شكله وهوما يتطلب من صانع القرار معرفة الاهداف والدوافع لصنع القرار، وخصوصا الظروف الانية ومدى تأثير هذا القرار وتأثيره بالنسبة لبقية الدول الاقليمية او العالمية ومدى توافقه مع القرارات العالمية، كذلك دراسة الايجابيات والسلبيات المرتبطة بالقرار والمتعلقة بالنظام الدولي وكذلك دراسة مدى تأثير القرار على القوى الاقليمية، ووجه التأثير هنا هو ان النسق الدولي السائد من شأنه التشجيع على تبني قرارات معينة والعدول عن أخرى، فتاريخيا نجد ان النسق الدولي

<sup>1</sup>علي بشار أغوان، المرجع السابق.

<sup>2</sup>هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق، ص548.

القائم على الثنائية القطبية قد شجع عديد دول العالم الثالث على تبني قرارات ذات ابعاد استراتيجية تمحورت معظمها حول القيام بعمليات تأميم لمختلف مواردها الاقتصادية.

### التكتلات الدولية:

يتميز العالم لمعاصر باختيار الحاجز الفاصل بين السياستين الداخلية والخارجية بتأثير التفاعل المتبادل بين مختلف الوحدات الدولية، وبتأثير ظاهرة الاعتمادية المتبادلة التي تعني ترابط المصالح داخل المجتمع الدولي، وأن ما تفعله دولة يؤثر في باقي الدول في النظام الدولي ذاته، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.<sup>1</sup>

نتيجة للتطورات الدولية، اتجهت الدول نحو سياسة التحالفات ذات الصفة السياسية والتكتلات الاقتصادية الطابع غالباً، وقد تجلّى هذا التوجه بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، ويتمثل تأثيرها في أن الدول الاعضاء في أي تنظيم دولي كان منظمة او حلف التكتل تصادق على الميثاق الخاص بالمنظمة، وتكون بذلك قد فسحت المجال للتضييق من حرية صانع القرار المحلي، بحكم ان أي قرار يتناهى ومصالح المنظمة سيضع الدولة محل ضغوطات نتيجة لعضويتها في هكذا تكتلات وتحالفات، وبالتالي فان صانع القرار يجد نفسه يعاني من التأثير المباشر وغير المباشر للمنظمة مما يولد نوعاً من العجز في اتخاذ القرار، فالتنظيمات الدولية تفرض ضوابط سلوكية على الدولة في مجال رسم القرارات وتصميم السياسات خاصة تلك المرتبطة بالمصالح الجماعية للدول الأعضاء في المنظمة المعنية.

المبحث الثاني: نظريات ونماذج عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية.

### المطلب الاول: نظريات صناعة القرار

#### الفرع الاول: نظرية المباريات.

نشأة هذه النظرية وتطورت في علم الرياضيات وعلم الاقتصاد، ثم قام الكثير من الباحثين المهتمين بتحليل وقياس السلوك في العلاقات الدولية بنقل مفاهيمها الرياضية وتكييفها ما يتلاءم مع طبيعة الظواهر في العلاقات الدولية ومن هؤلاء مارتن شوبيك، وأوسكار "مورغن شيرن" و "كارل دويش"<sup>2</sup>.

فنظرية المباريات تهتم بصناعة القرار في التفاعلات الاجتماعية، ويمكن التأكيد أنه خلال السبعينات كانت هذه النظرية اهم أداة تستعمل في تحليل العلاقات بين مجموعة أفراد كلما كانت هناك مواقف متضاربة بينهم، وتكون

<sup>1</sup> أحمد ناصوري، مرجع سبق ذكره، ص 282.

<sup>2</sup> عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 2006)، ص 395.

صناعة القرار العقلاني لأحد الأطراف متوقفة على توقعاته حول ماذا سيفعل طرف او عدة أطراف أخرى وكذلك توقعاتهم نحوه<sup>1</sup>.

**تعريف النظرية:** يعرفها "فون نيومان" الذي ساهم في وضعها بأنها: (مجموعة من اني من النجاح عن طريق أسلوبه في المعالجة، رغم أن افعاله وأسلوبه لا يستطيعان تحديد نتيجة الحدث بشكل كامل وانما مجرد التأثير فيه)، أما "مارتن شوييك" فيرى بأنها: (طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع)<sup>2</sup>، فهو يفترض ان صناعة القرار عبارة عن جو تنافسي يمتاز بالصراع والتضارب بين المؤسسات والهيكل المعنية بصناعة القرار وأن نظرية المباراة هي أحسن تعبير عن الجو ذلك الجو التنافسي، وقد وجدت هذه النظرية تطبيقا واسعا لها في الأمور المتعلقة بالاستراتيجية والتخطيط للسياسات الدفاعية واتخاذ قرارات السياسة الخارجية<sup>3</sup>

ويتهي "جيمس دورتي" و "روبرت بالاستغراف" بخصوص تعريف هذه النظرية على المعنى التالي: (إذا أراد الناس في وضعية معينة أن يحققوا الفوز-مثلا الحصول على هدف معين يسعى طرف اخر لمنعهم أن يحققوا الفوز- مثلا الحصول على هدف معين يسعى طرف اخر لمنعهم منه-فإن النظرية تقدم لهم العملية الذهنية التي يستخدمونها لحساب السلوك الأفضل لهم واضعين في اعتبارنا أن الطرف الاخر يحسب حركاته بطريقة عقلانية أيضا، وتقدم النظرية أيضا كيفية حساب سلوك الطرف المقابل وكيفية التغلب عليه)<sup>4</sup>، أما "كارل دويش" فيعرفها: ذلك المنهج المستند إلى وجود تشابه كبير بين بعض لعب المباريات الاعتيادية وبعض الحالات الاجتماعية المتكررة<sup>5</sup>.

### مضمون النظرية:

تعد نظرية المباريات من إحدى النظريات الاستراتيجية المهمة لاتخاذ القرارات في مواقف النزاعات أو الصراعات الدولية، إن هدف هذه النظرية هو ترشيد الاختيار من بين البدائل القرارية المختلفة التي تفرزها هذه المواقف الصراعية، فهي تعالج كل صراعات المصالح كلعبة في الاستراتيجية تنطبق على كل أشكال الصراع السياسي بشكل عام.

كما أنها تفترض أن اللاعبين يتصرفون بعقلانية أي أنهم يحاولون جعل احتمال وقوع عملية دفع (أي تفوق أو ربح) أكثر احتمالا، فاللاعبون يتصرفون استراتيجيا، أي أنهم يحسبون أو يتكهنون حركة المنافس ويدخلونها في

<sup>1</sup> عامر مصباح، المرجع السابق ص 395-396.

<sup>2</sup> جيمس دورتي، وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ( بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص 335.

<sup>3</sup> اسماعيل صبري مقاد، العلاقات السياسية الدولية، ( القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، ص 248.

<sup>4</sup> جيمس دورتي، وروبرت بالاستغراف، المرجع السابق ص 335.

<sup>5</sup> علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، (بغداد 2010)، ص 205.

حساباتهم وتقوم على افتراض مفاده وجود مجموعة من متخذي القرارات الذين تتداخل أهدافهم التي يسعون لتحقيقها، والذين يتوفر لكل واحد منهم بعض السيطرة الجزئية أو المحددة على الموقف الذي يتعاملون جميعا معه<sup>1</sup>، وتعتمد في تحليلها لعملية القرار السياسي على افتراض وجود نوعين من المباريات وهما<sup>2</sup>:

● **المباراة الصفيرية:** وهي المباراة التي تتعادل فيه مكاسب الطرف الأول مع خسائر الطرف الثاني أو العكس، بحيث يكون أي مكسب لأي طرف هو خسارة للطرف الاخر، وبالتالي فإن محصلة هذه المباراة هي الصفر، بمعنى أن هذا النوع من المباريات لا تحتمل المساومة في القرارات وإنما تتعامل بمنطق أفضلية طرف على طرف وبالتالي فإن القرار في هذه الحالة هو تعبير عن الطرف الرابح في الصراع.

● **المباراة غير الصفيرية:** وهي بعكس المباراة الصفيرية التي تفترض حالة الصراع الدائم، فإن المباراة اللاصفيرية تفترض وجود مساحة واسعة للتنسيق والتعاون بين طرفي عملية الصراع، حيث أنهما قد يخسران أو يكسبان، فالقرار في هذه الحالة هو نتيجة التوافق بين طرفي الصراع.

### أسس النظرية:

تقوم نظرية المباريات على خمس أسس وهي<sup>3</sup>: الخيارات، الأهداف والعقلانية، المنفعة، المباريات والمعلومات.

● **الخيارات:** فهي تفرض أن لكل لاعب مهما كانت طبيعته لديه مجموعة بدائل يختار أحدها بصفة عقلانية، بمعنى الخيار الذي تكون منافعه أعظم وأفضل.

● **الأهداف:** هذا الأساس مرتبط بسابقه، حيث ان اختيار البديل قائم على طبيعة الأهداف التي يحددها اللاعب مسبقا ويعمل على الوصول إليها، فالأهداف هي التي توجه اللاعب نحو خيار معين.

● **العقلانية:** يعرفها "غراهام أليسون" العقلانية بأنها: الرد بصفة جيدة على مطلب واضح، أي هي الجواب الدقيق والمحسوب لمشكلة استراتيجية وهو تحقيق الهدف بأحسن الوسائل الممكنة، بأقل تكلفة ممكنة<sup>4</sup>، ومن هذا المنطلق فإن القرار العقلاني هو الذي يحقق أحسن النتائج الممكنة، فهو إذا الموازنة بين الإنفاق والعائد، على اعتبار ان كلا لاعب يسلك الخيار الذي يمكنه من السيطرة أو البقاء على قيد الحياة،

<sup>1</sup> علي عودة العقابي، المرجع السابق ص 207.

<sup>2</sup> حامد أحمد مرسي هاشم، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي، ( القاهرة: مكتبة مدبولي ) (بدون ذكر سنة النشر).

<sup>3</sup> عامر مصباح، المرجع السابق ص 398-399-400.

<sup>4</sup> حمدوش رياض، المرجع السابق ص 24.

فسلوك اللاعب ليس استجابة انفعالية بقدر ما هو تصرف قائم على حساب الخسائر والارباح لكل البدائل المطروحة أمامه، وترجيح كفة الخيار الذي علت كفة أرباحه على كفة أضراره.

● **المنفعة:** ترتبط بعقلانية وأهداف اللاعب، بما يحاول أن يجنيه من هذه العملية، فتغير المنفعة هي المنطلق وهي الغاية من هذا الصراع، وتكمن أهمية المنفعة في انها تحدد نوعية القرار المتخذ، فالقرار يرتبط بمدى المنفعة المحققة.

● **المباريات والمعلومات:** إن المظهر الحاسم لخصوصية المباراة هو توفير المعلومات والتي تجعل اللاعبين يختارون استراتيجيتهم بدقة، فبمجرد توفره يستطيع اللاعب أن يحدد موقفه من خصمه ومن سير المباراة.

### نقد النظرية:

لا يمكن اطلاقاً انكار دور نظرية المباريات في إعطاء تفسير نظري لعملية صناعة القرار السياسي في مستواه الدولي والمرتبط بالسياسة الخارجية للدولة، إلا أن هذا لا يعني أن النظرية لم تطلها أسهم الانتقاد ومن أهم الانتقادات الموجهة نذكر ما يلي:

✓ النظرية صممت بصورة أساسية لتناسب المواقف الصراعية التنافسية الثنائية الأطراف، وأهملت الجانب التعددي للأطراف مع العلم ان النظرية موجهة لتفسير الصراع على مستوى العلاقات الدولية وهذه الأخيرة تمتاز بتعدد الفواعل، وقد يعزى تركيز النظرية على فاعلين مع اهمال الفواعل الأخرى إلى الظروف التاريخية لنشأة هذه النظرية أي مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة والتي امتازت بهيمنة قطبين أو فاعلين على مسار العلاقات الدولية.

✓ هناك صراعات لا تسمح طبيعتها الخاصة بتطبيق قواعد هذه النظرية عليها في أي صورة عملية ملائمة من أمثال: الصراعات الأيديولوجية، العنصرية والثقافية<sup>1</sup>، الامر الذي يجعل النظرية غير قادرة على تفسير عملية صناعة القرار على مستوى هذا النوع من الصراعات بسبب طبيعتها الحسية.

<sup>1</sup>اسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 250.

## الفرع الثاني: نظرية المحاكاة.

### تعريف المحاكاة:

هي منهج حديث يدخل علم السياسة مرحلة الدراسات التجريبية، وإنشاء المعامل السياسية وخصوصا في مجالات دراسة الراي العام والتصويت في الانتخابات العامة وفي المنظمات والتنظيمات السياسية، ويسمى منهج التشبه<sup>1</sup>.

وتقنية المحاكاة أو التقليد هو أسلوب كفيي يسمح بحل المشكلة واتخاذ القرار بشأنها عن طريق تقليد نموذج سابق أو حل مماثل، وتكمن فوائد هذا الأسلوب بالنسبة لعملية صناعة القرار في<sup>2</sup>:

- (1) إمكانية نجاح الحل بنسبة عالية.
- (2) إخضاع المشكل محل البحث إلى نفس الظروف والشروط التي خضع لها الحل النموذج مع مراعاة فارق البيئة والزمن.
- (3) تخفيض التكلفة والوقت.
- (4) الخروج من دائرة عدم التأكد إلى درجة التأكد.

إن فعالية القرار بواسطة المحاكاة هو نتيجة حتمية لكون الحل خضع للتجربة الحتمية والتقييم، وبناءً على هذا تتأكد جدلية أو فكرة ان التاريخ مخبر ومحكمة للعلوم، فالمحاكاة هي افتعال واقع ما يفترض تشبيهه معطياته بقدر كاف مع معطيات واقع فعلي، ويستدعي ذلك نمذجة ذلك الواقع بتحديد المتغيرات التي تشكل نموذج الظاهرة.

<sup>1</sup> الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، اسماعيل عبدالفتاح عبد الكافي، (قويسنا 2005)، مادة المحاكاة، ص 383.

<sup>2</sup> عبد الله رابع سرير، المرجع السابق ص 124.

وبناء على ما سبق فإن الفكرة الأساسية في أسلوب المحاكاة هي تكوين وضع أو ظروف مماثلة للظروف الفعلية، وهو ما يمكن القادة او متخذي القرارات من التعامل مع المشكلات عن طريق تقليد ما قام به آخرون في ظروف مشابهة<sup>1</sup>.

وتعتمد نظرية المحاكاة في طرحها على القدرة على بناء تصورات حول البيئة السيكولوجية لصانع القرار ومحاكاتها من خلال التجارب الافتراضية ومقارنتها مع الواقع هذا من جهة، ومن ناحية أخرى تعتمد على القياس التاريخي من خلال مقارنة احداث حالية بأحداث ماضية والتعامل معها وفق نفس القرارات خاصة في حالة ما إذا وجد تشابه بين الحالتين.

**نقد النظرية:** تعتبر نظرية المحاكاة منهج جديد بالنسبة للدراسات السياسية، وهو تعبير عن الاتجاه التجريبي في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وقد لقيت النظرية قبولا في الأوساط السياسية بحكم أنها تتيح الفرصة للباحثين لوضع تصورات حول البيئة النفسية لصانع القرار وكذلك العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار دون الاخر ولو بصورة افتراضية.

وفي هذا المجال فإن اهم الانتقادات التي يمكن توجيهها لهذا الطرح هي<sup>2</sup>:

- (1) وجود بعض القرارات التي ترتبط بالأزمات حيث يستحيل بناء محاكاة افتراضية للتعامل معها بحكم ضرورة التعامل السريع مع الوضع.
- (2) القرارات الناتجة عن عملية المحاكاة لا يمكن اعتمادها او الاحتكام اليها لان القرارات الواقعية ترتبط بالبيئة الواقعية حيث تتضارب مصالح الافراد والدول والجماعات. بمعنى انه ليس بالضرورة تكون نتائج المحاكاة متطابقة مع الواقع.

### المطلب الثاني: نماذج صنع القرار في السياسة الخارجية.

لقد طرحت العديد من النماذج لدراس عملية صناعة القرار بكل مضامينها، وسوف نحاول ان نتناول نموذجين رائدين في هذا المجال وهما: نموذج سنايدر ونموذج غراهاماليسون.

### الفرع الاول: نموذج سنايدر في صناعة القرار الخارجي.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 126.

<sup>2</sup> عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية؟، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص 401.

يعتبر سنايدر من الأوائل الذين قدموا إطاراً أو تحليلاً نظرياً لعملية صناعة القرار السياسي الخارجي، وبالتالي فإن الفعل الصادر عن الدولة ما هو إلا عبارة عن فعل صادر عن أشخاص، فالكيفية التي يحدد بها صنع القرار الوضع الذي يوجهونه هي التي تصنع سلوكية الدولة تجاه الوضع.

فهو صاحب أول نموذج تم تطويره سنة 1954، فقد شهدت تلك الفترة انتقادات لاذعة وجهها سنايدر لمختلف الأطراف النظرية في إطار السياسة الخارجية لأنها حسبه لا توفر الطريقة المنهجية المساعدة على فهم السياسة وتفسيرها، وهذا راجع للسبب السالف الذكر والمتعلق بان النظريات السابقة كانت تفصل بين السياسة الخارجية وشخصية صانع القرار بينما يرى سنايدر العكس تماماً.

ويشمل الإطار النموذجي لسنايدر ما يلي<sup>1</sup>:

**المحيط الخارجي:** هي المؤثرات التي تكون خارج حدود الدولة، كأفعال وردود فعل الدول الأخرى، اذن هو محيط مادي جغرافي، أي دول مجاورة وغير مجاورة، مجتمعات وثقافات ومعتقدات وتغير هذه العوامل بشكل دائم وصنع القرار يحددون ما هو مهم وما هو غير مهم، حسب ادراكهم، لكن هناك ثوابت في المحيط الخارجي، سواء أدركها ام لم يدركها صانع القرار فهي مهمة في اتخاذ القرار، مثل التطور التكنولوجي ودرجة الاندماج الاقتصادي.

**المحيط الداخلي:** وهي السياسات الداخلية والرأي العام، والحزب والايديولوجيا والثقافات والسمات الرئيسية لشعب او مجتمع معين وطريقة تنظيم المجتمع وعلاقته بالسلطة ودور الاجهزة والمؤسسات الحكومية الأخرى.

**البنية الاجتماعية والسلوكية:** هي بنية مستقلة عن المحيط الداخلي نظراً لأهميتها وقدرتها على التأثير في صنع القرار، وهي تشمل نظام القيم السائد في المجتمع وكيفية تحديد الأدوار وكذلك وظائف الجماعات الاجتماعية والظروف التعليمية وكيفية نشأة الرأي العام وتكوينه.

**عملية صناعة القرار:** وتتكون من، مجال الصلاحيات، مجال الاتصالات والمعلومات، الحوافز الشخصية. ويمكن تفصيلها على النحو التالي:

■ **مجال الصلاحيات:** وهي تشابك وتنازع الصلاحيات، وهذا يؤثر في الأدوار حيث ان الأجهزة البيروقراطية تتنافس حسب الأهمية في اصدار القرار واعطاء المعلومات والمقترحات الدقيقة.

<sup>1</sup>انصاف يوسف حتى، المرجع السابق، ص 172-179.

- **مجال الاتصالات والمعلومات:** كلما كانت المعلومات متدفقة وقريبة من اليقينية كلما كان صانع القرار في وضع أفضل لاختيار البديل والعكس صحيح.
- **الخوافز الشخصية:** يحددها الدور، كلما كان الدور في مستوى اعلى كلما كان حافز صانع القرار أكبر، وتشكل هذه الفئات أي المشتركة في صناعة القرار مختلف الأدوار والأهداف والوظائف في إطار السلطة بشكل عام وفي إطار وحدة صناعة القرار بشكل خاص.
- **الفعل:** وهو السلوكية أو التصرف الصادر عن وحدة صناعة القرار، كما ان سنا يدرأكد على نقطة مهمة جدا، وهي ان صنع القرار لا يتأثر بعامل واحد فقط من هذه العوامل، وإنما هناك علاقات تأثير متبادلة بين جميع هذه العوامل المؤثرة في صنع القرار.

وبناء على هذا فان نموذج سنا يدر يقوم على ثلاث انواع من التفاعلات المترابطة والمتشابكة وهي<sup>1</sup>:

1. تفاعلات على المستوى الحكومي، وتشمل الدول والأنظمة السياسية.
2. تفاعلات على المستوى غير الحكومي، وتشمل المجتمعات المدنية والثقافات.
3. تفاعلات داخل المجتمع الواحد، وتتم على المستويين الحكومي وغير الحكومي.

وقد وجهت الى ريتشارد سنا يدر عدة انتقادات اهمها:

- ربط صنع القرار بالصراع الدولي وكأن صناع القرار هم سبب النزاعات ولا توجد أسباب أخرى لها.
- نمودجه ينطبق على الدول الديمقراطية ويصعب فهمها في الدول النامية.
- وضعه كنموذج إجرائي يتقيد به صانع القرار قبل عملية اتخاذ القرار.

وأهم ما يؤخذ على نموذج سنا يدر، هو اعتماده على العقلانية الشديدة والتي لا يمكن تفسيرها بحكم الطبيعة البشرية، فالعقلانية التي تحدث عنها سنا يدر تنافي الطبيعة البشرية<sup>2</sup>، بحكم وجود نوع من القرارات التي لا يمكن ان تلتزم بالمسار العقلاني الذي رسمه "سنا يدر" وهي قرارات ترتبط بالأزمات السياسية والاضاع الحرجة الناتجة عن حالات الطوارئ والتي تستلزم اتخاذ قرار فوري لاحتواء الوضع دن الحاجة إلى اللجوء إلى الاجراءات البيروقراطية التي تحدث عنها سنا يدر.

<sup>1</sup> حمدوش رياض، المرجع السابق، ص 32.

<sup>2</sup> قحطان احمد سليمان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003)، ص 212.

الفرع الثاني: نموذج غراهام أيسون.

من خلال دراسته لأزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962، اشتق غراهام أيسون نموذجاً، ويتضمن ثلاث نماذج فرعية لفهم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وهي كالتالي:

1. نموذج الفاعل العقلاني. 3 - نموذج السياسات الحكومية.

2. نموذج المسار التنظيمي.

**نموذج الفاعل العقلاني:** يعتقد غراهام أيسون ان هذا النموذج يهدف اساسا الى تفسير اسباب اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، فالدولة في هذا النموذج ينظر اليها على أنها الاساس والفاعل الوحيد في السياسة الدولية، وهو في هذا المنطق يتطابق مع نموذج سنايدر ويرى أن الدول تحاول تحقيق أهداف سياستها الخارجية بطريقة عقلانية، وأن هذه الأخيرة في اتخاذ القرار تتطلب التقيد والمرور عبر مراحل اربعة وهي كالتالي<sup>1</sup>:

- تحديد وتعريف الاهداف والقيم المرتبطة بها.
- وضع قائمة من الوسائل وطرق تحقيق كل هدف.
- تقسيم كل وسيلة من هذه الوسائل.
- اختيار الوسيلة المثلى لتحقيق نجاح العملية لا يرتبط بظروف واحتياجات طرف معين، بل يرتبط كذلك باحتمالات السلوك لدى الطرف او للأطراف الأخرى في اللعبة.

وقد استخدم أيسون هذا النموذج لتفسير ثلاثة قرارات مرتبطة بأزمة الصواريخ الكوبية وهي:

- لماذا نصب الاتحاد السوفياتي الصواريخ في كوبا؟
- لماذا ردت الولايات المتحدة الأمريكية على تنصيب الصواريخ الكوبية بفرض حصار بحري على كوبا؟
- لماذا سحب الاتحاد السوفياتي الصواريخ النووية من كوبا؟

<sup>1</sup>حمدوش رياض، المرجع السابق، ص 33.

### نموذج العملية أو المسار التنظيمي:

ينطلق هذا النموذج من فكرة رئيسية مفادها ضرورة التقيد بالإجراءات البسيطة في عملية اتخاذ القرار ( البيروقراطية الإدارية)، لأن قواعد الإجراءات البسيطة داخل البيروقراطيات المختلفة ينتج عنها سلوك بسيط يمكن التكهن به ، فإذا كان هناك استقرار في هذه القواعد الإجرائية فإنه يؤدي الى إمكانية الاعتقاد بأن السلوك قد لا يختلف كثيرا في مناسبات ومواقف مختلفة ، وبناء على هذا يمكن القول أن السلوك الخارجي في حالات مستقبلية سوف يكون نتيجة للروتين الذي استقرت عليه التنظيمات البيروقراطية ، ويعتقد أليسون ان الإجراءات الروتينية التي تتميزها اجهزة صنع القرار تسمح بتقسيم العمل الذي يؤدي إلى تخصص دقيق وإلمام كامل بميدان التخصص<sup>1</sup>، من خلال ما سبق نجد ان نموذج المسار التنظيمي يتلاءم مع الأنظمة البيروقراطية والتي تمتاز بتعدد مؤسسات صنع القرار (بيروقراطية جهاز صنع القرار)، أكثر منه في الأنظمة الأخرى.

**نموذج السياسات الحكومية:** يركز على دور القيادة في اتخاذ القرارات، وهو هنا عبارة عن لعبة تفاوض وتفاعل بين نخبة اتخاذ القرار<sup>2</sup>.

يؤكد أليسون في هذا النموذج أن اللعبة السياسية بين أطراف تحتل مواقع معينة داخل السلم الحكومي، هي التي تحدد طبيعة ونتيجة عملية المساومة حول قرارات السياسة الخارجية، فهذا النموذج يتجه نحو تفسير القرار على أنه نتاج عملية مساومة بين عدة لاعبين ينتمون لتنظيمات مختلفة.

فهذا النموذج ينفي وجود فاعل واحد في عملية صناعة القرار، بل هناك فاعلين او لاعبين لا يركزون على استراتيجية واحدة بل على عدة مسائل وأهداف، فالقرار لا يتخذ بناء على قاعدة الفاعل العقلاني بل على أساس التنافس وعملية المد والجذب بين أطراف مختلفة، وفي هذا السياق يعترف أليسون بأن عملية المساومة عادة ما تنتهي بتفوق اراء وأهداف وتصورات الأقوياء، مما يؤدي إلى فرض حل او مخرج لموقف معين قد لا يكون عقلانيا بالضرورة، ولهذا الأساس يوصف هذا النموذج رفقة النموذج التنظيمي باللاعقلانية. بحيث أن القرار الناتج عن النموذجين ليس نتيجة حسابات عقلانية بقدر ما هو تعبير عن رغبة القيادة بالنسبة للنموذج الحكومي، وتعبير عن الاجراءات الادارية البيروقراطية في النموذج التنظيمي.

<sup>1</sup>ناصف يوسف حتى، المرجع السابق، ص 190.

<sup>2</sup>عبد العالي عبد القادر، محاضرات نظرية العلاقات الدولية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة الجزائر ص62.

وقد وجهت لنموذج غراهام أليسون انتقادات من اهمها:

- اعتبار الدولة هي الفاعل الوحيد في السياسة الدولية، وهذا ما يتنافى مع واقع العلاقات الدولية هذا الاخير الذي يؤكد ان الدولة لم تعد الفاعل الوحيد، بل هناك العيد من القوى والفاعول والتي يمكن غدارة واتخاذ القرارات على المستوى الدولي كالمنظمات الدولية والاحلاف العسكرية إضافة إلى الشركات العالمية.
- اعتبار أن الدولة تتكون من تنظيمات متناقضة الأهداف والمصالح وهذا ليس بالضرورة، فالدولة في الغالب هي تعبير عن الاستقرار والرغبة في العيش المشترك تحت غطاء سلطة سياسية موحدة، يخضع الشعب لسيادتها، وتمتع بالاعتراف الدولي.
- كما أن تفسيره المتعلق بالسياسات الحكومية والنموذج البيروقراطي، قريب جدا من النظرية البنائية والمقاربة الليبرالية النفعية في تفسير القرار العقلاني، غير أن أليسون نفسه يصر على إدراجهما ضمن القرار اللاعقلاني.

### المبحث الثالث: البيئة النفسية لصانع القرار السياسي الخارجي.

البيئة النفسية لصانع القرار، تعني تحليل الاتجاه الايديولوجي وتدل بذلك على اتجاهات صانعي القرار وتصوراتهم ومعتقداتهم وخبراتهم السابقة ودوافعهم وخلفياتهم الاجتماعية واحوالهم النفسية حين يتخذون قراراتهم، حيث أنهم يتصرفون في مواجهة الاوضاع المختلفة تبعا لصورهم المكونة على تلك الاوضاع وكذلك اتجاهاتهم ومعتقداتهم التي يتمسكون بها ويرون الحقيقة من خلالها.

### المطلب الاول: عناصر البيئة النفسية لصانع القرار.

ويمكن تعريف البيئة النفسية بأنها: مجموعة العقائد والمدرجات والتصورات والمواقف والاتجاهات والقيم، التي تقود صانع القرار على الاستجابة للبنية الواقعية بمستوياتها العالمي والاقليمي<sup>1</sup>.

وتتكون البيئة النفسية لصانع القرار من ثلاث عناصر اساسية وهي: الادراك، التصورات والقيم والنسق العقيدي.

### الفرع الأول: الإدراك.

<sup>1</sup> رحاب جلال الدين خالد شيخ الدين، دور شخصية الخليفة عبد الله في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدولة المهدية، 1898/1885،

أطروحة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الخرطوم، السودان ص 30.

هو تعبير عن وعي الفرد بالقضايا الموضوعية المرتبطة بموقف معين، أي القضايا التي تشارك في ذهن الفرد حينما يثار حافز خارجي يدفعه إلى تذكر تلك القضايا<sup>1</sup>.

وتكمن العلاقة بين الادراكات والقرار السياسي في أنه كل ما كان تصور ادراكات متخذ القرار للبيئة العملية صحيحا كلما صح القرار، "فالادراك هو عملية وسيطة بين الحافز والاستجابة"<sup>2</sup>، فعملية الادراك تعتبر عنصر مهم في عملية صناعة القرار بالنسبة لمتخذ القرار بحكم ان نجاعة او عقلانية القرار غالبا ما ترتبط بالادراك الفعلي للبيئتين الداخلية والخارجية وكذلك التفاعلات الحاصلة في هذه البيئة، فقرارات السياسة الخارجية لا تتخذ بناء على قوة الدولة واطرافها السياسية والاقتصادية أو نسقها العقائدي الوطني، ولكنها تحدد في الغالب بناء على تصور صانعي القرار السياسي الخارجيين هذه العوامل المختلفة واثرها في تحديد خيارات السياسة الخارجية، كما أن ادراك صانعي القرار للأحداث الدولية بتصوراتهم عن العالم الخارجي، وتتطور كما تتأثر بخبرات صانع القرار والعقائد العامة والتقاليد السائدة في المجتمع، وبناء على هذا فن عملية الادراك تساهم فيها عدة عوامل أهمها<sup>3</sup>:

1. التجربة السابقة لصانع القرار فيما يخص البيئة التي يتعامل معها.
2. الأهداف العامة لصانع القرار والتي تؤثر على مدى ادراكه للأمور.
3. القناعات الراسخة لدى صانع القرار نتيجة تكوينه الثقافي والاجتماعي والسياسي والعقائدي.

وقد أجريت العديد من الأبحاث حول كيفية تطوير صانعي القرار لتصوراتهم حول السياسة الخارجية، وعلى وجه الخصوص العوامل التي تؤدي إلى تفسير الواقع بصورة خاطئة في بعض الاحيان، فالحرب العالمية الثانية والاحداث التي أدت إليها قدمت اهم مثال تاريخي لصانعي القرار الذين شاركوا في صياغة سياسة مابعد الحرب....، كذلك تؤثر توقعات الفرد على ادراكه للأحداث الجديدة، ولذلك فصانعو القرار الغربيون يسرعون إلى الحكم على الدول الأخرى بالعدوانية إذا تسلم مقاليد السلطة فيها دكتاتور، بعكس ما إذا وصل النظام

<sup>1</sup> رحاب جلال الدين خالد شيخ الدين، المرجع السابق، ص 31.

<sup>2</sup> عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 2004/1999، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 25.

<sup>3</sup> عديلة محمد الطاهر، المرجع السابق، ص 23.

الجديد للحكم عن طريق انتخابات حرة، وهو ربما ما يبرر التدخل العسكري الامريكى في جمهورية الدومينيكان 1965<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: التصورات والقيم.

العنصر الثاني من عناصر البيئة النفسية لصانع القرار السياسي هو القيم والتصورات، فالفرد يرتبط بالبيئة العملية بواسطة العديد من المتغيرات المعرفية، من بينها الصور او التصورات التي تتسم بأنها: "انطباعات عامة لا تتعمق كثيرا في تفاصيل الظاهرة محل الاهتمام"<sup>2</sup>. وفي أدب السياسة الخارجية يقصد بالتصورات: الانطباعات الاولى والعام للقائد السياسي عن موضوع معين، دون التعمق في تحليل ماهية هذا الموضوع<sup>3</sup>، وتتأثر التصورات والانطباعات بعدة مؤثرات اهمها:

1. الثقافة السياسية والميراث لتاريخي لصانع القرار، إذ تلعب هذه الخلفية دورا مهما في توجيه تصورات صانع القرار حول مسألة معينة.
2. المزايا الشخصية لصانع القرار، ويمكن الحديث في هذا العامل عن الكاريزما بالدرجة الاولى.
3. الخبرات الاجتماعية، والمقصود بها مدى ارتباط القائد او متخذ القرار بمجتمعه.
4. ويذهب الاستاذ لويد جنسن إلى إضافة الدور أو المكانة التي يشغلها صانع القرار وارتباط ذلك بحجم المعلومات التي يمكن أن يحصل عليها، ومن ثمة تكون تصورات متناسبة مع حجم المعلومات التي يجوزها<sup>4</sup>.

وتلعب هذه القيم والتصورات دورا بارزا في توجيه صانع القرار حيال مسألة معينة، بحكم أنها تعتبر المخزون الفكري الذي يلجأ إليه صانع القرار قبل إقدامه على اتخاذ القرار، وغالب ما تعتبر الدافع نحو انتهاج سلوك معين خاصة في القرارات المصيرية والتي ترتبط بالأزمات الفجائية.

### الفرع الثالث: النسق العقيدي.

<sup>1</sup> لويد جنسن، المرجع السابق، ص 37/36.

<sup>2</sup> عديلة محمد الطاهر، المرجع السابق، ص 22.

<sup>3</sup> محمد السيد السليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة 1998، 2)، ص 423.

<sup>4</sup> عديلة محمد الطاهر، المرجع السابق، ص 23.

بممارسة الجانب العقائدي دورا مرشدا في استحداث الاهداف، فالارتباط المباشر ينبع من اتجاه الفرد اولا لتمثيل وجهات نظر جديدة داخل في إطار وجهات النظر المألوفة، وثانيا في تحريف الاخبار المدركة بطريقة تعمل على الحد من التعارض مع التوقعات السياسية<sup>1</sup>.

ويلعب النسق العقائدي للفرد دورا في مساعدته على استيعاب المعلومات المشتتة وربطها ببعضها وخلق منطق ذاتي للظاهرة محل البحث، كما يلعب دورا في ضبط حجم المعلومات التي يمكن استيعابها من البيئة الخارجية، فهو يقدم منهجا تاما في اختيار البدائل، فهذه العملية الاخيرة هي نتاج لتفسير المعلومات المتاحة في ضوء النسق العقائدي لصانع القرار<sup>2</sup>، فالقائد السياسي بناء على هذا يميل إلى تبني البدائل او البديل الاكثر اتساقا مع عقائده حتى ولو كانت هناك بعض المعلومات التي قد تتطلب رفض هذا البديل، وتمتاز العقائد بجملة من الخصائص أهمها<sup>3</sup>:

1. لها طبيعة احتمالية، فقد تكون سليمة تعبر بصدق عن الشيء، موضع الحكم، وقد لا تكون كذلك ودرجة الاحتمال واليقين هنا تختلف باختلاف الاشخاص.
  2. تأخذ شكل تأكيد او مقولة صريحة أو ضمنية، وبالتالي فإن الفرد يعبر عن الحكم الاحتمالي بطريقة علنية، أو تستشف من خلال تعبيره.
  3. تؤدي العقائد وظيفة سلوكية، إذ تعمل كأدوات لتوجيه السلوك الفردي.
  4. تعمل العقائد على إنشاء علاقة بين الشيء موضع العقيدة وبين صفة محددة قد تتضمن هذه العلاقة وصف الشيء أو تقييمه.
- وتجدر الاشارة إلى أن العقائد نوعين في ذهن صانع القرار "عقائد فلسفية" تتعلق بفهم القائد السياسي، بصفة دوره السياسي في النظام الدولي والعدو السياسي، وعقائد «أدائية» تتعلق بالاستراتيجيات والقوى العسكرية المتاحة، واختيار الاهداف<sup>4</sup>، فتاريخيا نجد ان القرار الاسرائيلي قبل حرب 1973 بعدم توجيه ضربة وقائية لمصر كان مبنيا على عقائد صانعي القرار حول استعداد العدو لتحمل المخاطرة السياسية، فالقيادة

<sup>1</sup>رحاب جلال الدين خالد شيخ الدين، المرجع السابق ص 34.

<sup>2</sup>محمد السيد سليم، المرجع السابق ص 407/406.

<sup>3</sup>عديلة محمد الطاهر، المرجع السابق ص 27.

<sup>4</sup>رحاب جلال الدين خالد شيخ الدين، المرجع السابق، ص 36.

الإسرائيلية اعتقدت أن صانع القرار لن يجرؤ على تحمل مخاطرة الهجوم إلى حد أنها أهملت المعلومات المؤكدة عن هجوم مصري وشيك.

**المطلب الثاني: الخصائص الشخصية لصانع القرار السياسي.**

**الفرع الأول: دراسة الخصائص الشخصية.**

يتأثر الانسان بصفات موروثه وأخرى مكتسبة وبشكل البيئة الاجتماعية والاحوال الاقتصادية والعادات والخبرات والتقاليد الدينية، ومجمل هذه العوامل لها أهميتها في تكوين شخصية صانع القرار، ومن ثم تؤثر على نوعية القرار صفات ومعتقدات صانع القرار.

وهناك مجموعة من العوامل تجعل من صانع القرار بمثابة صاحب الدور الرئيسي لصنع قرارات السياسة الخارجية، وأهمها<sup>1</sup>:

1. عندما ينص الدستور على ذلك.
2. عندما يتيح الزعيم لنفسه دور كبير لم ينص عليه الدستور، ولكن ينتزعه وغالبا ما يكون ذلك في الانظمة الديكتاتورية.
3. عندما يمون للزعيم مصلحة في القرار.
4. عندما تكون هناك مؤسسة واحدة مسؤولة عن اتخاذ القرار.
5. عندما يكون القرار حالة روتينية وغير عادية.
6. عندما يكون متخذ القرار صاحب تجربة في السلطة.
7. عندما تكون المعلومات كثيرة او بسيطة.
8. عندما يكون الموقف مصحوبا بتوتر.

ان دراسة خصائص شخصية صانع القرار تبنى على دراسة أربع نقاط اساسية وهي:

- **التجربة السابقة:** وهي تعني معرفة كل شيء على صانع القرار منذ طفولته، بجانب تكوينه الاجتماعي والمستوى التعليمي والتجربة الوظيفية في صنع السياسة الخارجية.

<sup>1</sup>رحاب جلال الدين خالد شيخ الدين، المرجع السابق، ص 37.

- **طبيعة الدور:** يتأثر دور صانع القرار بالمواقف السابقة والتي تضع بعض القواعد، وردود الافعال للفعاليات المختلفة، وبما يتصوره الاشخاص الاخرون العاملون معه.
- **المعرفة والمهارة:** وهي ضرورية لفهم السياسة الدولية وتفاعلات العلاقات الدولية.
- **العقلانية:** وهي الموازنة بين الهدف والوسيلة او الوسائل اللازمة لتحقيقه.

### الفرع الثاني: شخصية السيد اية الله علي خامنئي.

قد لا يكون في العالم قائد يجمله الكثيرون ومهم في الوقت عينه في الشؤون العالمية الراهنة بقدر اية الله السيد علي خامنئي المرشد الاعلى للجمهورية الاسلامية في إيران، فالخامنئي البعيد عن الديكتاتورية النائي عن الديمقراطية، والجامع مع ذلك لبعض الصفات من هذين الضدين، هو بلا منازع أقوى رجل في نظام سلطوي تكثر فيه الفصائل، وعلى الرغم من انه لا يتفرد في اتخاذ القرارات الوطنية، فإن أي من القرارات المهمة لا يمكن ان تتخذ من دون موافقته فهو يحكم البلاد بالتوافق لا بالفتوى، واضعا استمرار حكمه واستمرار النظام الثيوقراطي على رأس سلم اولوياته.<sup>1</sup>

**من هو علي خامنئي<sup>2</sup>:** ولد اية الله العظمى السيد علي الخامنئي عام 1939 في مدينة مشهد المقدسة في كنف اسرة اشتهرت بالعلم والاجتهاد، والده المرحوم اية الله الحاج السيد جواد الخامنئي، أحد العلماء الزاهدين في تلك المدينة، وقد نهل خلال دراسته الحوزية من علوم أساتذة وعلماء عظام من أمثال السيد أبو الحسن أصفهاني والميرزا النائيني والحاج آقا حسين قمي والمرحوم آقا زاهد خراساني.

**خبرته السياسي:** تعتبر الرؤية السياسية الشرط الحاسم والمرجح لتولي منصب المرشد الاعلى في ايران في حال صعوبة اختيار مرشح ضمن المرشحين وهذا بناء على نص المادة 109 من دستور ايران والتي تتحدد الشروط الواجب توفرها في شخص المرشد وتخلص الى: (عند تعدد من تتوفر فيهم الشروط المذكورة، يفضل الحائز على رؤية فقهية وسياسية أفضل من الاخرين)<sup>3</sup>، و إذا ما تم إقران الرؤية السياسية بالخبرة فإن اية الله علي خامنئي يمتاز بخبرة سياسية لا يستهان بها كانت نتيجة لنضاله السياسي ضد نظام الشاه ومشاركته في الثورة الاسلامية الايرانية، إضافة الى المناصب التي تسلمها بعد نجاح الثورة بفضل الثقة التي منحها اياه الخميني كمرشد أعلى للثورة

<sup>1</sup> كريم سجديبور، في فهم الامام الخامنئي (رؤية قائد الثورة الإسلامية الإيرانية)، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، واشنطن 2008، ص 5.

<sup>2</sup> السيرة الذاتية لأية الله علي خامنئي، موقع المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية: [www.Leader.IR/ar](http://www.Leader.IR/ar) بتاريخ الزيارة: 2016/02/28.

<sup>3</sup> الدستور الإيراني المادة 109.

الاسلامية، وفيما يلي بعض المناصب التنفيذية وغير التنفيذية التي شغلها آية الله العظمى السيد الخامنئي في السنين الأولى لانتصار الثورة الإسلامية:<sup>1</sup>

- 1- نائب وزير الدفاع (1979م).
- 2- مسؤول قوات حرس الثورة الإسلامية (1979م).
- 3- إمام جمعة طهران (1979م).
- 4- ممثل الإمام الخميني في مجلس الدفاع الأعلى (1980م).
- 5- ممثل الإمام لحلّ المعضلات السياسية وغيرها في محافظة سيستان وبلوچستان (آذار عام 1979م).
- 6- ممثل مدينة طهران في مجلس الشورى الإسلامي (1979م).
- 7- عند اندلاع الحرب المفروضة عام 1980م حصل سماحة آية الله العظمى السيد الخامنئي على إذن من الإمام الخميني للحضور في جبهات القتال الجنوبية، رغم المسؤوليات الجسام والمهام الكثيرة التي كان يمارسها، وقد تكررت زيارته إلى جبهات الحق ضد الباطل حيث كان حضوره يضفي حيوية ونشاطاً على المقاتلين.<sup>2</sup>
- 8- تعرض في 26 حزيران عام 1981م إلى محاولة اغتيال دنيئة في مسجد «أبي ذر» بمدينة طهران، نقل على أثرها إلى مستشفى الأمراض القلبية، وسط أمواج الحزن والذهول التي عمّت الناس والمسؤولين على السواء، وظل راقداً في المستشفى بسبب شدة جراحه إلى حين انتخابه لمنصب رئيس الجمهورية.
- 9- منصب رئيس الجمهورية: بعد استشهاد السيد رجائي (ثاني رئيس للجمهورية الإسلامية في إيران) رشحت القوى الثورية سماحة آية الله العظمى السيد الخامنئي لخوض معركة رئاسة الجمهورية، وبالفعل فقد حصل على أكثر من 16 مليوناً صوتاً من مجموع 17 مليوناً، وأصبح في عام 1981م ثالث رئيس للجمهورية الإسلامية في إيران وذلك بعد مصادقة الإمام الخميني على مرسوم تنصيبه، وأعيد انتخابه لفترة رئاسية ثانية من 1985م – 1989م. واقتزنت فترتا رئاسة بأهمية خاصة وذلك لأنها سجلت تقلبات مرحلة حساسة وهي الحرب المفروضة، والتحديات الكبيرة التي كانت تواجهها البلاد آنذاك، وبدء عملية الإعمار بعد الحرب، وكثير من الأحداث الخطيرة الأخرى مما جعلها فترة حساسة في تاريخ الثورة الإسلامية حاضراً ومستقبلاً. كما شغل آية الله العظمى الخامنئي وبأوامر منفصلة من قبل الإمام الخميني عدة مناصب، منها:

<sup>1</sup> السيرة الذاتية لأية الله علي خامنئي، موقع المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية: [www.Leader.IR/ar](http://www.Leader.IR/ar). تاريخ الزيارة: 2016/02/28.

<sup>2</sup> السيرة الذاتية لأية الله علي خامنئي، موقع المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية: [www.Leader.IR/ar](http://www.Leader.IR/ar). تاريخ الزيارة: 2016/02/28.

9- رئيس المجلس الأعلى للثورة الثقافية عام 1981م.

10- رئيس مجلس سياسات البلاد العليا عام 1987م.

إن القراءة المتأنية للمناصب التي تولاها المرشد الحالي للجمهورية الاسلامية الايرانية، توحى بأنه يتمتع بخبرة كبيرة في الميدان السياسي بحكم اهمية المناصب التي تداول على حملها بين ما هو سياسي وما هو عسكري بالإضافة إلى الصفة الدينية التي كان يتمتع بها، وقد توجه مساره السياسي بمنصب رئيس الجمهورية وهو بمثابة الرجل الثاني في الجمهورية الاسلامية الايرانية، فالقائد الحالي للثورة الايرانية قد مر بمختلف دوائر صناعة القرار الرسمية وغير الرسمية بحكم خلفيته الدينية في الحوزة الدينية بالنسبة للدوائر غير الرسمية .

أما بالنسبة للدوائر الرسمية فخامنئي فقد سبق له وأن تبوا منصب قيادة الحرس الثوري وهو منصب عسكري لأقوى فصيل مسلح في إيران وذراعاها الخارجي والذي يساهم في تصميم القرارات ذات البعد الامني، كما سبق له وان حاز عضوية مجلس الشورى الاسلامي إضافة إلى مناصب استشارية بمؤسسات الجمهورية الاسلامية، المهم في كل هذا هو أن خامنئي وبفضل رصيده السياسي يمكن القول بأنه حالياً بمثابة الصندوق الاسود للنظام الايراني، ليس بحكم منصبه كمرشد للجمهورية ولكن بحكم المناصب الحساسة التي تداول عليها ومدى دوره وتأثيره في توجيه النظام السياسي الايراني نحو تحقيق أهداف الثورة الاسلامية.

# الفصل الثاني

المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في  
إيران

### الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

يعتبر النظام السياسي الإيراني الحالي وليد الثورة الإسلامية في 1979، والتي أنهت حكم الشاه وانتقلت بإيران من نظام ملكي إلى نظام جمهوري إسلامي، تغيرت معه ملامح الجمهورية الإيرانية وتوجهاتها السياسية في ميدان السياسة الخارجية تجاه فضائها الإقليمي والدولي.

ويمتاز النظام السياسي الإيراني بخصائص فريدة من نوعها، وتعزى أغلبية هذه الميزات إلى الخلفية الإسلامية للنظام من خلال امتيازه بوجود المرشد كسلطة عليا وممتدة في معظم مفاصل الدولة ومؤسساتها سواء الرسمية أو غيرها، أما الخاصية الثانية لهذا النظام وهي فكرة الثنائية التي تمتاز بها معظم السلطات الإيرانية نتيجة التعدد المؤسساتي بين ما هو منتخب وما هو معين مما يفضي إلى نوع من التداخل الوظيفي والهيكلي فيشكل بذلك حالات من التنافس أحيانا والتعاون في أحيان أخرى.

وتقوم دراستنا في الفصل الثاني على دراسة دوائر ومؤسسات صناعة القرار السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فهيكليا عمدنا إلى تقسيم الفصل إلى مباحث ثلاث، أما المبحث الأول فتم تخصيصه للحديث عن المرشد كمؤسسة محورية في إيران، و بناء على اعتباره موضوع للدراسة، وفي المبحث الثاني سنتناول دراسة المؤسسات الرسمية ذات الطابع الدستوري والتي تلعب دورا في رسم السياسات و صنع القرارات في إيران، وأخيرا فإن المباحث الثالث سنتناول فيه الدوائر غير الرسمية والتي تساهم إلى حد بعيد في توجيه صانع القرار الإيراني بحكم أما خلفيته الدينية أو الأيديولوجية أو بناء على هامش الحرية الممنوح لها.

### المبحث الاول: مكانة المرشد الاعلى في النظام السياسي الايراني.

يعتبر منصب المرشد الاعلى اعلى سلطة في إيران، وذلك بحكم ان النظام الايراني يستند الى نظرية ولاية الفقيه الدينية كركيزة للحكم، اضافة الى الصلاحيات التي اقراها الدستور الايراني لشخص المرشد والتي انجز عنها مكانة سياسية او دور سياسي مبني بالدرجة الاولى على قاعدة دينية-دستورية.

وسنحاول في هذا المبحث التطرق لمكانة المرشد في النظام الايراني من خلال تحديد اهمية موقعه الديني والدستوري والسياسي في مطالب ثلاث.

### المطلب الاول: المكانة الدينية للمرشد الاعلى.

نظرية ولاية الفقيه هي الخصوصية التي تميز النظام السياسي الايراني عن غيره من النظم السياسية في العالم، وبالتالي فواقع ايران الحالي يتأثر بعوامل كثيرة ومتشابهة تأتي نظرية "ولاية الفقيه" في مقدمتها، فضلا عن ذلك تعد هذه النظرية من وجه اخر القطب الذي تدور عليه دوائر الصراع الايديولوجي المحتدم في ايران بين المواليين والمعارضين لها- وسنرى هذا بالتفصيل فيما متقدم من هذه الدراسة-، ومن جهة اخرى تعتبر النظرية حتى الان أرقى الاشكال التي طورها الاسلام السياسي الشيعي الساعي الى الوصول للسلطة<sup>1</sup>. وننوه بداية إلى أن مصطلح المرشد الأعلى ترادفه مصطلحات أخرى كالولي الفقيه والقائد.

### الفرع الاول: مفهوم نظرية ولاية الفقيه واركائها.

**مفهوم الولاية:** جاء في لسان العرب لابن منظور: "الولي" هو الناصر، وقيل المتولي لأمر العالم والخلائق والقائم بها... وقال ابن الاثير: وكان الولاية تشعر بالتدبير والقدرة والفعل، وقيل ايضا الولاية: الولاية الخطة كالإمارة، ويقول فقهاء اللغة: ان الولاية والتوالي هو ان يحدث شيئين ليس بينهما ما ليس منهما<sup>2</sup>. ونظرية ولاية الفقيه هي نتاج التطور الفكري عند بعض علماء الدين الشيعة بعد غيبة الامام المهدي، وهي لم تؤسس على يد اية الله الخميني انما استلزم الامر منها مئات السنين حتى وصل التراكم الفقهي لدى هؤلاء العلماء الى ما أمكن اية الله الخميني الاستناد اليه في النصف الثاني من القرن العشرين ليخرج بنظرية ولاية الفقيه الى العلن... فبؤادر الفكرة لأول مرة ظهرت في جبل عامل في لبنان على يد محمد بن مكّي الجزيني العاملي، من خلال فكرة " نيابة الفقهاء العامة للإمام"،

<sup>1</sup> مصطفى اللباد، حدائق الاحزان إيران وولاية الفقيه، (القاهرة: دار الشروق، ط3، 2008) ص68.

<sup>2</sup> ابن منظور، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ج15، ط3، 1994)، ص 407/406.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

وشملت القضاء والحدود واقامة صلاة الجمعة، وذكر **الجزيني** في كتابه " اللعة الدمشقية" ان الفقيه هو نائب الامام، ومن اهم علماء الشيعة الذين اعتقدوا بهذه الفكرة الشيخ المفيد، و**المحقق الحلي** و**الشيخ احمد النجفي** و**اية الله الخميني** و**اية الله حسين علي منتظري**<sup>1</sup>، و بناء على هذا فان نظرية ولاية الفقيه ليست نتيجة للثورة الاسلامية الايرانية، بمعنى انها ليست وليدة القرن العشرين، بل هي نتاج تطور الفكر الاسلامي الشيعي في جانبه السياسي والذي يقر فكرة الولي الفقيه كأساس لبناء حكومة اسلامية، غير ان التطبيق الفعلي للنظرية لم يرى النور الا بنجاح الثورة الاسلامية الايرانية والتي قادها اية الله الخميني في ايران 1979 وافضت الى اسقاط نظام الشاه وبالتالي فسحت المجال نحو بناء نظام سياسي ذو صبغة اسلامية مستمدة او مبني اساسا على نظرية الولي الفقيه.

وفي هذا السياق يقول الامام الخميني في كتابه الحكومة الاسلامية: (اذا تخض بتشكيل الحكومة فقيه عادل عالم فانه يلي امور المجتمع ما كان يليه النبي - صلى الله عليه وسلم- منهم، ووجب على الناس ان يسمعوا له ويطيعوا، وان هذا الحاكم يملك من امر الادارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه رسول الله، وامير المؤمنين علي-عليه السلام-.... ونوه الخميني الى ان الكلام يدور حول الوظيفة العملية، فالولاية تعني حكومة الناس وادارة الدولة وتنفيذ الاحكام الشرعية.... ولا ترفعه على مستوى فوق البشر<sup>2</sup>، وبدراسة النظام السياسي الايراني فنج المرشد الاعلى هو من يجسد هذا الدور ، وقد اقر الدستور الايراني بعد الثورة الاسلامية هذه النظرية وجعلها واعتبرها منهجا للحكم يستمد منها النظام مقوماته وايدولوجيته، وفي هذا الصدد تنص المادة الخامسة من الدستور الايراني على: " في زمن غيبة الامام المهدي - عجل الله فرجه- تكون ولاية الامر وامامة الامة في جمهورية ايران الاسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الادارة والتدبير وفقا للمادة 107<sup>3</sup>، فالفقيه العادل او المرشد هو بمثابة نائب المهدي المنتظر الذي بيده الخلاص بناء على الفكر الشيعي.

1 حمد جاسم محمد الخزرجي، مستقبل النظام السياسي في جمهورية إيران الإسلامية، (بيروت: منشورات زين الحقوقية 2013)، ص 94/93.

2 اية الله الموسوي الخميني، الحكومة الاسلامية: ولاية الفقيه، (دمشق: مؤسسة الثقاين الثقافية 2009)، ص 72.

3 دستور جمهورية إيران الإسلامية 1989.

أركان النظرية: تقوم نظرية ولاية الفقيه على اركان اربعة هي<sup>1</sup>:

1. **الولاية:** وبمقتضاها يبت الولي الفقيه في امور المؤمنين كافة دينيا ودنيويا، هؤلاء الذين يعدون ولاية الفقيه بموجب هذه النظرية فاقدوا الاهلية ومحتاجين لقيم ووحى شرعي... فالولاية هي قوامة الولي الفقيه على جماهير المؤمنين الذين ليس لهم اي حق في تعيين او عزل الفقيه.
2. **النصابة:** ومعناها ان تعيين الشخص الصالح للحكم مهمة من صلاحيات الامام الغائب او من ينوب عنه نيابة عامة، وبالتالي فتنصيب الفقيه معقودة للفقهاء وليس بناء على رغبة الشعب، وفي إيران توكل هذه المهمة لمجلس خبراء القيادة وستحدث عن هذا المجلس لاحقا.
3. **الاطلاق:** نطاق سلطة الولي الفقيه يمتد الى شؤون الحكم كافة، فلا يوجد من سيادة او وظيفة تنفيذية تخرج عن اطار ولاية الفقيه، لان الصلاحيات التي يتمتع بها الفقيه هي نفسها التي تمتع بها الرسول والائمة من بعده، والاطلاق يقصد به ان الامور التي يديرها لا تنحصر في الحكم الالهي اي انها لا تقتصر على الجانب الديني، بل بإمكانه ان يسحب شرعيته على اي شان من شؤون الحكم والسياسة فيدمغه بالبطلان، فالولي الفقيه هو مصدر الشرعية للدولة وسلطته لا تقف عند حدود الدستور او القانون، فهو مخول بإلغاء القانون او نقض الدستور اذا ارتأى ان مصلحة الاسلام او الدولة تقتضي ذلك .
4. **الفقاهة:** وتعتبر الشرط الاساسي الواجب توفره في شخص المرشد او الفقيه، فالنظرية تفترض امتلاكه القدرة على الارشاد وهداية المجتمعات وقيادتها عن طريق الايمان، فلا بد من تمتعه برؤية تؤهله لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، وقد اقر الدستور الايراني هذا الركن في المادة 109 والتي تنص على<sup>2</sup>:  
المؤهلات والشروط الازم توفرها في القائد:

الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف ابواب الفقه.

العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الامة الاسلامية.

الرؤية السياسية الصحيحة والكفاءة الاجتماعية والادارة والتدبير والشجاعة والقدرة الكافية على القيادة.

1 مصطفى اللباد، المرجع السابق، ص104.

2 دستور جمهورية إيران الإسلامية.

من خلال استعراض مفهوم النظرية والاركان التي تقوم عليها يمكن القول ان هذه الاخيرة هي الخلفية التي تبني عليها المكانة الدينية للمرشد الاعلى او الولي الفقيه في الفكر الشيعي بصورة مطلقة وتحديدا في النظام الايراني، فهذه النظرية هي التي تمنح القائد اليد الطولى للنفوذ في كافة مؤسسات ايران سواء الرسمية او غير الرسمية هو سنراه لاحقا في هذه الدراسة، فالنظرية هي التي تصور المرشد على اساس انه امام معصوم منزه عن الاخطاء وتجبر العامة على النظر اليه بنفس الرؤية التي يرون النبي محمد عليه الصلاة والسلام فيها وقد سبق وان اشرنا الى هذه الفكرة والتي ايدها الخميني ونظر لها في كتابه الموسوم ب: " الحكومة الاسلامية"، اما المرشد الحالي السيد علي اية الله خامنئي في حديثه عن المكانة الدينية للمرشد فيقول: " هكذا مركز وهكذا شخص ينبغي تعيينه من قبل الله، وان يكون عاما امينا، وصورة مصغرة لجميع معالم الاسلام، وان يكون قراءانا ناطقا، ومثل هذا الشخص يسمى في ديننا بالولي"<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: نقد نظرية الولاية.

اهم ما يمكن قوله او ملاحظته حول نظرية الولاية انه تتفق مع باقي تيارات الاسلام السياسي سواء تعلق بالسنية او الشيعية، ووجه الاتفاق منطلقين اما الاول هو ان الاسلام دين شامل يغطي الجوانب الدينية والدنيوية، اما الجانب الثاني هو ان للإسلام حق الحاكمية في الارض مما يستلزم اقامة حكومة اسلامية وقد اشار الى هذا الاتفاق مصطفى اللباد في كتابه حدائق الاحزان<sup>2</sup>.

ان هذه النظرية لا ترقى لدرجة المبدأ ، لان هذا الاخير ثابت في النص بحكم الطبيعة الدينية للنظرية، فالنظرية مستحدثة وبالتالي فإنها تحوي نسبة من الاخفاق، اذ لا تعدو ان تكون اجتهادا بشريا محض، فضلا عن معارضة العديد من علماء الدين الشيعة لها مما رفع عنها سمة المبدأ، بحكم ان هذا الاخير لا خلاف في صحته، ونجد من اهم رجال الدين الشيعة الذين وقفوا هذا الموقف اية الله حسين علي منتظري، فقد قدم اطروحة مغايرة تركز في جوهرها على اختيار الامة للولي الفقيه وضرورة انتخابه في ضوء توفر " الفقيه الجامع للشرائط"، وخصائصه هي: الاعلمية، العدل والتقوى، البصيرة بالواقع.....الخ.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الامام الخامنئي، الامامة والولاية: قيادة المجتمع الاسلامي ومسؤولية المسلم، (بيروت: بيت الكاتب للطباعة والنشر، 1999)، ص 22 .

<sup>2</sup> للمزيد انظر: مصطفى اللباد، حدائق الاحزان، مرجع سابق الاشارة اليه.

<sup>3</sup> ابو انس عبد الله، السعودية وولاية الفقيه، ط1، 2011، ص 16.

عموماً فإن مبدأ عصمة الامام ومقارنته بالرسول الكريم يحمل الكثير من التناقض مع الدين الاسلامي الذي تستمد النظرية منه وجودها، وتدعي انها وجدت لخدمة الدين الاسلامي، اما من الناحية السياسية فان الصلاحيات اللامحدودة التي تمنحها لشخص المرشد بناء على اعتبارات دينية من شأنها تحويل دفة النظام السياسي نحو الديكتاتورية ولا شيء غير ذلك، كما ان الاستقراء التاريخي للنظرية يوحي بانها تعبير عن اجتهاد بشري وجد لخدمة مصالح معينة فالممارسة العملية لهذه النظرية لا تختلف كثيراً عن النظرية الشيوعية او الدينية التي كانت منتشرة في اوروبا في القرون الوسطى والتي منحت ما يعرف بالحق الالهي للملوك ورجال الدين وكانت سبب في استبداد هؤلاء السبب الذي كان دافعاً نحو ما يعرف بالثورات الاوروبية، فهل سيعرف النظام الايراني نفس النهاية يا ترى؟

### المطلب الثاني: المكانة الدستورية للمرشد الاعلى في إيران.

جاء في الفصل الاول في الدستور الايراني المعنون ب: الاصول العامة، وضمن محور ولاية الفقيه العادل "تماشياً مع ولاية الامر والامامة يهيأ الدستور الظروف المناسبة لتحقيق قيادة الفقيه جامع الشرائط، الذي يعترف به الناس قائداً لهم وفقاً للحديث الشريف (مجاري الامور بيد العلماء بالله، الامناء على حاله وحرامه)، وبذلك يضمن الدستور صيانة الاجهزة المختلفة من الانحراف عن وظائفها الاسلامية الاصيل<sup>1</sup>.

بناءً على هذا نجد الدستور الايراني الصادر سنة 1979 والمعدل سنة 1989 قد انطلق من البعد الديني في تحديد الموقع الدستوري للمرشد ضمن مؤسسات النظام الايراني، ويتجلى هذا من خلال الصلاحيات المهام الموكلة للمرشد والتي تمنح هذا الاخير ارتباطات مؤسساتية داخل معظم المؤسسات اما ارتباطات مباشرة بحكم التعيين، او غير مباشرة بحكم التقارب الايديولوجي، فقد نصت المادة العشرة بعد المئة من الدستور الايراني على وظائف القائد وصلاحياته على النحو التالي<sup>2</sup>:

1. رسم السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الاسلامية، بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
2. الاشراف على حسن تنفيذ السياسات العامة للنظام.
3. اصدار الامر بالاستفتاء العام.
4. القيادة العامة للقوات المسلحة.
5. اعلان الحرب والسلام والنفير العام.

<sup>1</sup> دستور الجمهورية الايرانية، الفصل الاول: الاصول العامة.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، المادة 110.

6. تنصيب وعزل وقبول استقالة كلا من:

✓ فقهاء مجلس صيانة الدستور.

✓ المسؤول الاعلى في السلطة القضائية.

✓ رئيس مؤسسة الاذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الاسلامية.

✓ رئيس اركان القيادة المشتركة.

✓ القائد العام لقوات حرس الثورة الاسلامية.

✓ القيادات العليا للقوات المسلحة.

7 حل الاختلافات بين اجنحة القوات المسلحة الثلاث وتنظيم العلاقات بينها.

8 حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

9 توقيع مرسوم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب، اما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث الشروط المعينة في هذا الدستور بهذا الخصوص، فيجب ان تنال موافقة القيادة، قبل موافقة مجلس صيانة الدستور.

10 عزل رئيس الجمهورية مع أخذ مصالح البلاد بعين الاعتبار بعد صدور حكم المحكمة العليا بمخالفته لوظائفه الدستورية، او بعد تصويت مجلس الشورى الاسلامي بعدم كفاءته السياسية وفقا للمادة 89 من الدستور.

11 اصدار العفو او تخفيف عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الاسلامية وبناءا على اقتراح من رئيس السلطة القضائية، ويستطيع القائد ان يوكل شخصا اخر بأداء بعض وظائفه وصلاحياته<sup>1</sup>.

من خلال الصلاحيات والمهام الدستورية المتاحة للقائد او المرشد مهما تعددت التسميات التي يسمى بها، يمكن القول ان المرشد يتمتع بصلاحيات دستورية مطلقة تحوله بان يكون:

➤ اعلى سلطة دستورية في الجمهورية الاسلامية الايرانية.

➤ ارتباط معظم المؤسسات الدستورية بشخص المرشد خاصة المؤسسات المعينة.

➤ يمكنه ان يلعب دور الحكم في مختلف الصراعات التي تنشأ بين مؤسسات النظام.

<sup>1</sup> دستور الجمهورية الاسلامية الإيرانية.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

وبناء على هذا يمكن التأكيد على ان القائد هو الحاكم المطلق لإيران بحكم الصلاحيات الدينية والتي تم دستورها، ويشغل منصب المرشد حاليا السيد علي اية الله خامنئي، وهو قائد ايران الحقيقي دستوريا وفعليا، ويستمد شرعيته من التطبيقات العملية للفكر السياسي الشيعي بناء على ما تم غرسه في ضمير الشيعة من فكرة الولي الفقيه، غير ان الانتخابات الرئاسية في ايران لسنة 2009، قد كشفت عن الدور الفعلي للولي الفقيه وكذا تراجع مكانته المقدسة بعد ان خرجت جماهير الغاضبين والتي طالبت بإلغاء الولاية بعد اتهامهم النظام السياسي بتزوير انتخابات الرئاسة 2009 لصالح المترشح المحافظ محمود احمدي نجاد.

ويمكن القول ان المرشد يمثل دولة وسط دولة، بحكم امتداداته العميقة داخل إيران، فللمرشد مكتب وهيئة وموظفين وطاقم ومستشارين وممثلين عن اجهزة الدولة وجهاز مخابرات مستقل<sup>1</sup>، ناهيك عن ارتباط العديد من مؤسسات وفعاليات المجتمع المدني بالمرشد والتي سناتي على ذكرها فيما هو متقدم من دراستنا، ورغم تمتع المرشد بصلاحيات دستورية مطلقة وجب الاشارة الى نقطتين هامتين لهما اهمية كبرى وهما:

❖ ان الدستور الايراني لم يحدد او يضع شرط التمتع بالجنسية الايرانية لشخص المرشد، على العكس مما هو قائم بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية الذي لا بد ان يكون متمتعا بالجنسية الايرانية، وهو ما يعني ان مجلس الخبراء المنوط به اختيار القائد بإمكانه اختيار القائد للجمهورية الاسلامية الايرانية من خارج إيران، طالما يكون متمتعا بالشروط والصفات الاخرى التي حددها الدستور<sup>2</sup>.

❖ ان مجلس الخبراء باستطاعته عزل القائد متى رأى انه لم يعد حائزا على شروط القيادة او انه أصبح عاجزا عن اداء مهام القيادة المنوطة به<sup>3</sup>.

الخلاصة التي وصلنا اليه من خلال الملاحظة الاخيرة هي ان مؤسسة مجلس خبراء القيادة بإمكانها منافسة المرشد ليس في وضع السياسات او رسمها ولكن، من حيث ان هذه بالمؤسسة لها القدرة على تعيين او انتخاب المرشد وعزله مما يجعل المرشد يحرص على نوع من التوافق مع هذه المؤسسة ذات الطابع المحوري في إيران، الامر الذي يجعل الكثير من الباحثين في هذا الشأن يصفونها بأنها أخطر مؤسسة داخل النظام الايران نظرا لمسؤوليتها في تحديد شخص المرشد، ونظرا للمسؤولية الكبيرة لهذا المجلس في تعيين المرشد بل وحتى عزله فإن معظم الصراعات الناشبة

<sup>1</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الايرانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 84.

<sup>2</sup> منال الربيني، القوى الداخلية في المجتمع الايراني، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015)، ص 21.

<sup>3</sup> مدحت حماد، انعكاسات الانتخابات الرئاسية على السياسة الخارجية الايرانية، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،

حول خلافة المرشد او الإمساك بزمام السلطة في غيران تدور رحاها حول هذا المجلس ذو الأهمية الاستراتيجية وسنأتي على تفصيل دوره ومكانته فيما هو متقدم من دراستنا.

### المطلب الثالث: المكانة السياسية للمرشد الاعلى في إيران.

بالانتقال من دراسة مكانة المرشد الاعلى الدستورية في إيران نحو المكانة السياسية والتي تمتاز بالواقعية، نتعرف على ابعاد اخرى لدور المرشد الاعلى بجانبين اولهما يرتبط بتحديد العلاقة بين السلطات وثانيهما تعيين اتجاهات السياسة الخارجية<sup>1</sup>.

فالقراءة السياسية للمادة 111 من الدستور الايراني والتي تحدد وظائف وصلاحيات المرشد الاعلى قائد الثورة الاسلامية الايرانية، نجد ان المرشد يحتل مكانة هامة في علاقاته ما بين السلطات الثلاث ومدى ارتباط هذه الاخيرة وتبعيتها للمرشد، فهذا الاخير بمقدوره تعيين المسؤول الاول في السلطة القضائية بناء على الفقرة السادسة من المادة السابقة الذكر، كما ان للمرشد القدرة على تعيين التعيين في السلطة التشريعية من خلال نصف اعضاء مجلس صيانة الدستور وهو ما يمنح المرشد مكانة سياسية تفوق مكانة الرئيس بحد ذاته، كما ان تعيين هذا الاخير واستلامه لمهامه يرتبط بتوقيع المرشد على مرسوم التعيين، مما يعني ان المرشد هو السلطة السياسية الاولى والتي بمقدورها ادارة كافة شؤون الحكم في ايران والرئيس لا يعدو ان يكون منسقا لعمل الوزارات او السلطة التنفيذية مع نظيرتها السلطة التشريعية . والاهم من هذا كله هو امتداد سطوة المرشد وارتباط كافة فروع المؤسسة العسكرية بشخصه من حيث التعيين مما يخلق نوعا من الولاء السياسي، ويعزى هذا الارتباط الى الخشية من حدوث انقلاب عسكري ضد الثورة الاسلامية مما يمنح المرشد حصانة سياسية درعها مجموعة المؤسسات المحيطة به وكذلك المؤسسة العسكرية خاصة مؤسسة الحرس الثوري الايراني.

ولأننا بصدد الحديث عن المكانة السياسية للمرشد بصفة عامة يمكن الاشارة الى الدور التشريعي والذي يتمثل في الفتاوى التي يمكن للمرشد ان يصدها، وتلعب هذه الفتاوى دورا هاما في اضعاف السلطة التشريعية خاصة مجلس الشورى الاسلامي في حالة ما اذا كان هذا الاخير يغرد خارج التيار السياسي للمرشد الاعلى، ونستشف من هذا ان العلاقة بين المرشد وباقي المؤسسات وليس السلطات علاقة تأثير، اذ نجد ان معظم المؤسسات في ايران ترتبط بالمرشد اما بسلطة التعيين او الرابطة الايديولوجية، والغريب في هذا ان الامر ينسحب

<sup>1</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق، ص 84، 82.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

على المؤسسات غير الدستورية، فالدور السياسي للمرشد تجاه باق المؤسسات يتمثل في انه مصدر كل السلطات بفضل قوته السياسية المبنية على الدستور او ايضا العوامل القيادية لشخص المرشد.

اما في مجال السياسة الخارجية فانه المجال الذي برز فيه تأثير المرشد بشكل بارز في توجيه السياسة الخارجية، وفي هذا السياق تجدر بنا الاشارة الى الفتاوى الخاصة للخميني بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الامريكية والتي يتبناها المرشد الحالي خامنئي، ويردها في مناسبات مختلفة، ومثل هذه النوعية من الفتاوى تشكل الاطار الذي تنتظم فيه العلاقات الدولية لإيران، ويحدد لها مسارها<sup>1</sup>، ولعل الاطار العام للسياسة الخارجية هو الذي يمنح المرشد هامش كبير للتحرك في هذا المجال، وقد حدد الدستور الايراني هذا الاطار كما يلي: ( تقوم السياسة الخارجية لجمهورية ايران الاسلامية على رفض كل اشكال التسلط سواء ممارسته او الخضوع له، والمحافظة على الاستقلال الكامل ووحدة اراضي البلاد والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز لأي من القوى العظمى المتسلطة والاحتفاظ بعلاقات سلمية متبادلة مع جميع الدول غير المعادية)<sup>2</sup>، وهو ما يعني وجود نوع من الطابع الديني لهذه السياسة وبالتالي فان افكار مثل المسلمين والمظلومين تمنح المرشد الحق الالهي ان صح التعبير بالتدخل في رسم التوجه السياسي بناء على فكرة الولي الفقيه دائما، كما ان تأثيره في السياسة الخارجية يرتبط ايضا بسلطته على مؤسسات رسم السياسة الخارجية وصنع قراراتها وستعرف على هذه المؤسسات فيما هو متقدم.

ونستخلص مما سبق أن النظام السياسي لإيران مبني على الولي الفقيه أو ما يعرف بالمرشد الأعلى، فهو لا يعدو ان يكون نظاما ثيوقراطيا، غير ان ما يميزه عن الأنظمة الثيوقراطية هو وجود دستور، مهمته الأساسية توجيه حكومة الجمهورية الإسلامية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق، ص 84.

<sup>2</sup> الدستور الايراني، المادة 152.

<sup>3</sup> Votyagov, Sergey, **Islamic Republic of Iran. Comparative National System**, November 19, 2009, p. 28.

### المبحث الثاني: المؤسسات الرسمية لصنع القرار السياسي في إيران.

سنحاول في هذا المبحث التطرق الى المؤسسات الدستورية والتي تلعب دورا في صناعة القرار الايراني، من خلال معالجته في مطالب ثلاث وهي: السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية واخيرا المؤسسات العابرة للسلطات.

#### المطلب الاول: السلطة التنفيذية

تتمثل السلطة التنفيذية في النظام الايراني برئيس الجمهورية الذي يرأس في الوقت ذاته مجلس الوزراء بحسب التعديلات الدستورية لعام 1989، الذي ألغي منصب رئيس الوزراء، وفي مجال السياسة الخارجية فان السلطة التنفيذية تبرز براسين وهما مؤسسة الرئاسة وكذلك وزارة الخارجية، كما سنحاول التطرق إلى دور المؤسسة العسكرية في صناعة القرار داخل إيران، رغم ارتباطها المباشر بشخص المرشد الأعلى بشقيها سوء الجيش النظامي أو مؤسسة الحرس الثوري الإيراني.

#### الفرع الاول: رئيس الجمهورية.

يحتل رئيس الجمهورية في إيران المرتبة الثانية بعد المرشد الاعلى، ويتركز نفوذه في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكنه محدود الاثر فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وتوجيهها بسبب القيود الدستورية<sup>1</sup>.

وقد خصص الفصل التاسع من الدستور الايراني المعدل سنة 1989، لتحديد مهام رئيس الجمهورية، وكذلك الشروط الواجب المفروض توفرها في شخصه اضافة الى مدة حكمه، فقد حددت المادة 115 من الدستور الايراني الشروط التالية للترشح للرئاسة:

- ان يكون ايرانيا الاصل ويحمل الجنسية الايرانية.
- تتوفر فيه القدرات الادارية وحسن التدبير.
- ذو ماض جيد.
- تتوفر فيه الامانة والتقوى.
- مؤمن بالمبادئ الاساسية لجمهورية إيران الاسلامية والمذهب الرسمي للبلاد.

<sup>1</sup> شنين محمد المهدي، السياسة الخارجية الايرانية تجاه المشرق العربي 2001/2013، مذكرة ماجيستر في العلاقات الدولية والاستراتيجية،

جامعة بسكرة، الجزائر 2014، ص93.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

وتوحي القراءة المعمقة لهذه الشروط ان مجلس صيانة الدستور، وهو الهيئة الدستورية المكلفة بدراسة ملفات الترشح للرئاسة له القدرة على استبعاد اي مترشح لا يتوافق مع مصلحة النظام، اي من شأنه تهديد مكانة المرشد على اعتبار ان هذا المجلس يعتبر امتدادا لسلطات المرشد الذي يعين نصف اعضاءه، ويؤكد هذا الطرح فكرة ان رئيس الجمهورية في ايران ذو سلطات محدودة مقارنة بالمرشد وبعص المجالس والمؤسسات الاخرى، ورغم ذلك فانه يبقى منصب ذو اهمية بالنسبة للمرشد فقد يمكن اعتبار الرئيس واجهة للمرشد في حال التوافق السياسي بينهما، وقد برز هذا التوافق في الفترة الاولى للرئيس المحافظ محمود احمدي نجاد، والملاحظة المهمة التي يمكن ملاحظتها بالنسبة للترشح لمنصب الرئيس هو احتكار هذا الاخير لصالح معتنقي المذهب الشيعي وهو في الاصل مخالفة دستورية صريحة لفكرة المساواة التي ينص عليها الدستور الايراني بين ابناء الدين الاسلامي مع العلم ان ايران "تمتاز بوجود عدد لا يستهان به من المسلمين السنة يقدر بحوالي 15 بالمئة"<sup>1</sup>، وتجدر الاشارة الى ان منصب الرئيس كان له دور ثانوي قبل تعديل دستور 1979 سنة 1989، اذ كانت معظم الصلاحيات بيد رئيس الوزراء الى ان تم الغاء هذا الاخير واعتبار رئيس الجمهورية راسا للسلطة التنفيذية وبالتالي رئيسا لمجلس الوزراء وتم منحه دورا في صناعة القرار بفصل الصلاحيات الموسعة، وتتمثل صلاحيات رئيس الجمهورية الاسلامية في ايران كما حددها الدستور على النحو التالي<sup>2</sup>:

1. تنفيذ الدستور واقامة السلطة التنفيذية الا في المجالات المرتبطة بالمرشد.
2. التوقيع على قرارات مجلس الشورى الاسلامي وتسليمها لجهات التنفيذ.
3. تعيين نواب له بدلا من رئيس الوزراء الذي تم الغاء منصبه بناء على تعديل 1989.
4. التوقيع على المعاهدات والعقود والاتفاقيات الدولية بعد مصادقة مجلس الشورى عليها.
5. مسؤولية التخطيط والميزانية والامور الادارية للبلاد.
6. تعيين ممثل خاص له او ممثلين وتحديد صلاحياتهم، وفي هذه الحالة فان قراراتهم تعتبر بمثابة قرارات رئيس الجمهورية، اضافة الى منح الاوسمة الحكومية.
7. المصادقة على تعيين السفراء بعد اقتراحهم من وزير الخارجية.
8. تعيين الوزراء بعد موافقة مجلس الشورى على منحهم الثقة.
9. الاشراف على عمل الوزراء وتعيين السياسات العامة للدولة بالتعاون مع الوزراء وتنفيذ القوانين.

<sup>1</sup> شنين محمد المهدي، المرجع السابق، ص 94.

<sup>2</sup> انظر دستور الجمهورية الاسلامية، المواد التالية: 113، 134، 136، 128، 127، 126، 125، 124، 123، 113.

10. حق عزل الوزراء. وقد منح الدستور الإيراني الحكومة ممثلة في رئيس الجمهورية بعض الصلاحيات المباشرة في السياسة الخارجية الإيرانية ونص عليها البند الخامس والسادس عشر من المبدأ الثالث وينص على: "حكومة الجمهورية الإسلامية مكلفة بطرد الاستعمار ومكافحة النفوذ الاجنبي وتنظيم السياسة الخارجية للبلاد طبقا للمعايير الإسلامية"<sup>1</sup>.

من خلال استعراض الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية نلاحظ محدودية الدور الذي يمكن ان يلعبه مقارنة بالمرشد الاعلى والذي يستحوذ على معظم صلاحيات هذا الاخير، فالدستور الإيراني يربط مهام الرئيس بشرطية عدم تعارضها مع القائد اضافة الى اقران معظم صلاحياته بموافقة مجلس الشورى الاسلامي، ورغم هذا فان رئيس الجمهورية في إيران توكل له مهمة ذات ابعاد استراتيجية في رسم السياسات الامنية والدفاعية للجمهورية الإسلامية وتتمثل هذه المهمة في رئاسة المجلس الاعلى للأمن القومي، وسناتي على ذكر مهام وصلاحيات هذه المؤسسة في المطلب الثالث من دراستنا. عموما فإن الدستور الإيراني قد قيد صلاحيات رئيس الجمهورية غير ان هذا الاخير يمكنه ان يلعب دورا في عملية صناعة القرار من خلال ما يلي:

- الكاريزما الشخصية للرئيس ومدى الشعبية التي يحظى بها.
- التوافق السياسي مع شخص المرشد وباقي مؤسسات النظام الاخرى.
- مدى قدرته على بناء تحالفات داخل مؤسسات النظام والشخصيات الفاعلة.

وقد تجلت هذه الحقيقة في الرئيس المحافظ محمود احمدي نجاد والذي استطاع بفضل شعبيته وتوافقه السياسي مع المرشد ولو لوقت معين في ابراز دور الرئيس كفاعل محوري داخل النظام الإيراني، كما ان الدعم الذي تلقاه من مؤسسات النظام كمجلس الشورى اضافة الى دعم رجال الدين، لعب دورا هاما في ابراز مؤسسة الرئاسة كفاعل محوري، وحاليا يبرز التوافق بين الرئيس الحالي حسن روحاني والرجل القوي داخل النظام علي أكبر هاشمي رفسنجاني مدى قدرة هذا التوافق على اعطاء دور أكثر فعالية لشخص الرئيس خاصة بعد الوصول الى الاتفاق النووي حول الملف الإيراني مع الدول الكبرى.

وقد تصدى لرئاسة إيران منذ سنة 1979 سبعة رؤساء هم: أبو الحسن بني صدر 1979/1981، ثم علي رجائي 1981 الذي تم اغتياله في العام نفسه، ثم المرشد الحالي علي خامنئي 1981/1989، فهاشمي

<sup>1</sup> خالد وليد محمود، صنع القرار في السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية <http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/06/13/23634.html> تاريخ الزيارة: 2016/01/30.

رفسنجاني 1997/1989، ثم الرئيس الاصلاحى محمد خاتمي 2005/1997، يليه رئيس بلدية طهران السابق محمود احمدى نجاد، واخيرا الرئيس الحالى حسن روحاني<sup>1</sup>، المحسوب على التيار الاصلاحى المعتدل. ويعتبر روحاني ثاني رئيس إصلاحى لإيران بعد الرئيس الأسبق خاتمي، وهو رجل دين وسياسي متمرس سبق له وأن تقلد عدة مناصب في مؤسسات الجمهورية الإيرانية، لعل أبرزها كبير مفاوضي الملف النووي الإيراني مع الغرب، وستكون لنا وقفة مع الرجل فيما هو متقدم من دراستنا بحكم أنه يعتبر من الشخصيات الفاعلة حالياً في الحياة السياسية الإيرانية.

### الفرع الثاني: وزارة الخارجية

يطلق على وزارة الخارجية في الانظمة الحكومية الكلاسيكية في العالم ب: "جهاز الدبلوماسية" والواقع ان الفارق بين عمل وزارة الخارجية وبين كافة مصادر اتخاذ القرار بشأنها هو نفسه الفارق بين الدبلوماسي والسياسي، فالأول منفذ والثاني مخطط<sup>2</sup>.

وفي ايران تعتبر وزارة الخارجية مركزا اخر للنفوذ والتأثير على القرارات ذات البعد الخارجى، خاصة تلك المرتبطة بالمصالح الاستراتيجية لإيران، ولكن قوتها محدودة في ايران بحكم ان عملها يشرف عليه الرئيس ومستشاريه على الرغم من المكانة التي يحظى بها وزراء الخارجية كأشخاص على مسار السياسة الخارجية<sup>3</sup>، وقد تضمن القانون المنظم لوزارة الخارجية والذي اقره مجلس الشورى الاسلامي في العام 1985 تعديلا على الاطار السابق الذي ظل يحكم الخارجية الايرانية طيلة 120 عاما، وقد بلور هذا التعديل تأثيرا بالجوهر الاسلامي للنظام ... فقد اولى القانون اهتماما خاصا بتحويلات العالم الاسلامي ونص على اهمية وضرة متابعتها بدقة لاتخاذ ما يلزم بشأنها... كما دعا الوزارة الى التعاون مع وزارة الثقافة و الارشاد الاسلامي والاجهزة المعنية لترسيخ الثقافة الاسلامية في البلدان الاجنبية<sup>4</sup>، اما بالنسبة لدورها كجهاز تنفيذي في صناعة القرار السياسي الخارجى الايراني فانه يمكن القول انه بعد عملية تخطيط وترسيم الاطر العامة للسياسة الخارجية بواسطة القائد، مجلس الشورى، الحكومة او السلطة التنفيذية يحول الموضوع الى وزارة الخارجية للتنفيذ ولكن ليس بالمقدور ايضا اعتبار وزارة

<sup>1</sup> شنين محمد المهدي، المرجع السابق، ص 95.

<sup>2</sup> معين عبد الحكيم: دبلوماسية حياة السجاد (صناعة القرار السياسي الايراني، المحددات والمؤسسات المؤثرة

.2016/01/03. <http://www.wahdarlamiya.org/issues/148/mahakimohtml>

<sup>3</sup> شنين محمد المهدي، المرجع السابق، ص 96.

<sup>4</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق، ص 103.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

الخارجية فقط مجرد منفذ لان هناك بعض الوجوه التخطيطية ضمن فعاليتها والتي بموجبها تتخذ قراراتها بشأن الخارجية الى جانب قيامها بالتنفيذ<sup>1</sup> ، عموما يمكن القول ان وزارة الخارجية بحد ذاتها لا تملك سلطة صناعة القرار الخارجي بحكم ان توجهات هذا الاخير تبنى في اطار رؤى المرشد وتوجهاته، كما ان عملها يرتبط بمدى ارتباطها بمجلس الشورى الاسلامي نظرا للطبيعة شبه البرلمانية للنظام الايراني في اطار علاقة الحكومة بالبرلمان، وبالتالي فالخارجية الايرانية يقتصر دورها على الجانب الاداري والنشاط الدبلوماسي وتقتصر مهمتها في الجانب الخارجي على تنفيذ وبلورة الرؤى والتوجهات العمة للنظام والتي تحددها الثورة الاسلامية والدستور الإيراني، إضافة الى وزارة الخارجية فإن هناك مؤسسة أخرى تلعب دورا في رسم السياسات في مجال السياسة الخارجية وهو:

**مجلس التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية<sup>2</sup>:** أنشأ المرشد الأعلى علي خامنئي مجلس التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية في يونيو 2006، وسلم رئاسته لكمال خرازي -وزير خارجية سابق 2005/1997- وإلى جانبه على ولايتي -وزير خارجية قبل خرازي- وعلي شامخاني -وزير دفاع 2005/1997 الى جانب شخصية متنفذة حسين طارمي.

وتظهر بنية المجلس على ان الهدف الأساسي له هو السياسة الخارجية وقضايا الامن القومي من خلال تقديم المشورة الاستراتيجية للقائد<sup>3</sup>، فالمجلس لا يعدو ان يكون آلية مؤسساتية لإشراف القائد على مسائل السياسة الخارجية وقضايا الامن القومي ويوازي هذا المجلس عمل مجلس الامن القومي الأعلى وان كان هذا الأخير يتمتع بصلاحيات اصدار القرارات مع شريطة موافقة المرشد الأعلى فان مجلس التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية دوره استشاري محض ولكن من شأنه موازنة عمل وزارة الخارجية ولو في هذا الجانب.

### الفرع الثالث: المؤسسة العسكرية.

ان اغلب الانظمة السياسية في العالم تعطي خصوصية دستورية للمؤسسة العسكرية باعتبارها مؤسسة مستقلة لها هدف وهو حماية سيادة الدولة.

<sup>1</sup> معين عبد الحكيم، دبلوماسية حياة السجاد، صناعة القرار السياسي الإيراني: المحددات والمؤسسات المؤثرة،

<http://www.wahdaislamyia.org/issues/148/mhakim.htm> تاريخ الاطلاع: 2016/01/30.

<sup>2</sup> وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010)، ص 165.

<sup>3</sup> Gwadar Bahgat-Iran and the United States: **The Emerging Security Paradigm in the Middle**

East. (Parameters. Summer. 2007) .p.6.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

وبالعودة لإيران فان المؤسسة العسكرية تصنف ضمن السلطة التنفيذية عمليا، الا انها من الناحية الهيكلية تتبع المرشد في القيادة والتعيين، وقد تحدث الدستور الايراني في تسع مواد (143-151) عنها، والجدير بالذكر بان التعديل الدستوري لسنة 1989 لم يشملها، وتضم المؤسسة العسكرية في إيران ثلاث عناصر وهي: الجيش النظامي والحرس الثوري وقوات التعبئة والنفير **الباسيج**<sup>1</sup>، وستتناول كل مؤسسة بالتفصيل مع الاشارة الى موقعا داخل النظام الايراني.

### الجيش النظامي:

في المبحث الثاني من الفصل التاسع من دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية والمخصص للسلطة التنفيذية يتم الحديث عن المؤسسة العسكرية، رغم طابعها المستقل عن السلطة التنفيذية بحكم ان القائد الاعلى للقوات المسلحة يتم تعيينه من طرف المرشد الاعلى بناء على الدستور الايراني، ويمكن القول ان الجيش النظامي لا يتمتع بدور كبير في عملية صناعة القرار السياسي الايراني بحكم ان الطرف الثاني للمؤسسة والمتمثل في الحرس الثوري ( **الباسداران**)، هو من يتولى مهمة اصفاء البعد الامني على القرار السياسي الخارجي الايراني وحتى فيما يتعلق ببعض القرارات الداخلية ذات البعد الاقتصادي، ويمكن تحديد مهام الجيش النظامي الايراني على النحو التالي<sup>2</sup>:

- 1) الاضطلاع بمسؤولية الدفاع عن استقلال البلاد ووحدة اراضيها وعن نظام الجمهورية الاسلامية.
- 2) الاستفادة منه في وقت السلم في اعمال الاغاثة والتعليم والانتاج وجهاد البناء، وذلك الى حد لا يضر بالاستعداد العسكري للجيش مع مراعاة موازين العدالة الاسلامية بشكل كامل.

### الحرس الثوري:

تشكلت مؤسسة الحرس الثوري بعد انتصار الثورة الاسلامية ولعبت دورا كبيرا خلال مرحلة الانقسامات التي صاحبت تأسيس الجمهورية الاسلامية، اذ تمكنت من فرض رؤى الخميني في تبني مبدأ "ولاية الفقيه"، كمنهج في الادارة والحكم.

و تعتبر الحرس الثوري بمثابة قوات النخبة بالنسبة للجيش الايراني بصفة عامة، غير انها تمتاز بالاستقلالية في القيادة والتسيير، وباستقراء تاريخي يمكن القول انها اعادة لتجربة تاريخية تمثلت في الجيش الانكشاري في الدولة

<sup>1</sup> ويلفرد بوختا، من يحكم في إيران (دبي: مركز الخليج للأبحاث، دراسة مترجمة 2003)، ص 130.

<sup>2</sup> انظر الدستور الايراني المادة 147/143.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

العثمانية، فتشكيل الباسداران - وهو الاصطلاح الفارسي للحرس الثوري- جاء على خلفية نجاح الثورة الاسلامية وحماية لأهداف هذه الاخيرة ونع تكرار انقلاب 1953، لذلك تم خلق جيش ثوري مواز للجيش النظامي، فقد نشأ في بيئة حبلى بالاضطرابات وعدم الاستقرار وهو الامر الذي دعم من مكانته على الساحة الداخلية الايرانية<sup>1</sup> والمهمة الرئيسية التي يقوم بها الحرس الثوري هي حماية النظام الحاكم في مواجهة الاخطار الداخلية والخارجية وحماية مبادئ الثورة ويظهر ذلك جليا من خلال تبعيته وبشكل مباشر للمرشد الاعلى، فداخليا توكل له مهمة حفظ النظام من التهديدات الداخلية المتمثلة في المعارضة السياسية خاصة ذات الطابع العسكري المسلح، ناهيك عن انه مسؤول عن مواجهة القوات النظامية في حال سعت نحو تغيير النظام، اما من الناحية الخارجية فان المهمة الرئيسية هي مواجهة التهديدات الخارجية وفي نفس الوقت العمل على نقل الثورة الايرانية ومبادئها في الفضاء الجيو سياسي لإيران.

وقد أكد الخميني على اهمية الحرس الثوري من خلال تصريحه بانه: "الضمان لبقاء الثورة على قيد الحياة"، وحتى الدستور في مادته 150 نص على استمرار الحرس الثوري في اداء دوره لحماية الثورة وانجازاتها، اما بالنسبة لدوره في عمليه صنع القرار في ايران فقد اختلف الباحثون في الشأن الايراني في هذا الصدد بين مركي للدور وبين من يعتبره تهديدا مدنية الدولة ومحاوله نحو الانتقال لعسكرة النظام، فحسب تعبير الباحث الايراني "مهرداد بروجودي" هذا الاخير يعتبر الحرس الثوري مؤسسة ساعدت المرشد على ترسيخ سطوته على باقي مؤسسات النظام بحكم العلاقة العضوية وبناء على هذا في نظره هما مؤسستان بحاجة الى بعضهما البعض، وعلى النقيض يرى "علي ألفونة" أن الحرس لديه وجود عميق ومتنغد في مؤسسات الحكم، وان عمله يعكس وجهة نظر المرشد، الذي يبي سلطته على دعم الحرس الثوري الامر الذي يجعله رهينة، معتبرا ان خامنئي ليس بيده القرارات النهائية<sup>2</sup>.

وتتكون قيادة هذه المؤسسة من افراد متدينين عاديين معظمهم من خريجي الجامعات الاكاديمية الفنية او الهندسية... ويوجد لدى الحرس الثوري العديد من الوحدات الخاصة من بينها جهاز استخبارات مستقل وهو يعمل بالتعاون وبشكل وثيق مع وزارة الاستخبارات والامن، وتمتلك قوات الحرس الثوري كافة صنوف الاسلحة ويتبع لها قيادة متخصصة في القوات البرية والبحرية والجوية ووحدة متخصصة في علوم الفضاء، ويتصدى لقيادة الحرس حاليا

<sup>1</sup> محمد عباس ناجي، الحرس الثوري الايراني: رقم مهم في صنع القرار الايراني، مختارات ايرانية، العدد 84، يوليو 2008، ص 95.

<sup>2</sup> هدى النعيمي، الحرس الثوري الايراني: ذراع ايران الخارجي، <http://rwaabetcentre.com/archives/56>، تاريخ الاطلاع:

الجنرال محمد علي جعفري<sup>1</sup> وعلى المستوى الداخلي فقد لعب "الباسداران" ثلاث ادوار حاسمة داخل النظام الايراني<sup>2</sup> :

(1) التدخل في لحظات معينة لحسم التناقضات السياسية داخل النخبة السياسية.

(2) حفظ امن الثورة الداخلي، كقمع التظاهرات المعارضة للنظام.

(3) دور مواز للجيش النظامي مما اكسبه قوة داخل النظام.

اما على المستوى الخارجي فان الحرس الثوري هو ذراع إيران الخارجي والضمان لمصالحا الحيوية في دول الجوار من خلال قيام قوات النخبة للحرس الثوري بعمليات تكتيكية في دول الجوار حفظا للمصالح الايرانية وحماية لأمنها القومي واهم فصيل يعنى بهذه العمليات هو فيلق القدس، وينتشر التواجد الايراني عبر الحرس الثوري نفسه واتباعه وفروعه في مناطق مختلفة أبرزها لبنان والعراق ويتصدى لهذه المهمة كما أشرنا فيلق القدس والذي بلغ تعداده حوالي 50 ألف ويتأسسه منذ العام 1998 العميد قاسم سليمان<sup>3</sup>.

عموما فان الحرس الثوري متغير عسكري مهم داخل النظام الايراني بفضل انتشاره في مختلف مؤسسات الدولة وكذلك تشكيله من النخبة المثقفة وارتباطه بالمرشد الاعلى، لذلك فان تغير محتمل في طبيعة النظام الايران وتوجهات سياساتها الداخلية او الخارجية لن يخرج وبكل تأكيد عن دائرة تأثير هذه المؤسسة. فقد كان للحرس دور محوري في الصراع الدائر بين الرئيس نجاد والمرشد الاعلى حيث أكد الحرس في العديد من المرات والمواقف على مطاردته للتيار المنحرف المقرب من الرئيس محمود احمدي نجاد في اشارة صريحة الى " رحيم اسف ديار مشائي" الذي تمتع بنفوذ كبير داخل مؤسسة الرئاسة<sup>4</sup>.

### قوات الباسييج:

بداية يتوجب علينا الاشارة الى ان المشرع الدستوري الايراني سواء في دستور 1979 او في تعديله 1989 لم تقم بالتطرق الى قوات التعبئة المعروفة بالباسييج، فقد نشأت وتطورت خارج الإطار الدستوري بمعنى عدم وجود

<sup>1</sup> منال الربيني، المرجع السابق ص 17.

<sup>2</sup> أمل حمادة، الجيش ومسألة الدولة في إيران، مختارات ايرانية، العدد 6، يناير 2001، ص 52.

<sup>3</sup> منال الربيني، المرجع السابق، ص 25.

<sup>4</sup> إنعام عبد الله محمد عبد الجليل، تأثير بنية النظام السياسي على العلاقات المدنية العسكرية. دراسة حالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013، ص 165.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

سند دستوري صريح لها، الا ان المحلل للمادة 150 الخاصة بالحرس الثوري يحتاج قدرا كبيرا من المرونة ليفسر العبارة التي تضمنتها هذه المادة بخصوص تحديد قانون المسؤوليات الحرس حيال " وظائف ونطاق مسؤولية القوات المسلحة الاخرى " على انها تعني ما تعنيه قوات التعبئة بالإضافة الى الجيش النظامي<sup>1</sup>

و الباسييج هي الشرطة الايرانية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي تطبق المعايير الاسلامية وتحتبط اي اضطرابات في الداخل<sup>2</sup>، وهي قوات ايرانية تأسست على يد الخميني عام 1980 وتآلف من متطوعين مدنيين، كان الهدف من انشائها القيام بمهام شرطية وامنية داخل ايران وبشكل اساسي قمع الاحتجاجات، والدعم لحلفاء ايران بحسب الحاجة، بشكل عام فان هذه القوات تعمل تحت اشراف الحرس الثوري، وينتظم فيها الملايين من الفتيان الذين تقل اعمارهم عن 18 عاما فهي منظمة طلابية شبه عسكرية، وكان مقرها في بداية الامر في جامعة طهران ولكن سرعان ما تعمم الامر على الجامعات الاخرى<sup>3</sup>، ويكمن هدف النظام من تشكيل هذا النظام في الرغبة او السعي نحو احتواء فئة الطلبة المثقفة من الناحية الايديولوجية والسياسية خاصة وان مقر هذه التشكيلات انطلق من الجامعات الايرانية .

وقد تجلت اهمية دورها داخليا في الاشهر التي تلت الانتخابات الرئاسية الايرانية في يونيو 2009، حيث برزت الباسييج كإحدى ركائز الدعم الرئيسية للنظام ضد حركة الاحتجاجات، غير انه بات من المؤكد على المدى الطويل مدى قدرة هذه التشكيلات على خوض حرب طويلة الامد ضد المعارضة السياسية.

عموما لقد اصبحت الباسييج اداة مفيدة بيد الخامنئي حيث يتم استعمالهم كجنود في حرب الحرب الثقافية والسياسية داخل الجامعات الايرانية لضمان تغلغل الفكر الايراني المحافظ لصالح النظام الايراني، وتعمل على قمع الطلاب المعارضين مما يجعلها اداة من ادوات السيطرة داخل النظام، غير ان التحولات الاخيرة في الفضاء الجيوبوليتيكي لإيران دفع بها نحو الزج بأعمال قتالية خارج الحدود لضمان حماية مصالحها القومية.

### المطلب الثاني: السلطة التشريعية.

تتكون السلطة التشريعية في إيران من مؤسستين هما: مجلس الشورى الاسلامي ومجلس صيانة الدستور.

<sup>1</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق، ص 131.

<sup>2</sup> منال الربيني، المرجع السابق، ص 18.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 19.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

الفرع الاول: مجلس الشورى الاسلامي. يشكل مجلس الشورى الاسلامي المكون الاول للسلطة التشريعية الايرانية، وينتخب مباشرة من الشعب لدورة تدوم أربع سنوات، ونص الدستور الإيراني على ان عدد نواب المجلس هو مئتان وسبعون نائباً وبعد كل عشر سنوات يمكن اضافة عشرين نائباً كحد اعلى<sup>1</sup>، وينتخب الزرادشت واليهود كل على حدة نائباً واحداً، اما الكلدانيون والآشوريون والمسيحيون فانهم ينتخبون نائباً واحداً بصفة مشتركة، وينتخب مسيحيو الارمن في الجنوب والشمال نائباً واحداً كل حدة<sup>2</sup>، وبقية المقاعد لصالح الفرس والعرب. ويشترط الدستور في اعضاء المجلس ان تتوفر فيهم صفة الايمان والتقوى والالتزام بمبادئ الجمهورية الاسلامية، وقد حدد الدستور صلاحيات المجلس على النحو التالي:

1. سن القوانين في كافة القضايا ضمن حدود الدستور المقررة مع ضرورة تطابقها مع مبادئ الجمهورية الاسلامية والتزامها بالمذهب الرسمي للبلاد.
2. شرح وتفسير القوانين.
3. النظر في اللوائح القانونية بعد مصادقة مجلس الوزراء عليها.
4. مناقشة اللوائح التي يقدمها بعض النواب والخاصة بخفض او زيادة الانفاق العام.
5. التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد.
6. المصادقة على الموائيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.
7. صلاحية اجراء بعض التعديلات المحدودة على حدود البلاد إذا تطلبت المصلحة الوطنية ذلك، شريطة موافقة الغالبية العظمى من اعضاء المجلس.
8. رفض اعلان الاحكام العرفية، الا في الحالات والظروف الاضطرارية حينها يوافق المجلس عليها شريطة عدم تجاوزها ثلاثين يوماً.
9. المصادقة على عمليات الاقتراض والاقرض التي قد تجريره الحكومة داخل البلاد وخارجها.
10. رفض منح الشركات الاجنبية حق اقامة المؤسسات في المجالات التجارية والصناعية والزراعية والخدمية.
11. المصادقة وفي حالات الضرورة على اجراء الحكومة الاستعانة ببعض الخبراء الاجانب.
12. لا يسمح بنقل ملكية عقارات الدولة او المباني التراثية او الاثرية الى ملكية أحد الا بموافقة المجلس.

<sup>1</sup> للمزيد، أنظر الدستور الإيراني.

<sup>2</sup> منال الريني، المرجع السابق ص 09.

13. منح او سحب الثقة من الوزراء.
14. حق مجلس الشورى في مسائلة رئيس الجمهورية او اي وزير شريطة موافقة ربع اعضاء المجلس.
15. استقبال الشكاوى والنظر فيها فيما يخص عمل المجلس او الخاصة بالسلطة التنفيذية او السلطة القضائية والتحقيق فيها<sup>1</sup>.

يبين من خلال الصلاحيات الواسعة التي يحظى بها مجلس الشورى الاسلامي ان هذا الاخير يعتبر من اهم المؤسسات الدستورية الفاعلة في النظام الايراني، كما ان قوة المجلس ترتبط بجانبين اولهما انه مؤسسة منتخبة غير قابلة للحل من طرف اي مؤسسة وثانيهما الصلاحيات الدستورية الواسعة والتي تصب في معظمها في ميدان الرقابة على عمل رئيس الجمهورية كما انه غير خاضع للرقابة من طرف السلطتين التنفيذية او القضائية ولكن الرقابة مصدرها مجلس صيانة الدستور<sup>2</sup>، الغرفة الثانية في البرلمان الايراني، كما يمكن لمجلس الشورى الاسلامي عدم قبول وجهات نظر خبراء مجلس صيانة الدستور على ان يتم تحويل موضوع الخلاف الى مؤسسة اخرى وهي مجمع تشخيص مصلحة النظام<sup>3</sup>، فبالنسبة لرئيس الجمهورية فان التوافق مع مجلس الشورى الاسلامي بمثابة ضمان لتمرير سياساته ومشاريعه خاصة في الجانب الاقتصادي وقد ينسحب الامر على الجانب السياسي الخارجي وهو ما حدث مع الرئيس حسن روحاني بعد نجاحه في كسب تأييد مجلس الشورى في الموافقة على بنود الاتفاق النووي الايراني والتي تحفظ عليها المرشد الاعلى الى جانب التيار المحافظ. اما بالنسبة للعلاقة بين المرشد والمجلس فان توافق مواقف هذا الاخير مع رؤى المرشد ويمنحه دورا مركزيا في ظل الصراع المؤسساتي داخل مؤسسات النظام.

ويمكن للمجلس التأثير على السياسة الخارجية من خلال لجان المجلس الخاصة ومنها لجنة الخارجية وكذلك من خلال اتصالات المجلس مع كبار الشخصيات الاجنبية كما ان للمجلس حق مسائلة الوزراء بشأن المسائل المحلية والخارجية كما ان الحكومة لا تستطيع الدخول في اي اتفاق ذو ابعاد دولية دون موافقة المجلس<sup>4</sup>، وتجدر الاشارة الى ان قوة المجلس وقدرته على التأثير ترتبط بخصوصية النظام وتفاعلات المؤسسات في اطاره وفي اطار ملاحظة عمل المجلس منذ نجاح الثورة الايرانية يمكننا الوقوف على ما يلي<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المادة 71 إلى المادة 90.  
<sup>2</sup> محمد علي صنيعي منفرد، فصل السلطات في الدستور الايراني (الحكومة الاسلامية)، مختارات إيرانية، العدد 25، اوت 2002، ص 08.  
<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 13.  
<sup>4</sup> شنين محمد المهدي، المرجع السابق، ص 99.  
<sup>5</sup> وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص 160.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

1. عدد رجال الدين في المجلس غير مستقر ففي المجلس السادس بلغ العدد ستة اعضاء فيما ففز في العهدة السابعة الى 41 عضو.

2. اختلاف نسب المشاركة في الانتخابات البرلمانية، وترتبط المشاركة بطبيعة الظروف المصاحبة للعملية الانتخابية.

3. تراجع الاصلاحيين بعد ان كانت لهم السيطرة عام 2000 بحوالي 64،9 بالمئة من المقاعد ليتراجعوا في الانتخابات التي تلتها ولكنهم عادوا بقوة في انتخابات 2016. ومن شان هذا التراجع في الانتخابات بالنسبة للتيارات السياسية ان يؤثر على توجهات النظام خاصة مؤسسة الرئاسة بحكم العلاقة الوظيفية بينهما.

يبقى مجلس الشورى معادلة صعبة دهاليز النظام الايراني بحكم انه مؤسسة تشهد صراع في مكوناتها الداخلية ينعكس بدوره على مؤسسات النظام الاخرى.

### الفرع الثاني: مجلس صيانة الدستور.

هو المكون الثاني للسلطة التشريعية في إيران، وهو من زاوية معينة امتداد لمجلس الحكماء الذي تأسس بمناسبة الثورة الدستورية 1906، من بعض رجال الدين للثبوت من عدم تعارض قوانين النظام مع احكام الشريعة الاسلامية ثم صمت بعد الثورة البيضاء<sup>1</sup>، ويعتبر هذا المجلس أحد المقومات الفريدة التي تتسم بها السلطة التشريعية في إيران، اذ يتكون من ستة فقهاء او رجال الدين وستة قانونيين اسلاميين، حيث يقوم المرشد بتعيين الفقهاء الستة اي نصف اعضاء المجلس<sup>2</sup>.

وقد حدد الدستور الايراني صلاحيات المجلس على النحو التالي<sup>3</sup>:

- ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الاسلامي مع الاحكام الاسلامية.
- تفسير الدستور بعد تصديق ثلاثة ارباع الاعضاء.

<sup>1</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق، ص 117.

<sup>2</sup> Mohammad Réza VIJEH, **contribution sur le conseil de la constitution Iranien et l'Etat droit, Doctorant en droit** public, Université Montesquieu, Bordeaux, Franc, p 8.

<sup>3</sup> الدستور الايراني المادة 99/91.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

- الاشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية واعضاء مجلس الشورى الاسلامي وعلى الاستفتاء.

بالنظر للصلاحيات الممنوحة للمجلس وكذا التركيبة العضوية يمكننا استنتاج ان:

- ✓ مجلس صيانة الدستور يعتبر امتدادا لسلطات المرشد ورقابته على عمل مجلس الشورى خاصة في حال سيطرة اغلبية من غير تيار المرشد.
- ✓ المجلس مكلف بوحدة من اهم المهام والمتعلقة بتحديد شخصيات النظام من خلال اشرافه على جميع العمليات المنتخبة رغم كونه مجلسا معيناً من طرف جهات خاصة الا انه يشرف على عمل مؤسسات منتخبة والاكثر من ذلك انه يشرف على اختيار المترشحين لتبوء مناصب حساسة على غرار رئيس الجمهورية واعضاء مجلس الخبراء.
- ✓ مهما كانت طبيعة الاغلبية المسيطرة على مجلس الشورى فان تمرير قراراتها يرتبط بمجلس الشورى.

كثيرا ما ألغى مجلس صيانة الدستور قرارات مجلس الشورى بحكم صلاحياته، مما حد من قدرة البرلمان على إصدار تشريعات حتى مع وجود أغلبية من الإصلاحيين داخل مجلس الشورى نفسه. وقد سبب إشراف مجلس صيانة الدستور على لوائح الترشيحات حدوث أزمة مع البرلمان بداية العام 2004 حين رفض المجلس 3605 مرشحين للانتخابات من أصل 8157، وكان أغلب من رفض من الإصلاحيين وبينهم ثمانون نائبا تقدموا لتجديد ولايتهم.

رفض مجلس صيانة الدستور مرارا الكثير من تشريعات البرلمان، ومن أهمها قانون زيادة صلاحيات رئيس الجمهورية وتعديل شروط الترشيح والانتخابات، كما رفض البرلمان بدوره تشريع زيادة ميزانية مجلس صيانة الدستور، وتشريع مراكز أبحاث ومكاتب معلومات تابعة للمجلس<sup>1</sup>.

وكان من آخر قرارات المجلس المثيرة للجدل حسمه في ملفات المرشحين لخوض الانتخابات الرئاسية 2013، إذ قبل شخصيات أغلبها ينتمي إلى المعسكر الذي يوصف بالمحافظ، وبينهم وزير الخارجية السابق علي أكبر ولايتي، ورئيس بلدية طهران محمد باقر قالي باف، ومحسن رضائي ومحمد حداد وحسن روحاني ومحمد غرازي والإصلاحي محمد رضا عارف. في المقابل، رفض المجلس طلب ترشيح الرئيس الأسبق ورئيس مجمع تشخيص

<sup>1</sup> تاريخ الاطلاع <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2015/5/18/2016/02/28>

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

مصلحة النظام على أكبر هاشمي رفسنجاني، وأسفن ديار رحيم مشائي المساعد المقرب من الرئيس محمود أحمدي نجاد وصهره لخوض الانتخابات.

عموماً يمكن القول ان المجلس هو بمثابة الألة الإقصائية التي يعمد اليها النظام للحفاظ على استقراره وديمومته من خلال رفض ترشيح كل من يرى فيه تهديد لمصالح النظام، اضافة الى رفضه للقوانين التي من شأنها التأثير على طبيعته، والاستنتاج الأهم من هذا، هو ان المجلس يعتبر بمثابة المراقب لعمل مجلس الشورى المنتخب، ومصدر هذه الرقابة ليس الشعب بل هو المرشد الأعلى فمجلس صيانة الدستور هو امتداد لسلطة القائد في الجانب التشريعي.

### المطلب الثالث: المؤسسات العابرة للسلطات

تتضمن بنية الدولة في إيران عدداً من المجالس الدستورية القوية التي لا يوجد لها نظير في العالم الاسلامي، ولكنها تشكل اهمية في السياق الايراني، ومن ضمن هذه المؤسسات مجلس صيانة الدستور ومجلس الخبراء ومجمع تشخيص مصلحة النظام<sup>1</sup>، وكلها مؤسسات تمخضت عن الثورة الاسلامية وأقرها دستور 1979، وتعديل 1989، ويمكن تعريفها بانها تلك المؤسسات التي تتماس في اطارها السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، في التشكيل أو الوظائف وبالتالي تصعب نسبتها الى اي من ثلاثتها بشكل منفرد<sup>2</sup>، وستتناول في مطلبنا هذا كل مؤسسة من هذه المؤسسات بشكل منفصل وتبعاً لأهميتها.

### الفرع الاول: مجلس خبراء القيادة.

مجلس خبراء القيادة هو المؤسسة المخولة دستورياً للإجابة على السؤال كيف ومن يختار المرشد<sup>3</sup>، ويتكون هذا المجلس من 86 عضو ينتخبون بصفة مباشرة من طرف الشعب لمدة ثماني سنوات<sup>4</sup>، ويوصف هذا المجلس بأنه أخطر مؤسسة في النظام الايران نظراً لكونه المسؤول عن تعيين وعزل المرشد الاعلى، حيث يقوم اعضاء المجلس وبناءً على المادة 107 من الدستور بانتخاب المرشد الاعلى، ومن الملاحظ حول هذا المجلس ما يلي<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> ويلفريد بوختا، المرجع السابق، ص 83.

<sup>2</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق، ص 127.

<sup>3</sup> منال الربيني، المرجع السابق ص 05.

<sup>4</sup> Peter. Jones. Iran's political system (and its Implication for Policy us), Assure America July 2011; p.09

<sup>5</sup> وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص 161.

1. يجوز للأعضاء فيه تولي مناصب حكومية أخرى، ويشغل حالياً عضوية المجلس الرئيس الحالي حسن روحاني والرئيس السابق لمجمع تشخيص مصلحة النظام علي هاشمي أكبر رفسنجاني.
2. جميع أعضاء المجلس من الرجال، وأغلبهم من رجال الدين.
3. ان درجة الاهتمام الشعبي بانتخابات هذا المجلس هي الأعلى بين المؤسسات المنتخبة الأخرى، إذ تتراوح نسب المشاركة في انتخاباته بين 37% و46%.

وتجدر الإشارة الى انه في حالة شغور منصب الولي الفقيه لسبب من الأسباب المذكورة في المادة 111 من الدستور فغن الخبراء مطالبون او مكلفون بالقيام بأسرع وقت ممكن بتعيين القائد الجديد، وحتى ذلك الحين يتم تشكيل مجلس للشورى مشكل من: رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية و احد فقهاء مجلس صيانة الدستور- ينتخب من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام- فيحمل جميع مسؤوليات القيادة بشكل مؤقت<sup>1</sup>.

ونظرا لطبيعة المهمة التي يؤديها مجلس الخبراء فيمكن القول على انه بمثابة المؤسسة الثانية في النظام الإيراني نظرا لمسؤوليته في تعيين المرشد وبالتالي فان مستقبل النظام يرتبط بهذا المجلس، ويخضع المجلس لسيطرة التيار المحافظ حيث ان شرط اجتياز امتحان الاجتهاد الذي وضعه مجلس صيانة الدستور لم يمنح الإصلاحيين الفرصة للسيطرة على المجلس او القدرة في التأثير على قراراته<sup>2</sup>، ولكن الانتخابات الأخيرة في فبراير 2016 أثبتت عكس هذه النتيجة من خلال نجاح التيار الإصلاحي المعتدل في اكتساح مقاعد مجلس خبراء القيادة على رأسهم الرئيس الحالي حسن روحاني.

اما بالنسبة للأهمية الثانية للمجلس فإنها تصب في صالح التيارات السياسية المتنافسة في إيران من خلال قدرة التيار الحائز على اغلبية مقاعد المجلس القدرة على تعيين شخص المرشد وبالتالي الحكم بطريقة غير مباشرة وهو ما يفسر نجاح التيار المحافظ في السيطرة على المجلس لفترة طويلة من الزمن.

### الفرع الثاني: مجمع تشخيص مصلحة النظام.

نتيجة للخلافات بين مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور أصيب النظام التشريعي الإيراني بالشلل في ثمانينات القرن العشرين، ومعظم النزاعات تعلقت بشؤون اقتصادية او قوانين ذات طابع اقتصادي بين أطراف تؤيد تدخل الدولة في الاقتصاد ومعظمهم أعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وبين أصحاب المصالح الاقتصادية من

<sup>1</sup> منال الربيني، المرجع السابق، ص 06.

<sup>2</sup> محمد السعيد عبد المؤمن، مجلس الخبراء يكمل الدائرة الأصولية، مختارات إيرانية، العدد 45، ابريل 2004، ص 17.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

دعاة حماية القطاع الخاص ومعظمهم من أعضاء مجلس صيانة الدستور، ونتيجة لهذا الخلاف وبغية حله واحتوائه تم إنشاء مجمع تشخيص مصلحة النظام من طرف المرشد الأعلى أية الله الخميني عام 1988<sup>1</sup>. ويضم المجمع 12 عضوا وهم: رؤساء السلطات الثلاث، وفقهاء مجلس صيانة الدستور وممثل للمرشد الأعلى واخر لرئيس الجمهورية، والوزير الذي تتعلق القضية الخلافية بصلاحياته ليتوسع عدد الأعضاء الى 38 عضوا من مختلف التيارات السياسية، ويتم تعيين أعضائه من طرف المرشد لمدة خمس سنوات<sup>2</sup>.

ويعتبر المجمع من اهم المؤسسات في النظام الإيراني نظرا لدوره التحكيمي بين مؤسستي السلطة التشريعية، أما الوظيفة الثانية التي يعنى بها المجمع هي تقديم النصح والاستشارة للمرشد الأعلى حسب المادتين 110 و112 من الدستور<sup>3</sup>، فالجمع بناء على هذا يضطلع بمهمتين أساسيتين الأولى يلعب دور الحكم اما الثانية فهو بمثابة مجلس استشاري للمرشد الأعلى في تصميم السياسات العليا للبلاد، لذلك فإن هذه المؤسسة تعتبر في واقع الامر المشرف العام على الأوضاع العامة والمحدد للاستراتيجيات والسياسات المستقبلية، فهي مطالبة بمتابعة مدى تنفيذ السياسات الكبرى المتخذة من القيادة لحظة بلحظة من قبل الأجهزة المختلفة والمطالبة بتطبيقها عبر الية الأمانة العامة للمجمع وهو ما يجعل رئيس المجمع بمثابة الرجل الثاني في النظام بعد المرشد الأعلى<sup>4</sup>، ويشار الى ان التعديل الدستوري لسنة 1989 قد أضاف للمجلس مهام جديدة وهو ما يمكن ملاحظته من خلال النصوص الدستورية الواردة في الفصل الثامن الخاص بالقائد وكذلك الفصل الرابع عشر والمتعلقة بإعادة النظر في الدستور، حيث تضمنت المواد ما يلي<sup>5</sup>:

(1) اختيار أحد فقهاء مجلس صيانة الدستور لعضوية مجلس الشورى الذي يخلف القائد في حالة وفاته أو استقالته أو عزله، ويضم هذا المجلس بخلاف الفقيه كلا من رئيسي الجمهورية والسلطة القضائية على ما سبقت الإشارة، واختيار بديل لاحد هذين الاخيرين او كليهما في حالة عدم الاضطلاع بقدرات هذا المنصب، وبإعمال هذا النص يمكن القول ان هذا المجلس هو المسؤول عن إدارة المرحلة الانتقالية في حالة شغور المنصب المتعلق بالمرشد.

(2) المشاركة في اقتراح المواد التي يلزم إعادة النظر فيها أو تكميل الدستور بها وذلك بعد التشاور مع القائد، والمساهمة في تشكيل مجلس إعادة النظر في الدستور (المادة 177).

1 حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 103.

2 وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص 161.

3 ويلفريد بوختا، المرجع السابق، ص 86.

4 حمد احمد حماد، القوى السياسية والاجتماعية في إيران، التقرير الاستراتيجي الإيراني لسنة 1999، ص 91.

5 الدستور الإيراني، المواد 110 الى 112 والمادة 177.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

وقد أدى الرفع من صلاحيات المجمع من الدفع من مكانته نحو لعب دورا أكثر مركزية من خلال انه أصبح منافسا للسلطات الثلاث وقد يهمن عليها أحيانا ويرجع هذا إلى:

- ✓ بحكم صلته المباشرة بالقائد وتداوله معه في تحديد السياسات العامة للنظام.
- ✓ رئيس المجمع والذي يترأس مجلسا يضم في عضويته السلطات الثلاث يكون بذلك بمثابة رئيس الرؤساء، وهو ما دفع الرئيس الحالي هاشمي أكبر رفسنجاني على السعي نحو رئاسة هذا المجلس مع المجمع بينه وعضوية مجلس الخبراء نظرا لمكانة الاثنين معا في تحديد التوجه العام للنظام.

### الفرع الثالث: مجلس الامن القومي الأعلى.

تم تشكيل هذا المجلس بموجب المادة 176 من الدستور وهو نسخة مطورة عن مجلس الدفاع الوطني الأعلى في دستور عام 1979، ويعد بمثابة اعلى سلطة امنية في إيران، وتشكل عضوية المجلس من: رؤساء السلطات الثلاث، ورئيس اركان القوات المسلحة وممثلين عن المرشد الاعلى ومسؤول التخطيط والميزانية في مجلس الوزراء، ووزراء الخارجية والامن والداخلية إضافة إلى اعلى مسؤول في الجيش وقوات الحرس الثوري، والوزير الذي ينظر المجلس قضيته وتوكل رئاسة المجلس لرئيس الجمهورية<sup>1</sup>.

ويعتبر المجلس مهندس السياسات الأمنية للبلاد خاصة في ظل الظروف التي تعيشها إيران بحكم موقعها الجغرافي ومجاورتها لبؤر التوتر في منطقة الشرق الأوسط كالعراق وأفغانستان وباكستان علاوة على تورط إيران في معظم الازمات ذات الطابع الأمني في المنطقة على غرار سوريا واليمن، ومن خلال تركيبته العضوية يظهر ان المجلس يضم في تركيبته معظم مؤسسات النظام وبالتالي مختلف التيارات السياسية، اما وظائفه الدستورية فيمكن تحديدها على النحو التالي:

- ✓ تأمين المصالح الوطنية.
- ✓ حراسة الثورة الإسلامية ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية.

ويقوم المجلس بهذه الوظائف من خلال ممارسته للمهام التالية<sup>2</sup>:

- ✓ تبني السياسات الدفاعية والأمنية في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد.

<sup>1</sup> دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 176.

<sup>2</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق، ص 130.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

✓ التنسيق بين النشاطات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية والأمنية العامة.

✓ الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

ومن خلال تركيبته يظهر انه وبالرغم من انه خاضع لرئاسة الجمهورية الا ان السيطرة العضوية للمجلس تظهر من خلا تركيبة المجلس بحكم انه يعين عضوين بصفة مباشرة علاوة على باقي الأعضاء والذين يعينهم المرشد في مناصبهم الدستورية التي تخولهم عضوية المجلس، كما ان قرارات المجلس تلزمها موافقة القائد حتى تصبح سارية المفعول ومن ضمن اهم القرارات التي اقرها المجلس هو توصيته بتخفيف التوتر في العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية اضافة التي توصيته بتشكيل لجنة تتكون من احد أعضائه اضافة الى مسؤول قضائي وممثل عن الرئاسة للبحث في قضايا الاغتيالات الثقافية وموافقة المرشد على كليهما<sup>1</sup>، وهو ما يبين أهمية المجلس و مكانته في رسم السياسات الداخلية والخارجية لإيران المتعلقة بالجانب الأمني.

### الفرع الرابع: مجلس إعادة النظر في الدستور.

يعتبر هذا المجلس حديث النشأة مقارنة بالمؤسسات الأخرى، فهو وليد التعديل الدستوري لسنة 1989، ويتشكل أعضاء المجلس من<sup>2</sup>: رؤساء السلطات الثلاث، أعضاء مجلس صيانة الدستور، الأعضاء الدائمون في مجمع تشخيص مصلحة النظام، خمسة أعضاء من مجلس الخبراء، عشرة أعضاء يعينهم المرشد الأعلى، ثلاثة أعضاء من مجلس الوزراء، ثلاثة أعضاء من السلطة القضائية، عشرة نواب من مجلس الشورى الإسلامي، ثلاثة أشخاص من أساتذة الجامعات.

وتكمن مهمته الرئيسية في كونه يحدد آلية معينة للتعديل الدستوري من خلال ضبطها بثلاث ضوابط أساسية وهي<sup>3</sup>:

✓ إخراج المواد المتعلقة بإسلامية النظام واسسه ومعاملاته وأهدافه وطابعه الجمهوري، وولاية الامر ودينها ومذهبها، ومبدأ الشورى من نطاق الموضوعات القابلة للتعديل.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 130.

<sup>2</sup> حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 109.

<sup>3</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق، ص 130.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

✓ تحديد المواد التي تلزم إعادة النظر فيها أو استحداثها بواسطة القائد بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

✓ إخضاع ما يدخله المجلس من تعديل أو تطوير للاستفتاء العام وإلزام موافقة الأغلبية المطلقة عليه.

ومن خلال ما سبق يظهر ان المجلس يلعب دورا هاما في عملية التعديل الدستوري ويظهر ان هذه الأخيرة تتسم بالتعقيد من خلال تدخل مختلف السلطات في العملية، مما يوصف عملية التعديل بالصعوبة ناهيك عن شكلية العملية بحكم أنها تستثني المواد التي من شأنها التأثير على طبيعة النظام كما ان عملية التعديل الدستوري يشرف عليها أعضاء من النظام نفسه ومعظمهم مرتبطين بالمرشد مما يعني ان أي تعديل دستوري يبقى ضمن طموحات النظام وهو ربما الهدف الذي وجدت من اجله المؤسسات العابرة للسلطات بحكم ارتباطها المباشر بالمرشد مما يبقى على محورية القائد داخل النظام الإيراني من خلال تحكمه في معظم المؤسسات.



### المبحث الثالث: المؤسسات والدوائر غير الرسمية في النظام السياسي الإيراني.

سنتناول في هذا المبحث المؤسسات غير الرسمية الفاعلة في النظام الإيراني، وهي في الغالب مؤسسات ذات طابع غير دستوري أي أنها لا تتمتع بأي دور من الناحية الدستورية، غير أن خصوصية النظام الإيراني مكنتها من لعب دورا في تجليات السياسة الإيرانية، ويتسم المشهد الإيراني بأنه معقد كثير التفاصيل يضم لعديد من اللاعبين من القوى غير الرسمية، وسنحاول الإشارة إليها في ثلاث مطالب، وتتمثل هذه الدوائر في: الحوزة الدينية في إيران، التيارات والأحزاب السياسية وكذلك فعاليات المجتمع المدني.

#### المطلب الأول: الحوزة الدينية الإيرانية.

الحوزة هي تسمية عربية صحيحة تعني المكان أو الناحية التي يمكن ان تخصص لمختلف أوجه النشاط الإنساني، إلا أنها ارتبطت في لغة الخطاب الشيعي بتلقي العلم<sup>1</sup>، وتعتبر الحوزة الدينية بمثابة المؤسسة الدينية في إيران بحكم طبيعة النظام السياسي المبني على أفكار إسلامية وتتسم بالاستقلال عن الدولة، ولا يعني هذا أنها كانت على طرف نقيض مع السلطة في كل الأحوال أو أنها غاصت أو خاضت في العمل السياسي، ولكن وجودها وثباتها مكنها من افراز قيادات سياسية لها القدرة على التعبئة الجماهيرية وبإمكانها إعداد قادة تدفعهم للساحة عندما يجد الجد من ناحية أخرى<sup>2</sup>، ولعل وصول الرئيس الإيراني السابق للحكم محود احمدي نجاد خير دليل على مدى تأثير مؤسسة الحوزة العلمية في النظام الإيراني.

وتجدر الإشارة الى ان إيران تمتاز بوجود عدد كبير من الحوزات العلمية، غير ان حوزة مدينة قم تعتبر أشهرها على الاطلاق نظرا لمكانتها الدينية بين الحوزات الأخرى وكذلك مكانتها بالنسبة للنظام السياسي الإيراني، وستطرق للدور الذي تمارسه هذه الحوزة في إيران.

#### الفرع الأول: جمعية مدرسي الحوزة العلمية في قم.

تعتبر حوزة قم مركز ديني به العديد من كليات العلوم الدينية... حيث تعتبر مدينة قم مركزا للدراسات الدينية تشكل منذ قرون حول ضريح السيدة فاطمة المعصومة، وتضم ثلاثين عالم دين وليس بالضرورة ان يكون هؤلاء هم الأعلى درجة في الإسلام الشيعي الذي يمتد نطاقه خارج إيران<sup>3</sup>، وقد أسس مجمع حوزة مدرسي قم من طرف عدد

<sup>1</sup> إبراهيم الدسوقي، الثورة الإيرانية الجذور الأيديولوجية، (القاهرة: الزهراء للإعلامي العربي، 1988)، ص 48.

<sup>2</sup> منال الربيني، المرجع السابق، ص 35.

<sup>3</sup> ويلفرد بوختا، المرجع السابق، ص 27.

من رجال الدين البارزين في مدينة قم عام 1961 في أعقاب وفاة المرجع الكبير "اية الله السيد حسين بروجردي" وكان الهدف من إنشاء هذا المجمع هو تنظيم التعاليم الدينية في الحوزات العلمية، وتشكل حوزة قم ما يشبه حكومة الظل في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، من حيث مراقبتها لعمل رئيس الجمهورية وحكومته في الاعلام وباقي مؤسسات الدولة الأخرى، بحيث تحرص الحوزة على عدم تجاوز الخطوط الحمراء الدينية الشيعية وخصوصا في مسائل العقيدة وخاصة الامامة وولاية الفقيه وفي الحريات الفكرية والإعلامية و السلوك الاجتماعي للمواطنين<sup>1</sup>.

وقد اصبح للحوزة دورا فاعلا بعد تأسيس الجمهورية الإسلامية عام 1979، لدرجة انه أصبح لها دور في تعديل الدستور وتشريع القوانين وانتخاب مرشد الجمهورية الإسلامية ولي الفقيه، إذ أن عدد من أعضاء المجمع هم أعضاء في مجلس الخبراء وبالتالي فإن لهؤلاء اليد الطولى في اختيار اهم مركز سياسي في النظام الإيراني، كما ان لمراجع الشيعة والذين يشكلون حوزة قم سلاحا عالا متمثلا في الفتاوى التي تجيز أمرا أو تمنعه فهي اكثر فعالية من أي أمر آخر يطلقه جيشا بأكمله<sup>2</sup>، ويعزى سبب قوتها لهذه الدرجة في ايران الى الخلفية الدينية للنظام من جهة، إضافة إلى تحالفه مع الفئات الاجتماعية او المؤثرة تاريخيا سواء التجار او الفلاحين أو الصناعيين، حيث كانت المؤسسة الدينية هي التي تصوغ الاحكام والقوانين والسلوك التجاري والصناعي ومحددات النشاط الاجتماعي - الاقتصادي<sup>3</sup>.

إن تشكيلة معظم المؤسسات الدستورية في إيران والمبنية في معظمها على طابع التعيين والذي يشل الفقهاء مكن الحوزة من ان تكون المصدر الأول لتشكيل معظم مؤسسات النظام، وهو ما يعطي المؤسسة رغم صفتها غير الدستورية الدور المحوري في إيران، (فقد وجه مجمع مدرسي الحوزة العلمية في قم تحذيرات للرئيس الإيراني الحالي حسن روحاني بسبب إدلائه بتعليق حول ضرورة عدم فرض الالتزام الديني على المواطنين الإيرانيين بالقوة، إذ قال روحاني في 24 أيار/مايو 2014: " لا يمكن إرشاد الناس إلى اللجنة باستخدام القوة والسطو" واعتبر رجال الدين المحافظين هذه التصريحات بمثابة الدعوة إلى ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو ركن من أركان الدين عند الشيعة حيث رد اية الله المحافظ أحمد خاتمي، وهو خطيب للجمعة في طهران في 27 مايو 2014: "يقولون دعوا الناس وشأنهم ولا ترشدوهم إلى اللجنة بالقوة...هل هذا هو الحرص على تطبيق الدين؟... علينا

<sup>1</sup> هيثم مزاحم، الحوزة الدينية في قم بين المراجع والولاية: 2015/09/ http://arabiya.com.

<sup>2</sup> منال محمد احمد، دور القيادة السياسية في التحول من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية " التطبيق على الحالة الإيرانية" 1979-

2001، جامعة أسبوط، كلية العلوم التجارية، قسم العلوم السياسية، 2008، ص 153.

<sup>3</sup> منال الريني، المرجع السابق، ص 35.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

ان نحمي نظامنا الإسلامي...<sup>1</sup>، ويمكن إجمال الأسباب التي أهلت الحوزة الدينية لتبوا هذه المكانة في إيران فيما يلي:

- ✓ الطبيعة الدينية للنظام السياسي الإيراني المبني على فكرة الولي الفقيه.
- ✓ أنها المصدر المشكل لمختلف المؤسسات ذات البعد الاستراتيجي في النظام الإيراني كمؤسسة الولي الفقيه ومجلس الخبراء ومجمع تشخيص مصلحة النظام.
- ✓ الحوزة الدينية هي بمثابة المرجعية الدينية للمجتمع الإيراني ونظامه بمختلف أطره السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وما ينبغي التأكيد عليه هو ان سيطرة رجال الدين التقليديين والمحافظين على الحوزة الدينية في قم وتأثيرهم على مؤسسات الحكم الأخرى وضمنها المرشد ينع تطور الفكر السياسي الشيعي سواء اكان في جال العقيدة او الفقه وحتى السياسة، فالجمود ورفض التجديد والخوف من كل ما هو جديد من اهم ما يميز كبار رجال الدين في الحوزات الدينية الشيعية نظرا لتوجههم المحافظ والمتشدد.

### الفرع الثاني: معارضة خامنئي في قم:

إن من مفارقات التاريخ الساخرة أن تكون حوزة قم اليوم واحدة من أقوى معاقل مقاومة ادعاء أية الله خامنئي الحكم الفردي الديني المطلق<sup>2</sup>، فالحوزة الدينية وان كانت بمثابة خلفية للسلطة الحاكمة في إيران فإن هذا لا يعني أنها والسلطة والسياسة-الدينية وجهان لعملة واحدة، فعلى النقيض من ذلك نجد أنه وبالتحديد في حوزة قم توجد أكبر معارضة للمرشد الحالي، حيث ان معظم عارضي خامنئي هم من رجال الدين الشيعة.

وتتكون جماعة علماء الدين الأولى من العلماء المنصرفين عن السياسة الذين يرون في ولاية الفقيه استباقا لفكرة المهدي المحتجب منذ زمن طويل، ويرفضون فكرة القائد الممثل للمهدي المنتظر، ونجد من آيات الله العظمى المعارضين للفكرة: حسن طبطبائي القمي من مشهد، وعلي السيستاني من النجف، وصادق روحاني من قم وميرزا حسن حائري إخفائي من الكويت.... أما الجماعة الثانية فهي تتفق مع الجماعة الأولى في رفضها القاطع لولاية الفقيه وان كانت لا تؤيد الانسحاب الكامل من السياسة بل تسعى لان يكون لها حق النقض والاعتراض في المسائل التي لها أثر في الحياة السياسية والاجتماعية والدينية، وتذهب لأبعد ن ذلك في المطالبة بتأسيس مجلس

<sup>1</sup> هيثم مزاحم، المرجع السابق.

<sup>2</sup> ويلفرد بوختا، المرجع السابق، ص 117.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

فقهاء يتكون من أصحاب أعلى الدرجات العلمية الدينية لضمان الطابع الإسلامي للجمهورية، ومن أهم مؤيدي هذا الاتجاه في إيران هو آية الله العظمى السيد محمد شيرازي، أما الجماعة الثالثة فإنها تنتقد صراحة خامنئي وترى بإمكانية إجراء إصلاحات على مبدأ الولاية سواء بإصلاح المؤسسة نفسها، أو بإحلال شخص تراه أكثر أهلية محل المنصب الفعلي ومن أشد أنصار هذا التيار نجد: آية الله مصطفى الخقق الداماد في طهران، وأبو القاسم موسوي أردبيلي وأحمد أذري الفني في قم<sup>1</sup>.

غير أن أشد معارض ديني لمبدأ ولاية الفقيه هو رجل الدين "ضير الثورة آية الله العظمى حسين علي منتظري" والذي كان يمتاز بمكانة خاصة ضمن علماء الدين المنتقدين للنظام وقد توفي العام 2009، وتمثل معارضته في شخص خامنئي وعدم أهليته لتبوء المنصب، وكذلك في الية انتخابه أو تعيينه حيث يرى ضرورة أن يقوم الشعب بانتخاب المرشد و تجدر الإشارة الى ان هذه النقطة الأخيرة كانت السبب الرئيسي في عزل منتظري من منصبه كنائب للخميني والمرشح للولاية من بعده، فمنتظري يمتاز بأنه أكثر انفتاحا واتجاها نحو اليسار من خلال رفضه للبيئة الشيوعية للسلطة وكان يتجه نحو تعزيز العناصر الجمهورية في دستور 1979، ورغم وفاته إلا أن خطورة أفكاره على النظام تكمن في مناصري أفكاره ن رجال الدين والتيارات السياسية من أنصار اليسار الراديكالي، كما أن الجانب الخطير في المعارضة الدينية هو امتدادها لخارج إيران في شكل "السيستاني في العراق" و "إخفاني في الكويت" وهو ربما ما يشكل زعزعة لأهم عامل قوة في إيران بل و من شأنه التأثير على استقرار النظام وبالتالي التأثير على المشاريع الإيرانية في المنطقة .

عموما فإن السمة العامة للمعارضة الدينية هي أنه يمكن وصفها بالمعارضة الصامتة، فالصراع بين رجال الدين في إيران يمر في صمت خافت وكأن الأمر شبيه بالحرب الباردة، غير أن بروز هذا النوع من الصراعات للعلن من شأنه التأثير على الاستقرار الجزئي لجمهورية إيران الإسلامية، ولكن في الجهة المقابلة نجد أن الطابع المحافظي والمتشدد لهؤلاء العلماء صعب من عملية اختراقهم واستغلالهم لضرب إيران من الداخل.

### المطلب الثاني: التيارات والأحزاب السياسية.

تنقسم التيارات السياسية في إيران بناء على صراعها على السلطة إلى جناحين: معتدل وآخر محافظ، ويختلفان في أمور كثيرة منها سن القوانين وتفسير الفقه وبنود الدستور كما اختلفوا على الصلاحيات ومراكز النفوذ،

<sup>1</sup> ويلفريد بوختا، المرجع السابق، ص 121، 122.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

فالجنح المحافظ يمسك بمفاصل الدولة ومؤسساتها، بينما يمسك الجناح الإصلاحى بمقاعد البرلمان والوزارة والرئاسة حالياً، إضافة إلى فئة لا يستهان بها من المثقفين والطلاب وأساتذة الجامعات وعدد من رجال الدين ولكنه لم يمتلك السلطة المطلقة بسبب سيطرة المحافظين<sup>1</sup>، ويتجه الكثير من الباحثين في الشأن الإيراني إلى نفي وجود أحزاب سياسية على شاكلة الدول المتقدمة ولكنهم يؤكدون من جهة ثانية على وجود اجنحة أو تيارات سياسية فمعظمها وليدة الايمان بولاية الفقيه وتنافس داخل بناء سياسي واحد، الامر الذي صعب من مهمة إيجاد حل فاصل بينهما<sup>2</sup>، وبناء على هذا سنتناول التيارات السياسية ومدى تأثيرها في النظام الإيراني من خلال دراسة التيار الإصلاحى والمحافظي مع الإشارة الى الأحزاب المنضوية داخل كل تيار سياسي.

### الفرع الاول: التيار الاصلاحى، دعوة لدمقرطة النظام السياسي وترسيخ أسس الجمهورية.

برز التيار الاصلاحى مع البروز السياسي للرئيس الأسبق محمد خاتمي عام 1997، عند اجتماع مجموعة من القوى السياسية في إطار ما يسمى **بجبهة الثاني من خرداد**، الذي يضم مجموعة من الشخصيات المحافظة السابقة<sup>3</sup>، ويعد في أصله نسخة متطورة من التيار اليساري نحو ايدولوجية أكثر اعتدالا تؤكد على سيادة القانون والحريات الشخصية وتحسين العلاقات مع الغرب<sup>4</sup>.

وكما سبق وأشرنا فإن جبهة الثاني من خرداد تعتبر التجمع الاصلاحى الاكبر الذي يضم الكثير من الجماعات والجمعيات والاحزاب السياسية الناشطة، حيث يعتبرهم التيار الاصلاحى بمثابة ممثلين ومعبرين عن رغبات الشعب الايراني، بحيث تلعب دور حلقة الوصل بين الدولة والمجتمع، ومن اهم الاحزاب او التشكيلات ذات الطابع الاصلاحى نجد:

**جمعية روحانيون مبارز**: انفصلت هذه الجمعية في العام 1988 عن مجمع "روحانيت مبارز"، وكانت حليفا لحزب كوادر البناء منذ عام 1996، وقد بقي تحالفهما في إطار جبهة الثاني من خرداد حتى العام 2000 تحت مسمى **تجمع حزب الله**، وهي عبارة عن تجمع لرجال الدين الاقل تشددا، اما بالنسبة للقاعدة الشعبية لهذه الجمعية

<sup>1</sup> رياض نجيب الريس، مصاحف وسيوف إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية، (بيروت، رياض الريس للكتب والنشر 2000)، ص 19، 20.

<sup>2</sup> أمال الريني، المرجع السابق، ص 28.

<sup>3</sup> عيساوة أمينة، الدور الاقليمي لإيران في النظام الشرق الاوسطى بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير علوم سياسية جامعة باتنة، الجزائر 2010، ص 117.

<sup>4</sup> أمال الريني، المرجع السابق، ص 31.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

فغنها تشمل الطبقتين الوسطى والدنيا، ومعظم قيادات الحزب هي وليدة اليسار التقليدي، ويمكن تصنيفها عموماً بأنها تندرج ضمن إطار اليسار الإسلامي المعتدل.

**مكتب تحكيم الوحدة:** وهو أكبر تنظيم طلابي إيراني تأسس في العام 1979، في نفس عام الثورة الإسلامية، وقد تطور خطابه السياسي حيث كان مبني سابقاً على دعم الثورة لينتقل إلى التركيز على الحقوق والحريات العامة في إطار النظام الإسلامي وقد كان له الدور المحوري في وصول الإصلاحيين للرئاسة<sup>1</sup> 1997.

ومن أهم مطالب الحزب وتوجهاته السياسية هي إلغاء ولاية الفقيه وإقامة نظام ديمقراطي خارج سيطرة رجال الدين، أما التطور السياسي الأبرز في تاريخ الحزب هو رفضه نتائج رئاسيات 2009، واتهامه للنظام بالتزوير لصالح محمود أحمد نجاد وهو الأمر الذي دفع بالحزب نحو التقرب من جهة المشاركة الإسلامية ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية<sup>2</sup>، انتقل من خانة اليمين نحو اليسار ويعتبر أكثر الكيانات السياسية تنظيماً بفضل القيادة الجماعية ومن أهم رموزه: بهزاد نبوي، محسن أرمين وسعيد حجارين.

**مجمع محققي ومدرسي حوزة قم العلمية<sup>3</sup>:** يتشكل من مجموعة من رجال الدين والمحققين في الحوزة العلمية وقد أعلن تشكيله عقب فوز خاتمي بالرئاسة 1997، وقد تبني سياسة ترفع شعار الإصلاح والتغيير والاصولية الثورية الحقيقية، وانخرط في الفعاليات السياسية في المجال الإيراني وفي الحوزة العلمية في قم.

وتتوافق آراء المجمع إلى حد بعيد مع التيار الإصلاحية المعتدل وهي بمثابة خلفية دينية له، وقد برزت قوة هذا المجمع في معارضته لحكومة نجاد التاسعة.

**حزب مجاهدي الثورة الإسلامية:** تأسس هذا الحزب العام 1991، ودخل في تحالف مع التيار المحافظ في انتخابات مجلس الشورى الإسلامي الخامس 1996، ولكنه تحول بعد ذلك ليكون أحد القوى المشكلة لجبهة الثاني من خرداد وكان هذا الحزب قد تأسس العام 1979، برئاسة بهزاد نبوي الذي كان وزيراً للصناعة في الفترة 1982-1989، وتؤيد هذه المنظمة أو الحزب بشدة "خط الإمام" أي الخط السياسي الذي خطه الخميني،

<sup>1</sup> منال الريني، المرجع السابق، ص 32.

<sup>2</sup> تاريخ الزيارة: 2016/02/25. <http://www.qassimy.com/rb/archive/index.php/t-645338.html>

<sup>3</sup> فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 190/187.

ولكنها أصبحت أكثر انفتاحا في المسائل الاجتماعية والثقافية وهو ما دفع بها نحو التيار الليبرالي المنفتح بزعامة خاتمي<sup>1</sup>.

بالإضافة الى هذه الاحزاب والتي تشكل التيار الاصلاحى البارز توجد احزاب وتشكيلات أخرى على شاكلة حزب المشاركة بزعامة رضا خاتمي، وحزب كوادى الاعمار بزعامة كريا ستشي رئيس بلدية طهران السابق، ويتمحور هذا الحزب حول الشخصية النافذة في النظام الرئيس السابق والرئيس الحالي لمجمع تشخيص مصلحة النظام علي أكبر هاشمي رفسنجاني، وهناك ممثل مهم لليسار الاسلامي او ما يعرف بالتيار الاصلاحى هو المهندس مير حسين موسوي، رئيس الوزراء في الفترة 1981-1989، والذي لا ينتمي الى مجمع علماء الدين المناضلين ولا لمنظمة مجاهدي الثورة الاسلامية<sup>2</sup>، وقد لعب الرجل دورا بارزا في الما يعرف بالثورة الخضراء 2009 والتي تشكلت عقب رئاسيات 2009 والتي استطاع ان يشكل تهديدا للنظام السياسي غير ان هذا الاخير استطاع احتواء الوضع ووآد الثورة.

عموما يمكن القول ان التيار الاصلاحى نفسه يمكن تقسيمه الى قسمين<sup>3</sup>:

1. اتجاه اسلامي معتدل: والذي يدعوا لإعادة النظر في صلاحيات الولي الفقيه التي تحد من صلاحيات رئيس الجمهورية، وإعادة إصلاح النظام من خلال منح الصلاحيات الاكبر للمؤسسات المنتخبة.
2. اتجاه أكثر راديكالية: يذهب لحد التشكيك في أصل الدور الذي تلعبه الحكومة الاسلامية في فرض المعايير الدينية على الناس، وفي هذا الصدد يقول عبد الكريم سروش: (لا يوجد في الاسلام شكل ملزم من مؤسسات الدولة. وولاية الفقيه مؤسسة سياسية ليست مؤسسة دينية)، ومن اهم أنصار هذا التيار محمد رضا خاتمي وقد أكد في تصريحاته: أن رؤية المحافظين بان المرشد يجب ألا يخضع للمساءلة إلا من الله، تساوي الديكتاتورية... وإن المضي في هذا الحكم ليس من الاسلام<sup>4</sup>.

مما سبق نجد ان التيار الاصلاحى في ايران يمثل تيار المعارضة المرتكزة في داخل النظام والتي ليس بمقدورها او لنقل ليس من اهدافها تغيير بنية النظام طبعا في حال استثناء التيار الراديكالي في الجناح الاصلاحى، إضافة الى سبب اخر وهو عدم قدرتها على السيطرة على مؤسسات النظام الفاعلة، غير ان التطورات الاخيرة على المستوى

<sup>1</sup> ويلفرد بوختا، المرجع السابق، ص 39.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 31.

<sup>3</sup> عيساوة أمينة، المرجع السابق، ص 118.

<sup>4</sup> طلال عتريسي، إيران التاريخ والواقع المعاصر، (أبو ظبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2012)، ص 32-33.

الاقليمي والدولي بالنسبة لإيران مهدت الطريق للإصلاحيين للعودة بقوة في مؤسسات الدولة على غرار مؤسسة الرئاسة 2014، ومجلسي الشورى والخبراء 2016، إضافة الى الاتفاق النووي والذي تم تحقيقه في ظل وجود الإصلاحيين في الحكم مما يوحي على ان التيار الاصلاحى بدأ يكتسب شعبية داخل ايران خاصة في ظل اعتماده على مقاربة اقتصادية في معظم تحركاته السياسية، كما ان العامل الابرز في قوة الاصلاحيين هو بروز دعم من مرجعيات قم الدينية إضافة الى وجود نخبة من القيادات السياسية التي تتزعم هذا التيار على غرار الرئيس الحالي حسن روحاني.

### الفرع الثاني: التيار المحافظ، دعوة للعودة لمبادئ الثورة الاسلامية.

يعتبر التيار المحافظ من أبرز التيارات السياسية في إيران منذ الثورة، من خلال الافكار التي يحملها، والتي تسعى لزيادة تأثير المؤسسة الدينية وعلى رأسها المرشد، وجاءت التسمية بعد ان أطلقت الحركة الاصلاحية السابقة الجناح المنافس لها باسم المحافظين ويعتبر هذا التيار المنافس الابرز للإصلاحيين وقد ازدادت شوكته بعد وصول الرئيس نجاد للسلطة في 2005<sup>1</sup>، كما ان قوة الحرس الثوري وتنامي دوره داخل النظام منح قوة إضافية للتيار المحافظ.

ويعتبر هذا التيار الافكار الاصلاحية انقلابا ثقافيا وفكريا على قيم الثورة الاسلامية ويتهمه بالعمل لصالح الغرب وخاصة الولايات المتحدة الامريكية، فالثورة الاسلامية بالنسبة للمحافظين تتكامل وتتطور وهي التجربة العالمية الاولى التي نجحت في ترجمة العلاقة بين الديمقراطية والثورة ويقول حجة الاسلام محسن غرومان: "إن الحرية التي يدعوا لها خاتمي هي التي تنتهي إلى الحريات الغربية، والغالبية ليست معيارا للشرعية، لان التاريخ قد أثبت ان الامة قد تخطأ أحيانا"<sup>2</sup>، فموقع المرشد والتشبيث بولاية الفقيه وقيم الثورة والعداء للغرب أهم ميزات الجانب المحافظ في ايران، وتنضوي في هذا التيار عديد التشكيلات والاحزاب السياسية اهمها:

### رابطة علماء الدين المناضلين: "مجمع روحانيت مبارز".

تعد هذه الرابطة الجماعة الاقوى داخل تيار اليمين التقليدي، والتي يعد المرشد الحالي علي خامنئي ورئيس البرلمان الاسبق علي أكبر ناطق نوري من بين أبرز أعضائها<sup>3</sup>، وقد تأسست في ستينات القرن الماضي وأصبحت تحت مظلة الحزب الجمهوري بعد الثورة، وقد تعرضت للانشقاقين بازين، الاول نجم عنه ظهور تكتل روحانيون مبارز

<sup>1</sup> منصور حسن العتيبي، السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2008، (دبي: مركز الخليج للابحاث، 2008)، ص 34.

<sup>2</sup> عيساوة أمينة، المرجع السابق، ص 118.

<sup>3</sup> ويلفرد بوختا، المرجع السابق، ص 34.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

الإصلاح الذي سبق وأشرنا إليه، والثاني تشكل عنه حزب كوادر البناء ذو التوجه الإصلاحي كذلك، وقد احتل المجمع صدارة المشهد السياسي الإيراني حتى التسعينات حيث تعرض لانشقاقات سياسية زعزعة من مكانته<sup>1</sup>.

وتكمن قوة هذا التجمع في أن معظم أعضائه هم الأكثر تأثيراً في إيران بحكم انتمائهم للمؤسسات الأكثر تأثيراً في النظام على غرار مجلس صيانة الدستور ومجلس الخبراء نظراً لأهمية هذين المجلسين في إصدار القوانين بالنسبة للأول و اختيار المرشد بالنسبة للثاني، إضافة إلى أن معظم رجال الدين في حوزة قم ينتمون ويؤيدون هذه الرابطة وبالتالي فإن قوة الحوزة وتأثيرها يصب في صالح الرابطة وبالتالي في صالح التيار المحافظ بشكل عام، وتصر الرابطة على ضرورة الحفاظ على أسلامية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكذلك مبدأ الحكومة الإسلامية ودور رجال الدين في الحكم.

ما يجب التأكيد عليه أن سيطرة التيار المحافظ على المشهد السياسي الإيراني يرجع فيه الفضل بالدرجة الأولى لهذه الرابطة والتي استطاعت بناء تحالف يجمع بين رجال الدين والسلطة السياسية وتقويته بدعم الحرس الثوري كجناح عسكري مؤيد للأفكار المحافظة في إيران، وهو ما تأكده التجربة السياسية التي عاشتها إيران في أنه طوال فترة حكم الجناح المحافظ زاد تغلغل رجال الدين في الحكم إضافة إلى مواصلة العمل الأيديولوجي تجاه الخارج أو الفضاء الإقليمي فيما يعرف بمبدأ تصدير الثورة الإسلامية، إضافة إلى تردد عبارة الموت لأمريكا والتي طالما اعتبرت شعاراً للتيار المحافظ خاصة اليميني التقليدي ممثلاً في رابطة علماء الدين المناضلين. وتعد روحانيات حزباً فئوياً مقصور الانضمام إليه على فئة محددة من رجال الدين الذين بلغوا مرتبة معينة من الاجتهاد والفقهاء<sup>2</sup>.

حزب المؤتلفة الإسلامية: في النظام الأساسي للحزب لا توجد أي رغبة أو إشارة في السعي نحو تولي السلطة بل تتم الإشارة إلى الرغبة في القيام بالواجب الشرعي على أساس رأي مراجع الدين، وولي أمر المسلمين بغية خدمة نظام الجمهورية ومصالح الشعب الإيراني، ويحتل الحزب موقعا مهما داخل التيار الأصولي / المحافظ من خلال قيامه بدور تنسيقي بين أكثر من عشرة أحزاب وتشكيلات سياسية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مثال الريني، المرجع السابق، ص 29.

<sup>2</sup> أحمد منيسي، الانتخابات التشريعية في إيران، مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الإصلاحي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية 2005)، ص 68.

<sup>3</sup> فاطمة الصمادي، المرجع السابق، ص 109.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

يؤيد الحزب المرشد بشدة ويشار الى ان اعضاء الحزب قد تبوؤوا مناصب مهمة في حكومة رفسنجاني تبني القاعدة الاجتماعية للحزب على التجار والمتدينين ورؤساء الهيئات الدينية في بازار طهران ناهيك عن طبقات الشعب الفقيرة بجنوب العصمة طهران ووسطها والمناطق المحيطة بالبازار ويتخذ الحزب من صحيفة شما ناطقا رسميا له<sup>1</sup>.

**مجتمع مدرسي حوزة قم العلمية:** واحد من أكثر التشكيلات الدينية تأثيرا ونفوذًا في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بحكم أن نشاطه يعود الى تاريخ طويل وممتد لمرحلة ما قبل الثورة الإسلامية<sup>2</sup>، ويمكن اعتبار تأثيره بمثابة تأثير الحوزة العلمية بشكل عام في النظام الإيراني، ويعتبر مجتمع مدرسي قم وتجمع روحانيات بمثابة الاب الروحي للتيار المحافظ في إيران.

**حزب الله:** يرجع تاريخ ميلاده لسنة 1993، غير انه حصل على مشروعية العمل السياسية حتى 1995، تحت مسمى المؤسسة الثقافية لحزب الله، ويضم في صفوفه التيار الأكثر تشددا فيما كان يعرف بالحزب الجمهوري الإسلامي لذا فان آراؤه هي الأكثر تشددا بين جناح المحافظين، ويرتكز الحزب على الطبقات الفقيرة، كما يمتاز بأنه تعبير عن التيار الأصولي ويعد الأكثر معارضة لسياسة الانفتاح وسياسة الخصخصة<sup>3</sup>.

إضافة الى التقسيم الثنائي للتيارات السياسية في إيران هناك من يعتمد تقسيم اخر للتيارات الحزبية في إيران من خلال أربع مجموعات وهي<sup>4</sup>:

1. اليمين الراديكالي المرتبط بالحكومة.

2. اليمين التقليدي وهم المعارضين للحكومة.

3. الاصلاحيين الوسطيين.

4. الاصلاحيين الراديكاليين.

وقد برز هذا التقسيم كانعكاس للانتخابات الرئاسية لسنة 2005، بعد الصراع الذي شهده البيت المحافظ نفسه والذي تجلّى في الصراع بين المرشد والحرس الثوري من جهة ومؤسسة الرئاسة وبعض رجال الدين المتشددين من جهة ثانية. عموما يمكن تفسير الصراع بين التيارين المحافظ والاصلاحي على انه صراع حول طبيعة الجمهورية بين التأكيد على تفعيل المكون الجمهوري بالنسبة للتيار الاصلاحي إضافة الى ضبط المكون الديني، من خلال تعزيز

<sup>1</sup> منال الريني، المرجع السابق، ص 29-30.

<sup>2</sup> فاطمة الصمادي، المرجع السابق، ص 96.

<sup>3</sup> أحمد منيسي، المرجع السابق، ص 68.

<sup>4</sup> عيساوة أمينة، المرجع السابق، ص 118.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

مكانة المؤسسات المنتخبة خاصة الرئاسة ومجلس الشورى اما المكون الديني فيتجلى في ضبط صلاحيات الولي الفقيه<sup>1</sup>، ما يمكن الخلاص إليه من خلال قراءة المشهد السياسي الإيراني أن ثمة جناحين أو أكثر يحكمان النظام الإيراني، رغم اختلاف روافدهما الشعبية<sup>2</sup>.

جدول : يوضح الفرق بين الفكر الاصلاحى والمحافظ في إيران.

المحافظون	الإصلاحيون
<p>__ استخدام المصطلحات القرآنية مثل: حزب الله، الاستكبار العالمي، المستضعفون، الشيطان الأكبر، ولاية الفقيه، الإمامة...                  __ التأكيد على الشعارات الإيديولوجية مثل الموت لأمریکا                  __ الاعتماد بمقولة الغزو الثقافي                  __ رفض نمط الحياة الغربية وحفظ الثقافة الإسلامية                  __ منع الفساد الاجتماعي بضبط الحجاب ومنع الاختلاط ومنع الفضائيات                  __ حفظ النظام من خلال تقنين حرية الصحافة وضبط الإعلام                  __ استخدام ثنائية الشيعة والسنة</p>	<p>استخدام المصطلحات الحديثة مثل: المجتمع المدني، حوار الحضارات، الديمقراطية                  __ رفض الشعارات الإيديولوجية مثل: الموت لأمریکا                  __ لا قدسية لموقع المرشد، ودعوة إلى تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية وإلى أولوية الشعب على الولي الفقيه                  __ الاعتقاد بالتفاعل الثقافي مع العالم                  __ الاعتماد على جوانب ايجابية في الحضارة الغربية بما في ذلك الحضارة الأمريكية                  __ إطلاق الحريات الشخصية و استخدام الصحون اللاصقة (الفضائيات) وحرية الصحافة و السينما                  __ الدعوة إلى فصل الدين عن السياسة</p>

مصدر/طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية (بيروت: دار الساقي،

2006)، ص 35

<sup>1</sup> نيفين مسعد، "إيران... إلى أين" مجلة المستقبل العربي، العدد 365، لبنان، جويلية 2009، ص 30.

<sup>2</sup> الإصلاحيين والمحافظين من يحمل عمارة الفقيه، <http://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?id=2894> تاريخ الاطلاع:

.2016/05/10

### المطلب الثالث: المجتمع المدني الإيراني.

في إيران ثلاث قوى اجتماعية تمثل المجتمع الإيراني وهي: الحركة الطلابية، والحركة النسوية إضافة إلى طبقة النخبة والمتقنين<sup>1</sup>، ويمكن تقسيم المجتمع المدني الإيراني إلى ثلاثة تنظيمات كبرى وهي:

### الفرع الأول: القوى الاقتصادية.

في إيران هناك قوتان اقتصاديتان لهما تأثيرا في طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في إيران بشكل عام، ومن أوجه التشابه بينهما أنهما تحسبان على التيار المحافظ بشكل عام والمرشد بشكل خاص، وهذان المؤسساتان هما التجار أو ما يعرف في إيران بالبازار والمؤسسات الخيرية، ويتزعم حزب المؤتلفة المحافظ العلاقة بينهما فالبازار أصل وجودها يعود للخميني، الذي أراد لها أن تتصرف في أموال الشاه من خلال توزيعها على أسر الشهداء والأرامل وشهداء حرب العراق<sup>2</sup>، ويمكن الحديث عنهما:

البازار: البازارين هو التعبير الشائع المشتق من اللغة الفارسية للدلالة على التجار الكبار، وسيطرون على حوالي 75% من التجارة الداخلية الإيرانية، وحوالي نصف الواردات، كما يقومون بدور أساسي في عملية الاقتراض، والأهم من هذا كله أنهم يضعون أيديهم على القرارات الاقتصادية، مما يفسر حرصهم على الوزارات التقليدية مثل وزارة التجارة<sup>3</sup>.

وكما سبق وأشرنا فإن البازار هو تعبير عن امتداد التيار المحافظ وسطوته على الجانب الاقتصادي في إيران نظرا للدور الذي تلعبه مؤسسة البازار في استمرار سلطة المحافظين خاصة من خلال التحالف بينهما، على اعتبار أن المحافظين يسيطرون على مؤسسات استراتيجية تعنى بتحديد التوجهات الاقتصادية وسن القوانين خاصة مجلس صيانة الدستور، ومن الذين أكدوا على قوة البازار رجل الدين أية الله مطهري، الذي قال: " إذا أردنا حوزة نقية فلنقطع العلاقة بين رجال الدين والبازارين".

<sup>1</sup> Farhed KHOSROKHAVAR, *l'Iran, la démocratie et la nouvelle citoyenneté*. Presses Universitaires de France.

<http://www.cairn.info/articl>.

<sup>2</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران، مرجع سبق ذكره، ص 146.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 147.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

فالبازار عبارة عن تنظيم قانوني لا يخضع لسيطرة الدولة ولكنه في نفس الوقت امتداد لسلطوتها في الجانب الاقتصادي على اعتبار ان معظم التجار الكبار في الاصل لهم خلفية دينية محافظة تعزز بمبادئ الثورة الاسلامية وقيم المجتمع الايراني.

**المؤسسات الخيرية:** لهذه المؤسسات تاريخ طويل في إيران، الا ان شهرتها اتسعت بعد الثورة الاسلامية، نظرا لزيادة اعمالها ورأسمالها، من خلال الاستيلاء على اموال واملاك النظام الملكي السابق ومصادرتها لصالح النظام الجديد، والمؤسسات الخيرية هي مؤسسات غير حكومية وغير ربحية وتمارس نشاطها بحرية ومعفاة من الضرائب، ويقوم المرشد الاعلى بتعيين مدراء هذه المؤسسات ومهتما الرئيسية هي تقديم المساعدات الخيرية<sup>1</sup>، ومن أبرز هذه المؤسسات:

**مؤسسة المستضعفين:** تأسست عام 1979، وقد حلت محل مؤسسة بهلوي، بعد الاستحواذ على اموال هذه الاخيرة والمقدرة ب 3ملايير دولار، وتعتبر ثاني أكبر مؤسسة في إيران بعد شركة النفط الوطنية، كما انها من ركائز النظام الايراني، بحكم امكانياتها المادية وتأثيرها على القرارات السياسية<sup>2</sup>.

**مؤسسة الشهيد:** من خلال اسمها يتجلى انها وجدت في الاصل لإعانة اسر شهداء الثورة الايرانية ثم قتلى حرب العراق، وكان على راسها لفترة طويلة مهدي كروي وهي كيان اقتصادي ضخم، يتداخل نشاطها احيانا مع مؤسسة المستضعفين، غير ان نشاطها يمتد خارج إيران حيث تتمتع بوجود 16 مركزا كبيرا ومدرسة في حوالي 18 دولة<sup>3</sup>، بمعنى انها تعنى بمهمة داخلية والمرتبطة بإغاثة اسر الشهداء ومهمة خارجية تتمثل اساسا في نقل الايديولوجية الايرانية نحو الخارج وبشكل خاص في الدول التي تمارس فيها النشاط الانساني.

**مؤسسة الامام الرضا:** وهي مؤسسة خيرية تدير ضريح الامام الرضا والممتلكات والاموال الخاصة بالامام من الهدايا والندور<sup>4</sup>، وتستمد اهميتها وقوتها من ضخامة ميزانيتها (لا توجد معلومات عنها)، والتي تمولها زيارات ملايين الحجيج من الشيعة كل عام، ويوجد على راس هذه المؤسسة عباس واعظ طبسي، أحد رجال خامنئي المقربين والذي يستمد من موقعه هذا نفوذا يفوق بما لا يقارن عمدة مدينة مشهد نفسه<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> محمد عباس ناجي، **من يحكم إيران؟ "التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران"** دراسات مترجمة، العدد 25، القاهرة، المركز الدولي

للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2002، ص 11.

<sup>2</sup> حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 172.

<sup>3</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق، ص 151.

<sup>4</sup> محمد عباس ناجي، المرجع السابق، ص 12.

<sup>5</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق، 152.

## الفصل الثاني: المرشد الأعلى ومؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران.

مؤسسة الإسكان: ومهمتها توفير السكن للعوائل الإيرانية الفقيرة، وخاصة الذين تضرروا من الحكم الملكي، أو ضحايا أعمال الحرب والكوارث الطبيعية، ولقد أنشأت عدد من الدور والمجمعات في مختلف مناطق إيران، وقدمت القروض للأفراد والشركات لبناء المساكن، وتمتلك كادر هندسي يضم العديد من الفنيين والمهندسين من كان لهم دور في الحرب العراقية الإيرانية، وكانوا بمثابة كادر هندسي للحرس الثوري<sup>1</sup>.

ما يجب التأكيد عليه في الأخير أن هذه المؤسسات تساهم في تدعيم معالم النظام السياسي الإيراني من خلال توسيع مجال المستفيدين من خدماته، خاصة الفئات الفقيرة والمحرومة، وفي الجهة المقابلة نجدها تسهم في سيطرة رجال الدين من خلال اشراف هذه الفئة الأخيرة على المؤسسات الخيرية خاصة وان المرشد هو من يعين معظم مدراء هذه المؤسسة، كما أن هذه المؤسسات تسهم في تدعيم المؤسسات الدستورية في النظام الإيراني على غرار المؤسسات الأمنية والعسكرية.

الفرع الثاني: الحركة الطلابية والشبابية: يمثل الطلاب والشباب قوة كبيرة في إيران وذلك لارتفاع نسبتهم بين السكان وان لهم تأثيرا في الحياة السياسية، ويرجع تاريخ اول تعبير للحركة الاحتجاجية عام 1953 عندما تظاهر طلاب جامعة طهران ضد حكومة الجنرال (فضل الله زاهدي) التي جاءت عقب الانقلاب العسكري على حكومة مصدق<sup>2</sup>.

وبعد نجاح الثورة الإسلامية أوليت النخبة الطلابية والشبابية اهتماما كبيرا من طرف النظام السياسي، نظرا لإدراك هذا الأخير لأهمية الطبقة المثقفة في تعزيز قوة النظام، من خلال إعادة تنظيمهم وفق ما يتلاءم مع مقومات النظام الجديد من أجل الوقوف كسد منيع ضد وصول الأفكار اليسارية الى المؤسسات التعليمية فالمهمة الأساسية التي توكل للتنظيمات الطلابية في هذا المجال هي الحفاظ على الأيديولوجية السياسية للنظام، من خلال المناهج التعليمية التي ترسخ أفكار النظام السياسي وايدولوجيته، لأجل هذا الغرض تم إنشاء مكتب تحكيم الوحدة وهو تجمع لاتحادات الطلبة والمعلمين والمهندسين ويقوم بتنسيق مواقفهم وازاءهم السياسية، ومن اهم الأهداف التي نجحت في تحقيقها هي:

✓ إصدار قانون في 5 أوت 1999 يتضمن تسبب رفض المترشحين للانتخابات.

✓ حق المرفوضين للاستئناف أمام المحكمة العليا.

<sup>1</sup> كينيث كاتزمان، الحرس الثوري نشأته وتكوينه ودوره، (دبي، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية)، ص 64-65.

<sup>2</sup> حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 177.

✓ النجاح في تغيير بعض القيادات الأمنية في طهران ومنع دخول قوات الأمن للحرم الجامعي.<sup>1</sup>

ويمكن القول ان الحركة الطلابية في إيران في الوقت الحالي لا تملك تأثيرا بارزا على النظام السياسي، ولكن مستقبلا يمكن القول ان دورها سيكون محوريا، وقد تجلت هذه الحقيقة بعد الانتخابات الرئاسية 2009، والتي أدت الى ما يعرف بالثورة الخضراء الراضية للنتائج بدعوى التزوير وامتازت هذه الحركة بان معظم مسانديها من الطلبة مما يوحي بأن الحركة الطلابية سيكون لها دورا مؤثرا في أي تغيير سياسي في النظام الإيراني. وقد وضعت مشاركة الطلبة في الحركة الاحتجاجية النظام في وضع حرج اهتزت معه مشروعيته خاصة بعد قيامه بانتهاكات كبيرة في حقوق الانسان والاعتداءات على المتظاهرين.

### الفرع الثالث: الصحافة والاعلام ووسائل الاتصال.

تلعب الصحافة او الاعلام دورا بارزا في أي نظام سياسي بحكم الدور الذي يلعبه الاعلام في مراقبة الحكومة وتوعية المواطن تجاه بيئته السياسية، لأجل ذلك يعرف الإعلام بالسلطة الرابعة.

وفي إيران لعبت الصحافة دورا مهما في الحركات الثورية الإيرانية بداية بالحركة الدستورية عند مشاركتها في حشد الاضطرابات في البلاد وبعد الثورة الإيرانية حدث تغير ملموس في الصحافة الإيرانية من حيث الإطار القانوني للعمل الصحفي بعد ان نص الدستور الإيراني على حرية الصحافة في إطار عدم المساس بالقواعد الإسلامية والحقوق العامة<sup>2</sup>، وقد مرت الصحافة الإيرانية بمرحلتين هما:

**المرحلة الأولى:** وهي وليدة الثورة الإسلامية، واستمرت لفترة الحرب مع العراق، وأهم ميزاتها الرقابة الشديدة على المادة الإعلامية.

**المرحلة الثانية:** بدأت بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية، حيث شهدت بعض التطورات من خلال إلغاء بعض المؤسسات الرقابية على غرار مجلس إعلام الحرب<sup>3</sup>.

وتعتبر الفترة من 1997 الفترة الذهبية للإعلام الإيراني بحكم الطفرة التي شهدتها بفضل وصول التيار الإصلاحية للحكم في نفس السنة خاصة في ظل تأكيد الاصلاحين على هوية مستقلة للإعلام حيث يقول الرئيس الأسبق

<sup>1</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران، المرجع السابق، ص 172.

<sup>2</sup> دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة (24).

<sup>3</sup> حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 175.

محمد خاتمي: " إذا أردنا أن نحصنا أنفسنا علينا ان نبني تقنيات الاتصال والاعلام بالمستوى في العالم..."<sup>1</sup>، وتكمن أهمية الاعلام في ايران في أنه يعتبر وسطا للصراع بين الجناح الإصلاحى ونظيره المحافظ حيث يحاول كل تيار ان يكسب معركة الاعلام بحكم أن من يكسب الحرب الإعلامية يكون بمقدوره تحقيق نتائج ملموسة في الواقع خاصة عندما يتعلق الامر بالانتخابات، فالصحافة تعتبر الميدان الرئيسي للصراع بينهما من خلال رغبة التيار الإصلاحى بجعلها مستقلة وأكثر انفتاحا خدمة للأفكار التي يتبناها فيما يستغل التيار المحافظ موقعه في السلطة وسيطرته على السلطة القضائية لمجابهة الصحف المحسوب على التيار الإصلاحى من خلال غلق وحلها بأوامر قضائية<sup>2</sup>.

خلاصة القول ان الصحافة في إيران بقدر ما تعتبر عنصرا مؤثرا في الساحة السياسية من خلال اعتبارها أداة لسيطرة النظام وتعزيز سطوته من جهة، فإنها تعتبر بالجهة المقابلة آلية من آليات التيار الإصلاحى لمجابهة المحافظين والتعبير عن أهدافها وتوجهاته الإصلاحية والأكثر من ذلك انها تعتبر التحدي الأبرز الذي يواجه النظام من خلال حرية الصحافة وما يثار في هذه القضية ن طرف الغرب من خلال ما يضمرة من اتهامات للنظام بالتضييق على الصحافة وممارسة العمل الصحفى.

إضافة الى القوى المجتمعية السالفة الذكر هناك من يتحدث عن المرأة او التنظيمات النسوية كعنصر بارز ومؤثر في الفعاليات السياسية الإيرانية بحكم أن تأثير هذه التنظيمات ينصب على شق معين وهو مجال سياسات النظام تجاه المرأة وهو ما أتاح لها حضورا نسبيا في مجلس الشورى وبعض اللجان الفنية داخل البرلمان الإيراني.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد خاتمي، الديمقراطية وحاكمية الامة، ترجمة سرمد الطائي، (دمشق: دار الفكر، 2003)، ص 12، 13.

<sup>2</sup> منال الربيني، المرجع السابق، ص 37.

<sup>3</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران، مرجع سبق ذكره، ص 175-176.

# الفصل الثالث

التحديات التي تواجه دور المرشد الأعلى في عملية صناعة  
القرار السياسي

الفصل الثالث: التحديات التي تواجه المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي.

بعد دراستنا للنظام السياسي الإيراني بشقيه الرسمي وغير الرسمي، سنتطرق في الفصل الأخير من دراستنا لطبيعة دور مؤسسة الولي الفقيه أو المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي الإيراني، وأبرز التحديات التي يواجهها.

وتقوم دراستنا في هذا الفصل على مبحثين اثنين، سنتناول في الأول نماذج لأهم القرارات ذات البعد الاستراتيجي والتي ساهم المرشد في بلورتها، أما المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى دراسة العوامل المؤيدة لدور الولي الفقيه وكذا الرهانات والصعوبات التي تعترضه، إضافة إلى محاولة منا لدراسة المتغيرات المتحكمة في تحديد ملامح المرشد الأعلى المستقبلي للجمهورية الإسلامية الإيرانية من خلال دراسة الشخصيات الأقرب للمنصب والفرص المتاحة أمامها.

المبحث الأول: القرارات السياسية المرتبطة بالأمن القومي والسياسة الخارجية الإيرانية.

المطلب الأول: القرارات الاستراتيجية المرتبطة بالملف النووي الإيراني.

يجسد الملف النووي طموح إيران إلى لعب دور إقليمي، في مرحلة فارقة من تاريخ المنطقة الحديث، إذ يختصر تاريخ مواجهة إيران للغرب، فقد عاصرت إيران تغيرات جيوسياسية عميقة في جوارها الإقليمي خلال فترة زمنية قصيرة (ميلاد الجمهوريات المستقلة واحتلال العراق وأفغانستان) مما شكل تغيرات جذرية في بنية النظام الإقليمي<sup>1</sup>، ويعتبر الملف النووي الإيراني ملفاً محورياً في إيران كما ان القرار الفاضلي بتخصيب اليورانيوم يحظى بأهمية استراتيجية بحكم خلفياته وتداعياته، وسنحاول في هذه الجزئية دراسة الملف النووي الإيراني، للإجابة على التساؤل التالي: من يصنع القرار النووي الإيراني؟

**الفرع الأول: تاريخ البرنامج النووي الإيراني:** يعود التاريخ النووي الإيراني لعام 1960 حيث كانت إيران ذات علاقة قوية وطيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية ففي غضون 1960 وبمساعدة أمريكية أنشأ شاه إيران محمد رضا بهلوي منظمة الطاقة النووية الإيرانية ومركز طهران للبحوث النووية، ولكنه أخذ الدور البحثي المطلوب حتى عام 1967 عندما تم إلحاقه بجامعة طهران وأشرفت عليه المنظمة السالفة الذكر، وبناءً على العلاقة الجيدة مع واشنطن أهدت الولايات المتحدة الأمريكية إيران مفاعلاً صغيراً بقدرة 5 ميغاواط لأغراض البحث وكان له القدرة على إنتاج 200 غرام من البلوتونيوم سنوياً<sup>2</sup>، وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران وإعلان الجمهورية الإسلامية أعلن الامام الخميني بان امتلاك القنبلة النووية محرم شرعاً فأوقف المشروع النووي الإيراني، ثم ما لبث أن أحياء من جديد عام 1984 بعد شراء كميات كبيرة من ديو كسيد اليورانيوم من الأرجنتين<sup>3</sup>، عقب انهيار الاتحاد السوفياتي واندلاع حرب الخليج الثانية تغيرت موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي عزز الطموحات الإيرانية لتكون قوة إقليمية في المنطقة، فعملت على استقطاب علماء الذرة من الجمهوريات السوفياتية وتكثيف التعاون مع الصين وروسيا وتمكنت من الحصول على مفاعل نووي تجريبي من الصين، والأكثر من ذلك أنها أبرمت صفقة بقيمة 780

<sup>1</sup> مصطفى اللباد، صناعة القرار النووي الإيراني: <http://albainah.net/index.aspx?Function=Author&id=1216&lang>، تاريخ الاطلاع: 2015/11/14.

<sup>2</sup> Paul K. Kerr, *Iran s Nuclear Program*: statuts, Congressional Research service, 2009, p 12.

<sup>3</sup> صناعة واتخاذ القرار في السياسة الخارجية الإيرانية، -<http://infernalakarim.skyrock.com/28103878-poted-on-2010-03-10.html> تاريخ الاطلاع: 2016/01/30.

## الفصل الثالث: التحديات التي تواجه المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي.

مليون دولار مع روسيا لإتمام بناء مفاعل "بوشهر"<sup>1</sup>، نخلص من هذا الى ان السعي نحو امتلاك التكنولوجيا النووية ليس حكرا على ايران الإسلامية بل هو ممتد لإيران ما قبل الثورة، بمعنى ان المشروع النووي الإيراني يرتبط بقيم الدولة الإيرانية وطموحها لتجسيد فكرة إحياء الإرث الفارسي - الصفوي.

**الفرع الثاني: دوافع وأبعاد تخصيب اليورانيوم الإيراني:** لا شك في أن اتجاه إيران نحو تخصيب اليورانيوم هو خطوة جريئة لها ما يبررها من دوافع وأسباب ويمكن إجمال أهمها فيما يلي:

**السلح النووي الإسرائيلي:** أول دافع إيراني، هو امتلاك إسرائيل لترسانة نووية ضخمة تقدر ما بين 200/150<sup>2</sup> راس نووي وبالتالي فإنها تتمتع بتفوق استراتيجي ومعنوي في الساحة الإقليمية، وبحكم العلاقات المتوترة بينهما فإن إيران ترى ضرورة امتلاك القدرة العسكرية النووية لمواجهة أي طموح إسرائيلي في مواجهة او توجيه ضربة عسكرية لإيران.

**الوجود العسكري الأمريكي في الخليج والمنطقة:** فالقواعد الأمريكية المنتشرة في الخليج العربي لحماية دول الخليج من أي اعتداء إيراني، كما أن التواجد الأمريكي على الحدود الإيرانية في أفغانستان والعراق يشكل تهديدا صريحا من واشنطن لطهران، مما دفع بغيران لضرورة امتلاك قدرات عسكرية رادعة.

**الطموح الإقليمي الإيراني:** سبق وأن تحدثنا على أن إيران اقليميا تصبو نحو لعب دور إقليمي أكثر محورية، من خلال تصدير الثورة في فضائها الجيو سياسي، وبالتأكيد فإن الدولة الرائدة تحتاج لتفوق على جميع المستويات ويعد التفوق الاستراتيجي في القدرات العسكرية غير التقليدية الضامن الرئيسي نحو لعب دور أكثر إقليمية، فبعد حرب الخليج الأولى والثانية أجبرت القيادة الإيرانية على إيجاد عوامل أخرى للتأثير في المنطقة، من خلال البحث عن طرق أخرى لتصدير الثورة<sup>3</sup>

وتبرز أسباب داخلية ترتبط بتزايد الضغط الداخلي من أجل خلق فرص جديدة للتعاون مع أمريكا (التظاهرات الطلابية آخرها عام 2006 في جامعة طهران، إضافة إلى مطالبة 154 عضو في البرلمان الإيراني 7 ماي 2003

<sup>1</sup> مهداوي عبد القادر، الاستخدام السلمي للطاقة النووية بين حق الشعوب في التنمية ومتطلبات الامن الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2013/2014، ص 307.

<sup>2</sup> عبد الوهاب لوصيف، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر 2012/2013، ص 74/72.

<sup>3</sup> Henner Furtig, Iran and Arab Spring: Between Expectations and Disillusion, GIGA, November 2013, p07.

## الفصل الثالث: التحديات التي تواجه المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي.

باعتماد دبلوماسية فاعلة للتعاون مع أمريكا) دفع بالنظام نحو طرح الملف النووي كنقطة خلاف مع واشنطن<sup>1</sup>، وهو ما يدفع بالنظام إلى التركيز على البرنامج النووي الإيراني كعامل وحدة للتيارات الداخلية وكنقطة قوة لمواجهة التحديات الخارجية المتمثلة في ضرورة تجسيد المشروع الفارسي على أرض الواقع.

أما بالنسبة للأبعاد الاستراتيجية والتي يسعى النظام الإيراني لتحقيقها من خلال قرار تخصيب اليورانيوم فهي كالتالي<sup>2</sup>:

1. التعاون مع المنظمة الدولية للطاقة الذرية والسعي لبناء الثقة مع المجتمع الدولي.
2. تحدي إسرائيل من ضرب المنشآت النووية الإيرانية من خلال امتلاك وسائل رد كثيرة.
3. التأكيد من المقدرة على توجيه الضربة الثانية.
4. إبقاء السيطرة على استعمال السلاح النووي في يد مرشد الجمهورية.
5. اعتماد سياسة الانفتاح تجاه المجتمع الدولي للتعبير عن سلامة البرنامج النووي الإيراني.

### الفرع الثالث: هيكلية اتخاذ القرار في الملف النووي الإيراني.

رأينا كيف لعبت التحولات الجيو سياسية في منطقة الشرق الأوسط دورا في الدفع بإيران نحو الانتقال من مرحلة إنتاج الطاقة النووية إلى الرغبة في التخصيب بغية اكتساب التكنولوجيا النووية الكافية لبناء ترسانة عسكرية تؤهل النظام الإيراني لمصاف الفاعل الإقليمي، وحتى تتواكب هذه الجزئية مع الإطار العام للدراسة فإننا سنحاول معرفة الجهات المسؤولة عن اتخاذ القرار الاستراتيجي بتخصيب اليورانيوم والدخول في مفاوضات مع المجتمع الدولي.

وقد سبق وأشرنا في البداية إلى أن قرار العودة إلى إنتاج الطاقة النووية قرار تم اتخاذه من طرف المرشد السابق الإمام الخميني، وما لبث بخامنئي أن سار على نفس الدرب بحكم انه في تلك الفترة كان رئيسا للجمهورية الإسلامية وبالتالي يعي أهمية امتلاك الدولة لهذا النوع من التكنولوجيا العسكرية، وبالربط بين متغيرين رئيسيين هما: الملف النووي الإيراني،

<sup>1</sup> صناعة واتخاذ القرار في السياسة الخارجية الإيرانية، -<http://infernakarim.skyrock.com/28103878-poted-on-2010-03-10.html> تاريخ الاطلاع: 2016/01/30.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

## الفصل الثالث: التحديات التي تواجه المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي.

ويبروقراطية النظام السياسي الإيراني، يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها ان عملية اتخاذ القرار النووي الإيراني ترتبط بثلاث دوائر رئيسية، وهي<sup>1</sup>:

(1) **الدائرة الأولى:** وتشمل الولي الفقيه، رئيس مجلس الخبراء، وزير الدفاع، رئيس مركز الأبحاث الاستراتيجية، قائد الحرس الثوري، رئيس الجمهورية.

(2) **الدائرة الثانية:** وتشمل وزير المخابرات، مدير منظمة الطاقة النووية الإيرانية، المستشار المباشر للسياسة الخارجية لدى المرشد الأعلى، وزير الخارجية، الأمين العام لمجلس الأمن القومي.

(3) **الدائرة الثالثة:** ممثل البرلمان والتقنيين " ممثل إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، نواب عن الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية، رئيس البرلمان، رئيس هيئة البرلمان للشؤون الخارجية والدفاع.

بتحليل الدوائر الثلاث يمكن القول أنها تشمل ثلاث مستويات: مستوى استراتيجي تمثله الدائرة الأولى وهو المسؤول عن اتخاذ القرار، و المستوى الثاني يعنى بالرقابة والمتابعة، أما الثالث فمهمته الرئيسية تقنية لا غير، وبما ان الملف النووي الإيراني يرتبط بمحوري قرار التخصيب وقرار المفاوضات، وفي جانب المفاوضات فإن إيران أوكلت المهمة لمؤسسة قوية داخل النظام وهي المجلس الأعلى للأمن القومي، نظرا لأهمية المشروع بالنسبة للسياسة الخارجية والاستراتيجية الأمنية الإيرانية على المستوى الإقليمي والدولي، ففي منتصف العام 2003 تم لأول مرة في تاريخ الملف النووي الإيراني تحويل اختصاص التفاوض إلى المجلس، بعد أن كان الملف بيد الوكالة وبالتالي أصبحت هذه الأخيرة مجرد شريك في عملية متشابكة تتوارى فيها الأبعاد التقنية والقانونية خلف الاعتبارات السياسية والأمنية<sup>2</sup>، ويحمل قرار تغيير الجهة المسؤولة عن الملف النووي الإيراني من الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن القومي الأعلى عدة أبعاد سياسية واستراتيجية ويمكن إجمالها فيما يلي:

- التركيبة العضوية للمجلس والتي سبق وأشرنا إليها تتكون في معظمها من شخصيات سياسية يعينها المرشد علاوة على ممثلين له بصفة مباشرة داخل المجلس، وبالتالي فإن الملف النووي يكون تحت الإدارة غير المباشرة للمرشد وخاضعة لتوجهاته.

<sup>1</sup> صناعة واتخاذ القرار في السياسة الخارجية الإيرانية، -<http://infernakarim.skyrock.com/28103878-poted-on-2010-03-10.html> تاريخ الاطلاع: 2016/01/30.

<sup>2</sup> مصطفى اللباد، صناعة القرار النووي الإيراني: <http://albainah.net/index.aspx?Function=Author&id=1216&iang>، تاريخ الاطلاع 2015/11/14.

## الفصل الثالث: التحديات التي تواجه المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي.

● المجلس في غالبية أحيانه يسيطر عليه التيار الأصولي المحافظ وبالتالي فان توكيله بإدارة الملف النووي هو توجيه رسالة للغرب مفادها لا تراجع عن البرنامج النووي الإيراني.

● أما البعد الآخر هو بعد أمني محض، فالمجلس مهمته الرئيسية التخطيط للسياسات العليا للبلاد في مجال الأمن القومي، وبالتالي فات تكليفه بالملف النووي رسالة أخرى مفادها أن خيار النووي الإيراني هو ضرورة أمنية نظراً لتواجد إيران في منطقة متوترة محاطة بقوى تتفوق استراتيجياً على إيران في مجال التكنولوجيا العسكرية.

نخلص من هذا إلى أن القرار النووي الإيراني يرتبط بصفة مباشرة بشخص المرشد أو القائد، ثم ما لبث أن ألحق به قرار إدارة المفاوضات مع الغرب ولو بصفة غير مباشرة من خلال المجلس الأعلى للأمن القومي، والذي رغم أن رئاسته ضمن صلاحيات رئيس الجمهورية، ولكن التركيبة العضوية لأعضائه معظمهم يعين بطريقة غير مباشرة من طرف المرشد الأعلى.

### المطلب الثاني: القرارات الأمنية المتعلقة بأزمة الخليج:

تعرف الأزمة بأنها موقف يحدث فيه صراع وأتضارب في الأهداف والمصالح مما يؤدي إلى حالة من الصدام السياسي والعسكري<sup>1</sup>، فدراسة عملية صناعة القرار الإيراني خلال حرب الخليج الثانية هي دراسة لهذه العملية في وضع الأزمة وهي تعبير عن ظرف استثنائي، وتكتسي دراسة القرار الأزموي في إيران وضع خاص بسبب بنية النظام والعلاقة الصراعية التي تميز مؤسساته.

ترتبط دراستنا في هذه الجزئية بدراسة القرار الإيراني القاضي بالحياد، عقب اجتياح العراق للكويت في أواخر القرن الماضي، ولن نركز دراستنا على دراسة الحرب ومسبباتها بين العراق والكويت، بل هي موجهة لدراسة الموقف الإيراني ومسبباته وأبعاده، والهدف العام لهذه الجزئية هو معرفة من اتخذ قرار الحياد؟ ولماذا؟

### الفرع الأول: قرار الحياد إثناء الأزمة.

بداية وجب الإشارة إلى أن الموقف الإيراني من أزمة الخليج الثانية حددته ثلاث نقاط أساسية وهي<sup>2</sup>:

1. اجتياح العراق للكويت يوم الخميس 2 أوت 1990 مما أدى إلى إرباك الموقف الإيراني.

2. التساؤلات حول أبعاد الاجتياح وأهدافه وموقف القوى الكبرى منه.

<sup>1</sup> معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية، إسماعيل عبد الفتاح، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008) مادة الأزمة، ص 385.

<sup>2</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق، ص 226.

3. غموض الموقف الإيراني من حكم الأسرة الحاكمة في الكويت (آل الصباح).

ويمكن القول إن هذه النقاط الثلاث ساهمت إلى حد بعيد في تبني قرار الحياد خلال الأزمة - أي قبل تعامل المجتمع الدولي مع الوضع - ويمكن القول أن الحرب العراقية - الإيرانية ساهمت إلى حد بعيد في تجسيد الموقف الحيادي للنظام الإيراني بحكم أن القرار المتعلق بهذه الأزمة ارتبط بالبيئة الصراعية لمؤسسات النظام الإيراني وسط انقسام النخبة السياسية الحاكمة بين مؤيدي الحياد ومعارضيه، وقد تمثل الموقف العام لإيران خلال الأزمة برفض التدخل عموماً، حيث أدان الرئيس رافسنجاني غزو الكويت فور وقوعه وتم عقد اجتماع مجلس الأمن القومي الأعلى دون نشر نتائج الاجتماع، كما أدانت الخارجية الاعتداء وأصدرت بيانا استعملت فيه العبارة التالية: "إيران كأكبر دولة في المنطقة لا تستطيع أن تبقى غير مبالية تجاه التطورات التي تؤدي على تعريض أمنها القومي وكذلك استقرار المنطقة للخطر"<sup>1</sup>، ويبين هذا الوضع مدى امتعاض النظام الإيراني من الأزمة وكذلك التعامل الحذر مع أزمة على أبواب حدوده الجغرافية، ونتج عن هذا الوضع اتجاهات عديدة داخل النظام الإيراني لحل الأزمة، وتمثلت هذه الوجهات في:

• تحرير الكويت على إنهاء الوجود الأجنبي، مع العلم أن تحرير الكويت لن يتحقق إلا بوجود التدخل الدولي، ومن ابرز المؤيدين لهذا الموقف الرئيس آنذاك علي أكبر هاشمي رافسنجاني، وقد أبدى تمسكه بجلاء القوات العراقية من دون مساومات ولا تنازلات إقليمية، مع الحرص على محدودية التدخل، وقد استنكر وزير الخارجية آنذاك علي ولاياتي، فكرة رفض التدخل حيث قال: (من غير المعقول القول ان الأجانب يجب ألا يوجدوا في المنطقة في ظروف لا يوجد فيها حل لضمان أمن الخليج)، ويعبر هذا الموقف عن انشقاق داخل السلطة التنفيذية تجاه التعامل مع الأزمة.

• أما الموقف الثاني من الأزمة فقد تبني أولوية إنهاء التواجد الأجنبي بحكم انه يهدف للبقاء في المنطقة وبالتالي يهدد الامن القومي الإيراني، والأكثر من هذا أن هذا الموقف دعا لضرورة إنهاء التواجد الدولي عبر الجهاد.

ويبين الموقف الثاني مدى تعارضه مع رؤية الرئيس رافسنجاني الذي كان ضد أي مواجهة عسكرية تكون إيران طرفاً فيها، غير ان المرشد الأعلى علي خامنئي مؤيد التيار الثاني رفقة جماعة رجال الدين المحافظين والمتشددون نجحوا في إقرار الموقف الثاني من خلال فتوى أصدرها المرشد الأعلى للثورة الإسلامية لمجاهدة قوات التحالف أذيعت عبر إذاعة طهران 12/09/1990 ( إن الكفاح ضد العدوان والأطماع والمآرب والسياسة الأمريكية في الخليج الفارسي سيدخل في عداد الجهاد في سبيل الله، وما من أحد يلقي الموت على هذا الدرب إلا وكان شهيداً.... إننا

<sup>1</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران، مرجع سبق ذكره، ص 227.

معارضون بحق لوجود أمريكا في منطقة الخليج الفارسي، وكذلك لأطماعها المتزايدة باستمرار ولسياساتها المخزية في المنطقة<sup>1</sup>.

#### الفرع الثاني: قرار الحياد أثناء الحرب.

بعد التعنت العراقي ورفضه للمواقف الدولية المطالبة بالانسحاب من الكويت شن الولايات المتحدة الأمريكية رفقة التحالف الدولي حرباً ضد النظام العراقي، وبحكم الجوار الجغرافي والمصالح الإيرانية في العراق كان لابد من ضرورة اتخاذ قرار يبين موقف طهران من عمليات التحالف الدولي هل ستستمر في موقفها المحايد أم أنها ستختار موالاة طرف على الأخر، ويحتاج الموقف الإيراني إلى اتخاذ قرار بشأنه، وكالعادة تحضر البيئة الصراعية وبقوة لتمييز الموقف الإيراني بشأن الحرب على العراق، ويمكن استقراء ثلاث مواقف تعبر عن تضارب الرؤى، وهي<sup>2</sup>:

**1. الموقف الأول:** الرفض المطلق لدخول الحرب مع العراق، وقد اعتبر الرئيس رافسنجاني أن قرار دخول الحرب مع العراق كما لو أقدمت إيران على الانتحار، بحكم أن الحرب في نظره تهدف لتحويل الخليج الفارسي إلى الخليج العربي، ومن أشد أنصار هذا الموقف احمد الخميني الذي يرى ( ما من أحد يرضى ببدل نقطة دم واحدة من اجل حرسنا الثوري، ليحصل صدام على منفذ على الخليج الفارسي)، ومن الأسباب التي ساقها أنصار هذا الموقف على لسان حسن روحاني الرئيس الحالي والذي كان يشغل الأمين العام لمجلس الأعلى لمجلس الأمن القومي، في أنها مبنية على الرهانات الخاسرة لصدام حسين المبنية على مساعدة الاتحاد السوفيتي، وعن عقدة الفيتنام التي من شأنها منع أمريكا من التدخل إضافة إلى إمكانية استدراج الدول الإسلامية لحرب ضد إسرائيل، أما السبب الرئيسي للرفض هو عدم استعداد غيران عسكرياً أو اقتصادياً لهذه الحرب.

**2. الموقف الثاني:** عكس الموقف الأول تماماً فإن التيار المتشدد داخل النظام، كان يؤيد فكرة خوض الحرب لجانب العراق لسببين اثنين، وهما: مبدأ نصره المستضعفين المنصوص عليه دستورياً، كما ان خيار الحياد لن يضمن السلامة لإيران بحكم ان العراق أولاً ثم يتجه التحالف الدولي نحو ضرب إيران. وقد مثل مجلس الشورى الإسلامي معقل أنصار هذا الموقف ومن أكبر المؤيدين علي أكبر محتشمي الذي قال: «الثورة الإسلامية ونظام الجمهورية الإسلامية لا يمكنها الوقوف موقف اللامبالي تجاه هذه الحرب المدمرة والمصيرية»، ويبرز تشدد هذا التيار إلى حد

<sup>1</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق، ص230.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 233، 234، 235.

## الفصل الثالث: التحديات التي تواجه المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي.

المطالبة بتشكيل تحالف استراتيجي إسلامي بين العراق وإيران في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية والعربية السعودية.

**3. الموقف الثالث:** تبنى أنصار هذا التيار داخل النظام الإيراني، خيار الحياد المشروط بثلاث مواقف، وهي:

- ✓ عدم دخول إسرائيل الحرب.
- ✓ عدم قصف الأماكن والمراقد الشيعية المقدسة في كربلاء والنجف.
- ✓ عدم تهديد الأمن القومي الإيراني.

وقد ارتبط هذا الموقف بالمرشد السيد آية الله **علي خامنئي**، ويشكل هذا الأمر تحولا في الموقف السابق للمرشد والذي تبنى سابقا خيار الجهاد ضد قوات التحالف، ثم ما لبث أن تراجع عنه لضمان المصلحة الوطنية وضمان الأمن القومي الإيراني من التهديدات الخارجية.

ويبرز الموقف الصراع بشكل جلي في هذين القرارين، السلطة التنفيذية ممثلة بالرئيس رافسنجاني الراض لخيار الحرب، وبين السلطة التشريعية المؤيدة لقرار الحرب والمشاركة مع العراق، ثم يبرز الموقف التحكيمي للمرشد والذي يقرر الحياد المشروط بمواقف معينة.

إن حقيقة الصراع المؤسساتي في عملية صناعة القرار المرتبط بحرب الخليج هو تعبير عن الصراع الأزلي بين تيار المحافظين والتيار الإصلاحية، ثم يتجلى الموقف الإيراني بشكل واضح من خلال قرار المرشد بالحياد المشروط مما يبين أن القرار الاستراتيجي المرتبط بالأمن القومي الإيراني هو قرار يحدده المرشد الأعلى، بخض النظر عن موقف باقي مؤسسات الدولة.

**المطلب الثالث: خصائص عملية صناعة القرار الإيراني .**

يمكن التمييز بين نوعين من الخصائص المميزة لعملية صنع القرار في إيران، فهناك خصائص ترتبط بالإطار العام لعملية صنع القرار وأخرى ترتبط بالنخبة المعنية أي الأشخاص المتفاعلين في دائرة صنع القرار والذين تبنى القرارات على ضوء تفاعلاتهم ورؤاهم السياسية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>تيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص 179.

الفرع الأول: خصائص الإطار العام .

يمكن الحديث في هذا السياق عن ثمانية نقاط أساسية تحدد الإطار العام لعملية صناعة القرار الإيراني داخل النظام الإيراني وتميزه عن بقية النظم الأخرى، وتتمثل في :

(1) المرشد يلعب دورا جوهريا في عملية صناعة القرار، ومرد هذا الأمر هو التعديلات التي أجراه الخميني في نظرية ولاية الفقيه ومنح بموجبها سلطة الجمع بين السلطتين الدينية و السياسية مع صلاحيات واسعة في الجانب السياسي، وأيضا التعديل الدستوري 1989 والذي أكد على هذه التعديلات ومنحه الشرعية الدستورية، كما يرتبط دور المرشد بشبكة العلاقات مع أهم مراكز التأثير داخل إيران والسبب الأخير هو انه مؤسسة تسمو فوق كل المؤسسات بحكم انه الحكم بين الخلافات السياسية والتحزبات الأيديولوجية، كل هذه الأسباب تمنح المرشد الأعلى صفة اللاعب الأساسي في عملية صناعة القرار وقد سبق واشرنا على كل هذه الميزات فيما سبق من دراستنا من خلال تطرقنا لمكانة القائد الدينية والسياسية والدستورية.

(2) بناء على الوضع السابق للمرشد فإن هذا الوضع الفريد يترتب عنه أن إيران أصبحت الدولة الوحيدة في العالم التي يتنافس فيها رئيس الجمهورية مع قوى أخرى على المركز الثاني في النظام، فرغم أن المشرع الدستوري الإيراني يمنح رئيس الجمهورية صفة الرجل الثاني في الدولة إلا أنه عمليا الأمر يقترب ب مدى قدرته على فرض هيئته وشخصيته أمام نفوذ باقي المؤسسات، فنجد الحرس الثوري يندد بالاتفاق النووي الأخير لإيران مع الغرب، وفي نفس الوقت الرئيس السابق لجمع تشخيص مصلحة النظام يؤكد على ضرورة مشاوره المجمع في كل كبيرة و صغيرة ورجال دين بارزين يردون على تصريحات الرؤساء والمؤسسات الدستورية، طبعاً هو أمر يدفعنا نحو التساؤل عن صاحب المكانة الثانية بعد المرشد في إيران؟

(3) ما يستشف من الميزة السابقة أن المنصب وتأثيره في عملية صناعة القرار ترتبط بشخصية صاحب المنصب، مما يفسح المجال واسعا للحديث عن دور الأشخاص في هذه العملية، فرغم ما يثار على أن رئيس الجمهورية له دور ثانوي في إيران فان الرئيس السابق محمود احمدي نجاد استطاع أن يمنح المنصب بريقاً مؤثراً في السياسة الخارجية بفضل مواقفه الراديكالية تجاه الغرب، بل وحتى جعله يتصادم مع المرشد والحرس الثوري<sup>1</sup>.

(4) تتخلل الإطار المسير لعملية صناعة القرار في إيران مفارقة تظهر جلية وواضحة، وهي طغيان المؤسسات المعينة على المؤسسات المنتخبة والتي تعبر عن الموقف الشعبي، كما ان هناك مؤسسات لها صفة دستورية ولكنها غير

<sup>1</sup> منال الريني، المرجع السابق، ص 23.

فاعلة من الناحية العملية في عملية صناعة القرار وعلى النقيض من ذلك نجد مؤسسات وقوى لها تأثير محوري ولكنها ليست ذات طابع دستوري، كالأحزاب السياسية و الحوزة الدينية، وتؤكد هذه الميزة أن الدستور في إيران ليس هو المصدر الوحيد المحدد لمؤسسات صناعة القرار، وتجاهل هذه الفكرة ينتج رؤية ناقصة حول عملية صناعة القرار الإيراني<sup>1</sup>، وعدم الإقرار بهذه الحقيقة من شأنه تهميش دور قوى غير رسمية كالبازار والحوزة وفعاليات المجتمع المدني.

(5) معظم المؤسسات الحالية في النظام الإيراني هي وليدة الثورة الإسلامية ولسان ناطق بحالها، وتعبير جلي عن مبادئها من خلال اعتمادها في التكوين الأساسي على الالتزام العقائدي والذي يتجلى في التركيبة العضوية المشكلة من رجال الدين.

(6) رغم أيديولوجية النظام الحاكم في إيران بعد الثورة الإسلامية إلا أنه كان يتم تكييف المبادئ العامة للجمهورية الإسلامية وفق مقتضيات المصلحة القومية<sup>2</sup>، وقد تجلت هذه العملية في قرار استيراد الأسلحة من أمريكا الموسومة بالشيطان الأكبر خلال حرب العراق 1988/1980، بما يضمن استمرارية النظام الإيراني عند الضرورة، ونستخلص من هذا انه لا بد من قراءة واقعية لعملية صناعة واتخاذ القرار الإيراني لفهم جوانبها بشكل جيد، لأن صانع القرار الإيراني يتعامل بنوع من البراغماتية الواضحة وفق ما يضمن مصالح النظام الإيراني ويحقق أهدافه المسطرة .

(7) وجود نوع من التوازن بين القوى والمؤسسات المختلفة في إيران تكسف لنا جانب من الهواجس الإيرانية المتعلقة بالاستبداد ويرجع هذا التوازن إلى محورية الولي الفقيه واتساع مجال صلاحياته<sup>3</sup>، وهو ربما يفسر ارتباطاته بكافة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في دائرة صناعة القرار.

(8) رغم ان الدور الرئيسي في عملية صناعة القرار الإيراني يوكل للمؤسسات ذات الطابع الدستوري بحكم أنها هي من يضع الصياغة الأخيرة والنهائية للقرار، إلا أنه من الأهمية بما كان الوعي بوزن و ثقل المجتمع المدني الإيراني، بحكم ان ابرز تنظيماته اقتصادية وخيرية وتقع تحت سيطرة الدولة<sup>4</sup>، ورغم ذلك يبقى ذو دور مؤثر في ديناميكية صناعة القرار الإيراني من خلال ارتباطاته بالمؤسسات الرسمية، فنجد له ممثلين داخل مجلس الشورى الإسلامي، وله تحالفات مع فقهاء مجلس صيانة الدستور إضافة إلى الصلة الوثيقة مع المرشد من خلال المؤسسات الخيرية وجماعات البازار والحوزة الدينية، خاصة في ظل الظروف الحالية والإقليمية لدول الجوار الجغرافي لإيران والتي شهدت تغيرات سياسية كان المجتمع المدني مصدرها.

<sup>1</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق، ص 182.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 183.

<sup>3</sup> منال الربيني، المرجع السابق، ص 03.

<sup>4</sup> حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 170.

## الفرع الثاني: خصائص النخبة.

تدل الدراسات العلمية للمجتمع المدني والنخبة الإيرانية على وجود نوع من النمو في حجمها ودورها وان كان في مجال محدود ارتبط بفترة زمنية بنهاية الحرب العراقية الإيرانية وشهدت نفس الفترة تراجع في الخطاب الديني لصالح الديمقراطي<sup>1</sup>، وتمثل النخبة جماعة مختارة من الناس، تتمتع بقدر من التميز ويدل ذلك على ان النخبة تقابل الجماهير العريضة<sup>2</sup>، وتلعب النخبة في إيران دورا بارزا في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بحكم أنها هي من قاد إيران في مرحلة الثورة ومرحلة بناء الدولة، ويمكننا تعريف النخبة بأنها الأقلية المنتخبة او المنتقاة في مجموعة اجتماعية (مجتمع أو دولة أو حزب سياسي) أو تمارس نفوذا غالبا في تلك المجموعة عادة بفضل مواهبها الفعلية والخاصة المفترضة، وتمتاز النخبة الإيرانية<sup>3</sup>، بالخصائص التالية:

1. هي نخبة عائلية ترتبط فيما بينها بصلات القرابة والنسب والمصاهرة، إذ نجد أفراد العائلة الواحدة يشغلون مواقع مختلف، والأكثر من ذلك أن بعض المؤسسات الفاعلة ترتبط بأسر معينة وهو ما يفسح المجال أمام مظاهر الفساد السياسي، والتي بدأت تطفوا على السطح بوصول محمد خاتمي للرئاسة ورفعته لشعارات الشفافية وسيادة القانون<sup>4</sup>، وقد تجسدت هذه الظاهرة في عائلة رافسنجاني، ففي الوقت الذي تبوأ فيه الرئيس الأسبق علي هاشمي أكبر رافسنجاني منصب الرئاسة، شغل شقيقه محمد منصب رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون لمدة سبعة عشر عاما، مما شكل نوعا من الترابط بين سلطة الإعلام ومكانة الرئيس.

2. الصفة الدينية للنخبة الإيرانية الحاكمة، ويظهر ذلك جليا في تركيبة المؤسسات الحاكمة فالمرشد رجل دين، ومجلس الخبراء عبارة عن تجمع فقهاء الحوزة الدينية، ونصف أعضاء مجلس صيانة الدستور فقهاء شرعيين، علاوة على الأحزاب السياسية والتيارات والقوى الدينية المنضوية ضمن هذه التيارات، وتعتبر هذه الخاصية هي السبب في المواقف المحافظة والمتشددة لإيران فهي نتاج لنخبة دينية مسيطرة على جملة القرارات على رأسها المرشد الأعلى.

3. النخبة السياسية والثقافية غير موزعة بشكل متزن في النسيج السكاني، إذ تتمحور وترتكز في ثلاث حواضر أساسية أولها طهران كعاصمة سياسية وحاضنة للنخب السياسية، والثانية هي مدينة قم والتي تعد عاصمة إيديولوجية

<sup>1</sup> وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص 168.

<sup>2</sup> أسامة معقاف، النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس 2010/1987، ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر

<sup>3</sup> 2011، ص 129.

<sup>3</sup> عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 304.

<sup>4</sup> ويلفريد بوختا، المرجع السابق، ص 183.

للنظام ورجال الدين، أما الحاضرة الثالثة فهي مدينة مشهد ذات البعد الاقتصادي<sup>1</sup>، مما يعني أن النخبة الإيرانية رغم تعددها تبقى متمحورة حول الحواضر الثلاث والتي لها أبعاد وأهمية في عملية بناء الدولة من الناحية السياسية الاقتصادية والدينية، فالنخب الإيرانية في معظمها وليدة النخب الثلاث.

4. إضافة إلى ما سبق فإن أهم ميزات النخبة الإيرانية هي وجود نوع من الصراع والخلاف بين النخبة داخل السلطة وخارجها، من خلال الصراع المتبادل بين رجال الدين داخل النظام وخارجه إضافة إلى الصراع بين الجيل الأول للثورة والجيل الثاني أو الحالي وموضوعات الخلاف هي: تطبيق ولاية الفقيه، التعددية، الحريات العامة وكذلك العلاقة مع الغرب ودور رجال الدين في شؤون الحكم<sup>2</sup>.

من خلال ما سبق يظهر أن النخبة الإيرانية تلعب دورا كبيرا في عملية صناعة القرار السياسي الإيراني، بفضل تواجدها في مختلف المؤسسات الدستورية، وكذلك التأثير غير المباشر من خلال التحالف مع المؤسسات غير الرسمية كالبازار والقوى غير الدينية، ويرتبط تأثيرها بناء على هذا ببعدين أساسيين، الأول يرتبط بالكاريزما الشخصية لهذه النخب، من قبيل رافسنجاني ونجاد ورموز المعارضة من أمثال مير حسين موسوي والرئيس الأسبق خاتمي، والبعث الثاني هو طبيعة المنصب الذي تشغله، وتبرز في هذا البعد معظم قيادات الحرس الثوري.

### المبحث الثاني: الصعوبات التي تواجه دور المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار.

من خلال دراستنا لموقع المرشد في النظام السياسي الإيراني، تبين لنا كيف أنه يحظى بأهمية كبيرة بفضل صفته الدينية، وكذلك بفضل التعزيزات الدستورية لهذه المكانة إضافة إلى ما يفرضه الواقع من ممارسة عملية وسياسية، ويمكن القول إن هذه المكانة أفرزت جملة من العوامل والمتغيرات والتي من شأنها تعزيز دور ومكانة المرشد في عملية صناعة القرار السياسي الإيراني. كما تجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بالتغيرات الداخلية لإيران يشغل أنظار معظم الباحثين والمتابعين فهي دولة مهمة في الشرق الأوسط وكذلك قطب اقتصادي عالمي في ميدان الطاقة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص 168، 169، 170.

<sup>2</sup> ويلفريد بوختا، المرجع السابق، ص 186.

<sup>3</sup> Denis Bauchard, Clément therme, *l'Iran : une puissance énergétique*, IFRI, Paris, France, 2007, p24.

المطلب الأول: العوامل المؤيدة لدور المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي الإيراني.

الفرع الأول: العوامل الداخلية.

تنبع العوامل الداخلية وترتبط بالمكون الداخلي للجمهورية الإسلامية الإيرانية من خلال: المكون الثقافي والديني، بنية النظام السياسي والمعارضة السياسية وكذلك القيم الثورية المستمدة من ثورة 1979 وما نتج عنها من إفرزات.

**1. الإرث الثقافي والديني<sup>1</sup>:** يرتبط هذا العامل بالمجتمع الإيراني، حيث يمتلك هذا الأخير ذهنية وتراثاً في الميدان الثقافي والفني تلعب دوراً مميزاً في التأثير على نظم الحكم المتوالية على بلاد فارس، والجانب البارز في هذه القيم أنها رسخت في تفكير المواطن الفارسي (الإيراني)، أنه بحاجة دائمة إلى قيادات قوية لتحفظ لإيران قوتها ووحدتها ومكانتها بين الأمم، كما أن التزاوج بين الدين والثقافة في إيران يجعل من الصعب بما كان تجاوز الدين أو الثقافة بل قد دفع بالنظام إلى الجمع بينهما لتحقيق الشرعية الشعبية من خلال تقديس مراجع الشيعة والاعتزاز بالثقافة الفارسية قبل كل شيء.

**2. مركزية المرشد داخل مؤسسات النظام:** يتجلى هذا العامل في أن منصب المرشد الأعلى يرتبط من الناحية المؤسساتية بمختلف مؤسسات النظام، وبعضها يستمد شرعيته من وجوده، وهو ما يعني أن المرشد الأعلى يعتبر بمثابة محرك للنظام الإيراني، الأمر الذي يجسد دوره بفاعلية أكبر داخل النظام الإيراني بمختلف أطره الاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية. فالقيادة السياسية الإيرانية تحظى بقدر من النفوذ والسلطة من خلال اعتمادها على الحرس الثوري كآلية عسكرية وكذا بحكم سيطرتها على الاقتصاد وعمليات صنع القرار من خلال المؤسسات المساندة لها<sup>2</sup>. فمنصب المرشد بناءً على هذا يرتبط بالنظام السياسي، وأي تعديل في منصب الولاية يعد بمثابة مساس بالنظام واستقراره.

**3. مبادئ الثورة الإسلامية:** يعتبر النظام السياسي الإيراني الحالي واحد من أهم إفرزات الثورة الإسلامية الإيرانية 1979، ونجد إن معظم النخبة السياسية الحاكمة اليوم في إيران سواء أكانت ضمن التيار الإصلاحية او المحافظ شاركت في الثورة او تؤمن بمبادئها، ويصب هذا الموقف في خانة الفرص الداعمة لاستمرار منصب المرشد الحالي كمؤسسة قائمة للنظام ومتحركة في جميع دهاليزه، بحكم ان أي مطالبة بإلغاء الولاية تصب في خانة العداء

<sup>1</sup> محمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 448.

<sup>2</sup> علي قيصري، ولي نصر، المحافظون الإيرانيون يعززون نفوذهم، مجلة آراء، العدد 58، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2009، ص 90.

## الفصل الثالث: التحديات التي تواجه المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي.

لثورة الإسلامية ونظرا لقداسة الأخيرة في إيران فإنه من الصعب بما كان التطاول عليها أو المساس بمقوماتها. لهذا السبب نجد بعض الإصلاحيين المعارضين يطالبون بتعديلات جزئية في منصب المرشد الأعلى بدل إلغائه نهائيا.

4. **طبيعة المعارضة السياسية:** توجد جماعات وأحزاب إيرانية أصغر تركز نفسها لمقاومة النظام الحالي في إيران بهدف الإطاحة به أو انتزاع حكم ذاتي بالنسبة للأقليات<sup>1</sup>، وهي بحكم طابعها الاثني تعتبر أقلية غير قادرة على مواجهة النظام أو تغييره. أما بالنسبة للمعارضة داخل النظام فإنها تكاد تكون محتواه بحكم سيطرة الجناح المحافظ الموالي للمرشد على مقاليد السلطة، رغم وجود بعض الصراعات المؤسساتية بين التيارين في حال وصول الإصلاحيين للرئاسة أو مجلس الشورى الإسلامي، إلا أنها تبقى صراعات في حدود ما يوفره النظام ممثلا بالمرشد الأعلى من هامش للتحرك أو المعارضة بحجة إظهار الجانب الديمقراطي للنظام الإيراني. ففي إيران نجد أن حجم التأييد للنظام والمرشد مازال أصلب من معارضته<sup>2</sup>. وقد بينت أحداث الثورة الخضراء في 2009 مدى حجم التأييد الذي يحظى به المرشد.

5. **بنية النظام السياسي الإيراني:** تمتاز بنية النظام السياسي الإيراني بوجود تعدد مؤسساتي أدى إلى وجود نوع من التوازي والتقاطع في هيكلية صناعة القرار، حيث تبدو مؤسسات هذا النظام كالأعمدة المتوازية<sup>3</sup>، إذ لا تستطيع مؤسسة السيطرة على الأخرى مما يخلق جو صراعي، ويبرز وجود المرشد الأعلى كحكم بين المؤسسات مما يوحي بضرورة وجود المرشد، وبالتالي فإن هذه البنية تسهم وبشكل كبير في تعزيز وجود الولي الفقيه، وتقوية دوره في صناعة القرار. كما أن هذه البنية والتي تمتاز بثنائية المؤسسات ووجود مؤسسات معينة ما هي في حقيقة الأمر إلا تعبيرا عن هيمنة المرشد على مؤسسات صناعة القرار.

### الفرع الثاني: العوامل الخارجية.

إن قوة المرشد الأعلى ومكانته بين دوائر صناعة القرار السياسي الإيراني لا تعزى للعوامل والميزات الداخلية فهناك عوامل وأبعاد خارجية من شأنها أن تلعب دورا في تعزيز هذا الدور، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه العوامل لا ترتبط بمؤسسة المرشد بصفة منفردة، بل هي ترتبط بالنظام بشكل عام، بحكم أنها وفرت للنظام الاستقرار والاستمرار. وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

<sup>1</sup> Ahmad Ghoreishi; **Prospects for Regime in Iran;** (Middles East Policy5; no, 1, 1997), p p85-101.

<sup>2</sup> وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص 240.

<sup>3</sup> منال الربيني، المرجع السابق، ص 22.

**المكانة الإقليمية:** بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية، تغيرت توجهات إيران الإقليمية وطموحاتها السياسية، فتحوّلت من دولة تابعة، إلى دولة ذات رؤية استراتيجية من خلال تبنيها لمشروع تصدير الثورة بقيمها الثقافية والسياسية، ولعبت القيادة السياسية ممثلة في المرشد الأعلى دورا بارزا في تحقيق هذه المكانة من خلال دور الولي الفقيه البارز في عملية صناعة القرار السياسي الخارجي، وقد زادت قوة إيران في الشرق الأوسط بشكل دراماتيكي خلال السنوات الأولى من القرن الحالي، نتيجة للإجراءات الارتجالية التي اتخذها البلد الذي نصب نفسه عدو لأمريكا<sup>1</sup>، في ظل القيادة الروحية والسياسية للمرشد الأعلى، فإيران اليوم قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط من خلال فرض سياستها ومنظورها في حل مسائل المنطقة، إضافة إلى أنها أضفت الطابع القومي الثقافي على استراتيجيتها الخارجية مما أكسبها نوعا من الدعم الشعبي والالتفاف حول القيادة. فمن الممكن ان تلعب المكانة الإقليمية لإيران في ظل حكم خامنئي دورا بارزا في تثبيت دعائم مؤسسة المرشد، خاصة في ظل الطابع القومي الذي تنتهجه إيران في تعاملاتها الخارجية، كما أن للخلايا والجماعات الخارجية الموالية لنظام المرشد دورا بارزا في تدعيم مكانة هذا الأخير وتحدث هنا عن حزب الله اللبناني وميليشيات الشيعة في العراق وجماعة الحوثي في اليمن.

### المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجه المرشد في صناعة القرار السياسي الإيراني.

رغم محورية الدور الذي يلعبه المرشد الأعلى في إيران في عملية صناعة القرار السياسي بحكم سيطرته على كافة مؤسسات النظام، إلا أن هناك العديد من التحديات والصعوبات التي تواجه المرشد الأعلى كمؤسسة وتواجه السيد علي خامنئي بصفة شخصية بحكم أنه يشغل المنصب منذ 1989.

### الفرع الأول: الصعوبات التي تواجه مؤسسة المرشد.

**1. وجود معارضة دينية قوية لفكرية الولي الفقيه:** حيث يرى مجموعة من رجال الدين، وأغلبهم لا يمارسون السياسة أن مبدأ ولاية الفقيه استباقا لفكرة المهدي المنتظر، ويرفضون وجود أي حاكم شرعي يمثل هذا الأخير<sup>2</sup>. وتكمن قوة هذه الجماعة في المكانة التي يشغلها رجال الدين داخل المجتمع الإيراني بصفة عامة وفي بنية النظام السياسي بشكل خاص، كما أن البعد الثاني لقوة هذه الجماعة يتمثل في طبيعة هؤلاء المعارضين، فنجد معظمهم يشغلون درجات علمية ودينية كبيرة في الفكر الديني الشيعي "آيات الله العظمى"، حيث يوجد ضمنهم رجل الدين

<sup>1</sup> ستيفن كنزر، مثلث القوة المقبل "لماذا يجب أن تكون تركيا وإيران حليفتي أمريكا المستقبليتين في الشرق الأوسط"، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 05.

<sup>2</sup> ويلفرد بوختا، المرجع السابق، ص 121.

الإيراني الكبير **طباطبائي**. والأكثر من هذا أن قوة هذه الجماعة ترتبط حتى برجال الدين خارج الجمهورية الإسلامية من قبيل رجل الدين الشيعي العراقي **علي السيستاني** وهو من اشد الرافضين لفكرة تجسيد الولاية. ويتجلى التحدي الذي تشكله معارضة **السيستاني** بحكم انه شيعي عربي عراقي، أنها تضع مرجعية المرشد في كف ميزان بالنسبة للشيعية خارج إيران خاصة في العراق ولبنان أين يحظى **السيستاني** بمكانة رفيعة، بحكم سيطرته على مؤسسة "الخوئي الخيرية" في لندن وهو ما يشكل موازنة لسلطة المرشد وطهران على الشيعة في العالم، وبالتالي تحدي صريح لمؤسسة المرشد الأعلى. أما بالنسبة للمعارضة الداخلية لفكرة الولي الفقيه وحتى آلية انتخابه فنجد واحد من أكبر رجال الدين والذين شاركوا في الثورة وهو " **ضمير الثورة آية الله العظمى الحسين منتظري**" إذ يرى: " **الولي الفقيه يمكن أن يكون زعيم كل المسلمين في العالم بشرط أن تنتخبه الأغلبية على أساس أنه مرشح الأجدد والأغزر علما في الدين والأكثر حنكة في السياسة كما يجب أن ينتخب بواسطة الناس....**"<sup>1</sup>. ما يستشف من ه المعارضة عموما أنها تمس جانبين، الجانب الأول يرفض فكرة تجسيد الولي الفقيه، مما يعني البتر النهائي لمؤسسة المرشد الأعلى، أما الجانب الثاني فيتجه نحو الحد من صلاحيات المرشد بداية بطريقة انتخابه، وهي الفكرة التي تدور في خلد منتظري ويؤيدها عديد السياسيين داخل إيران سواء من دائرة رجال الدين أو من خارجها.

2. **وجود مؤسسات منافسة:** النظام الإيراني نظام صراعي، يهدف للدفاع عن مبادئ الثورة الإسلامية<sup>2</sup>، وهو ما يفسر التعدد المؤسساتي والتداخل في الصلاحيات بين هذه المؤسسات، فمن خلال ما سردناه سابقا توصلنا لأن المرشد هو أعلى هرم السلطة، ولكن هذا لا يمنع من وجود مؤسسات منافسة تصطدم بمؤسسة المرشد وأحيانا قد تنافسها مما يجعلها تشكل تحديا صريحا لدور المرشد في هيكلية صناعة القرار السياسي الإيراني ومكانته داخل النظام بشكل عام. ويمكن في هذا السياق الحديث عن مؤسستين يمكنهما أن يشكلتا تحديا صريحا لمؤسسة القيادة داخل النظام الإيراني وهما: **الحرس الثوري الإيراني، ومجلس خبراء القيادة.**

● **الحرس الثوري الإيراني:** كما سبق وأشرنا فيما مضى من دراستنا في أن "الباسداران" يعتبر القطب الثاني المشكل للقوات المسلحة الإيرانية، وإليه تعزى قوة النظام فداخليا هو من يتعامل مع المناوئين للنظام، وخارجيا فإن فيلق القدس التابع له هو من يتولى مهمة تنفيذ العمليات الاستراتيجية خدمة لصالح المشروع الإيراني. وينتشر الحرس اليوم في عديد مؤسسات صناعة القرار كمجلس الشورى الإسلامي وجلس الوزراء وغيرهما، كما أن يده ممتدة

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 126.

<sup>2</sup> Service Canadien du Renseignement de Security. **L'Iran les multiples avens d'une puissance régionale.** (Points saillants de la conférence. 30- 31 mars 2009. Ottawa) ; p10/11.

للسيطرة على مخزون السلاح الاستراتيجي الإيراني، إضافة إلى القواعد العسكرية في الخليج العربي ومضيق هرمز علاوة على دعمه الكبير للاستمرار في البرنامج النووي الإيراني وضرورة امتلاك التكنولوجيا النووية في بعدها العسكري<sup>1</sup>، وتجدر الإشارة إلى أن تدخلات الحرس المتواصلة وتغلغله في الحياة السياسية قد لا يصب في مصلحة النظام ومؤسسة المرشد، فرغم تبعية الحرس المباشرة للبيت رهبري " القائد"، فإن استمرار صراع النخب السياسية "انتخابات الرئاسة 2009" ودور الحرس في فض الاعتصام قد يقوده للسيطرة على الحكم، خاصة وان قائد الحرس علي جعفري هو أقوى شخصية عسكرية إيرانية، فالحرس الآن في سياق الانتقال من حراسة الثورة إلى صناعة الملوك<sup>2</sup>، وليست مؤسسة المرشد بعيدة عن هذا الواقع أو بمنأى عنه، فإذا كانت هناك أي مؤسسة داخل إيران لها القدرة على الحد من صلاحيات المرشد أو الوقوف ند له هي مؤسسة الحرس التي أصبحت تشكل إمبراطورية داخل إيران بحكم سيطرتها على الاقتصاد والأمن والاستخبارات وتدخلها في السياسة، كما أن هناك سيناريو آخر للتحدي الذي يشكله حراس الثورة هو الاتجاه نحو عسكرة النظام مما يوحي بقدرته على القيام بانقلاب عسكري، فرغم تبعيةها الوظيفية للمرشد الأعلى فإن هذا الأخير يتعامل معها بشكل حذر ويحاول كسبها لطرفه ويبرز هذا جلياً منذ اعتلاء خامنئي لمقام القيادة، ويوحي أمر كهذا على أن الصراع حول خليفة خامنئي سيلعب فيه الحرس دوراً بارزاً فمن يحظى بدعم الحرس يعتلي مقام القيادة. مما يؤكد على خطورة الدور الذي يلعبه الباسداران في إيران.

● **مجلس خبراء القيادة:** إذا كان الحرس الثوري هو الصانع المستقبلي للمرشد بحكم تغلغله داخل مؤسسات النظام، فإن مجلس الخبراء هو المخول دستورياً لانتخاب المرشد وعزله إن اقتضت الضرورة، ويبرز التحدي الذي تشكله هذه المؤسسة هو قدرتها على بناء تحالفات داخل أعضائها لعزل المرشد في حال استطاعت أن تثبت عجزه عن أداء مهامه أو فقدانه لأحد الشروط اللازمة للولاية، وهو ما يؤكد على أن مجلس الخبراء رقم صعب ومن الصعب تجاوزه، خاصة إذا اختلفت تركيبته العضوية عن التيار السياسي والإيديولوجي للمرشد وهو وضع مطروح حالياً بحكم ان معظم الخبراء من التيار الإصلاحية، وتجدر الإشارة إلى أن هناك مؤسسات أخرى بمقدورها منافسة المرشد الأعلى ولكن هذا الأمر يرتبط بشخصية رئيس هذه المؤسسة ويمكن الحديث في هذا السياق عن: مجمع تشخيص مصلحة النظام وكذلك مؤسسة الرئاسة.

### 3. الحراك الاجتماعي والمطالبة بإصلاح النظام السياسي: تبرز خطورة هذا التحدي في أن أي عملية إصلاح

للنظام السياسي ستتمس مؤسسة المرشد إما إلغائها أو دمجها مع الرئاسة، وهو ما يشكل تحدياً بارزاً خاصة في ظل

<sup>1</sup> حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 314.

<sup>2</sup> فنسان الغريب، دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2009)، ص 61، 63.

الاثامات للنظام بأنه نظام غير ديمقراطي ويكرس حكم النخبة من رجال الدين بناء على "أسس ثيوقراطية"، ويتزعم هذه المطالب الشباب الإيراني الذي يشكل حوالي 70% من السكان ويصطلح عليه بالجيل الثالث للثورة، والسمة الأساسية لهذا الجيل هو معاناته من فتور تجاه الحماس الثوري بحكم انه أمر لم تكن له يد فيه ولم يشارك في تجسيده مما انعكس على رؤيته تجاه إفرزاتها، ناهيك عن تعرض الشباب الإيراني اليوم للثقافة الغربية وتأثره بها فأصبح مطلبه الأساسي هو الحرية على النمط الغربي<sup>1</sup>، وقد تجلّى هذا التحدي بشكل جلي في ما يعرف بالثورة الخضراء أين وصل الحد بالمتظاهرين إلى حرق صور خامنئي ومطالبته بعدم التدخل في الانتخابات الرئاسية 2009، ويعرف عن الشباب الإيراني أنه شباب ثوري، فكما أنه نجح في تفجير فتيل ثورة 1979 و إرساء قواعد النظام الحالي<sup>2</sup>، فإن بمقدوره أن يقدم على عمل ثوري من شأنه تغيير معالم النظام وبالتالي التقليل من محورية دور المرشد في تفاعلات النظام، وما يؤكد خطورة هذا العامل بالنسبة للمرشد واستقرار النظام هو ارتباطه بالمتغيرات الإقليمية المرتبطة بحالة دول الجوار بالنسبة لإيران والتي تعيش حراك اجتماعية بصبغة سياسية عرف بالربيع العربي وإمكانية عودة الشرارة لإيران بحكم التقارب في المسببات والتي ترتبط بالانغلاق السياسي والحريات الاجتماعية، وقد كانت الحركة الخضراء أو الثورة تعبير عن ائتلاف المعارضة الإيرانية كاملة بمختلف أطيافها في وجه النظام الإيراني<sup>3</sup>، مما يشكل تحدي صريح على قدرة هذا النوع من التهديدات على تغيير معالم الخريطة السياسية الداخلية في إيران. وكما سبق وأشرنا سابقا إلى ان أي تغيير في بنية أو معالم النظام السياسي الإيراني هو تهديد لمؤسسة المرشد بحكم أنها وما لا ريب فيه ستكون محور التغيير إما إلغاء أو تقليلا للصلاحيات وربما الدمج مع مؤسسة الرئاسة، وهي توقعات مطروحة ولو على المدى البعيد إذا ما تتبعنا المواقف المتضاربة حول تزايد دور المرشد في الحياة السياسية للجمهورية الاسلامية.

### الفرع الثاني: الصعوبات الموجهة لشخص خامنئي.

بعد أن أجمالنا الحديث حول أهم التحديات والصعوبات التي يمكن أن تحول بين مؤسسة المرشد الأعلى ودورها في هيكلة صناعة القرار السياسي في إيران، سنخصص هذه الجزئية للحديث عن أهم تحديين يرتبطان بخامنئي، إذ من شأنهما الحد من دوره المتزايد وهما: الطعن في كفاءته من طرف رجال الدين، وحالته الصحية.

<sup>1</sup> حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 467.

<sup>2</sup> Nader Vahabi, Iran une révolution civile?, center d'études sur la diaspora iranienne(France), 2009, p15.

<sup>3</sup> Le comité parlementaire Britannique pour la liberté en Iran, Le Mouvement vert en Iran, (2013).

1- **الطعن في كفاءته من طرف رجال الدين:** من المفارقات التاريخية الغربية أن مدينة قم المقدسة هي معقل يضم أقوى معقل المعارضة الدينية لخامنئي وادعائه بالحكم المطلق<sup>1</sup>، وقد سبق واشرنا إلى هذه الطائفة من المعارضة في بداية دراستنا وتتمحور معارضة معظمهم في اتهامهم لخامنئي بعدم قدرة الأخير وكفاءته العلمية والدينية لتولي مقام القيادة، فهم يرون أنه لا يملك المؤهلات اللازمة لتولي مقام القيادة بحكم مرتبته الدينية إذ أنه لم يرتقي لدرجة أية الله العظمى ليتولى مقام الولاية، خاصة وأن هناك من هو أجدر منه علميا ودينيا من ذوي آيات الله العظمى، فنجد في هذا السياق "أذري القمي" عضو مجلس الخبراء حتى سنة 1995 نشر خطابا في سنة 1996 يتضمن انتقادات لاذعة لشخص خامنئي وصرح بقبوله خامنئي كمرشد سياسي وليس كمرجع تقليد<sup>2</sup>. فخامنئي وإن كان مرشدا منذ العام 1989 فغنه يحظى بدعم سياسي وليس ديني، إذ لم يستطع النجاح في كسب الاعتراف بمكانة دينية كما أن قرار مجلس الخبراء بتعيينه مرشد بعد وفاة الخميني قرار صعبا بحكم وجود فقهاء أعلى منه درجة، ولكن اعتلائه المنصب يبرر الشرعية الثورية وليس الدينية ويبدو جليا الفرق بين المنصبين أي مقام الإرشاد ذو السلطة الزمنية ومقام المرجعية ذو السلطة الدينية والتي تحمل أبعادا زمنية<sup>3</sup>.

وتكمن الصعوبات التي يخلقها هذا التحدي هو إمكانية التحالف بين رجال الدين المعارضين لخامنئي ومجلس خبراء القيادة من اجل عزله بحكم عدم شرعيته الدينية، أو قدرتهم على منافسته بحكم مكانة رجال الدين في إيران وارتباطهم بمؤسسات الدولة الأخرى، أما التحدي الأبرز فهو أنهم يضعون مكانة بخامنئي كشخص في الحضيض بحكم أن انتقادهم يمس مؤهلاته الشخصية دون مقام القيادة. ويبرز التحدي الجلي في هذا المجال هو قوة معارضييه سواء من الناحية الدينية أو من ناحية موقعهم داخل المجتمع الإيراني من الناحية الاجتماعية مما يخلق نوع من الهوة بين خامنئي ومكانته داخل المجتمع.

2- **الحالة الصحية لخامنئي:** في حقيقة الأمر يكمن التحدي الأبرز أو الأكبر لاستمرار خامنئي كمرشد في صحته، وتشير المعلومات المتناقلة غير المؤكدة أنها في تدهور، فهي في تردي مستمر منذ محاولة اغتياله سنة 1981 وتجري شائعة على الألسن في طهران مفادها تدخينه الأفيون لأغراض طبية<sup>4</sup>، ويبدو جليا وبصورة قطعية إلى أنه يعاني

<sup>1</sup> ويلفريد بوختا، المرجع السابق، ص 117.

<sup>2</sup> مصطفى اللباد، المرجع السابق، ص 199.

<sup>3</sup> مصطفى اللباد، المرجع السابق، ص 194.

<sup>4</sup> كريم سجد بور، المرجع السابق، ص 29.

## الفصل الثالث: التحديات التي تواجه المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي.

من سرطان البروستات، وقد وجد البعض تفسيراً لعجزه عن اتخاذ القرارات الصعبة وتفضيله القبول بالوضع القائم بدل المجازفة.

فخامنئي رجل مسن وهرم بلغ من العمر عتياً، علاوة على ذلك الرجل أو مصاب بأمراض عدة من شأنها الحد من دوره التدريجي في عملية صنع القرار السياسي الإيراني وهو ما يفسح المجال أمام مناوئيه بضرورة التحرك داخل مجلس الخبراء لتعيين خليفة له، فالجمهورية الإسلامية لم تحف أنباء خضوعه لعملية جراحية، فهو لم يعد يواظب على رياضة صعود الجبل وقد أدى هذا الوضع إلى خلق شائعات بشأن وفاته خاصة لدى وسائل إعلام "إسرائيلية"، الأمر الذي دفع وكالة الأنباء الإيرانية إلى نفي الأمر من خلال نشر صور خامنئي وهو يشرف على اجتماع حول البيئة<sup>1</sup>. وتبقى وكما سبق وأشارنا بداية الصحة التحدي الأبرز لدور خامنئي فمنذ أن بدأ يتقدم في السن بدأ بالموازاة دوره يتراجعا يوماً بعد يوماً.

### المطلب الثالث: من هو المرشد القادم؟ "دراسة في الشخصيات المحتملة".

وسنحاول في هذه الجزئية من الدراسة التطرق إلى المرشحين الأبرز لتولي هذا المنصب من خلال دراسة أربعة شخصيات يدور الجدل حول ثلاثة منها وهي: علي أكبر هاشمي رافسنجاني، محمود هاشمي شاهرودي وأية الله مصباح يزدي، أما الشخصية الرابعة فهي الرئيس الحالي "حسن روحاني". وقبل الخوض في الشخصيات المحتملة لتولي منصب المرشد وجب التعرّيج على مستقبل المؤسسة في ظل المتغيرات الداخلية للنظام الإيراني وكذا التحولات الإقليمية والدولية والتي ليست إيران بمنأى عنها، وفي هذا السياق فإن مؤسسة المرشد تواجه ثلاثة احتمالات ممكنة، وهي:

1. استمرار الوضع القائم على ما هو عليه.

2. الاتجاه نحو التقليل من صلاحيات المؤسسة أو ربما دمجها بمؤسسة رئاسة الجمهورية.

3. الإلغاء التام لمنصب المرشد الأعلى وتحويل النظام إلى جمهوري رئاسي.

بالنسبة للطرح الأخير والذي يتمحور حول وصول ولاية الفقيه إلى نهايتها، مما يعني بان حدوث هذا الاحتمال سيصيب السلطة الإيرانية خلل كبيراً في بنيتها، إذ أنه سيؤدي إلى توزيع السلطة بين رجال الدين، ويعزز هذا الطرح

<sup>1</sup> فاطمة الصمادي، من يخلف خامنئي؟ المرشحون والقوى الداعمة، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015)، ص 2.

رجال الدين المعارضين لتطبيق الولاية<sup>1</sup>، وتجدد الإشارة إلى أنه وفي الوقت الحالي يبقى هذا الخيار مستبعد إلى حد ما، بحكم سيطرة المحافظين والموالين للولي الفقيه على السلطة ومراكز صنع القرار.

أما بالنسبة للطرح الثاني فإن حدوثه في الوقت الحالي مرهون بوصول التيارات اليسارية أو العلمانية إلى السلطة، وهو مستبعد حالياً وحتى في المستقبل القريب، كما أن حدوثه يطرح العديد من التساؤلات حول جدوى استمرار بعض مؤسسات النظام على غرار مجلس الخبراء، يعتبر أكثر الاحتمالات المستقبلية لولاية الفقيه بعد أية الله علي خامنئي هو استبدالها بمجلس شوري مؤلف من ثلاثة أشخاص يحل محل المرشد الأعلى، وتجدد الإشارة إلى أنها ليست بالطرح الجديد، فقد تم تداولها بعد وفاة الخميني 1989، ولكنها لم تجد الموافقة من طرف مجلس خبراء القيادة، ناهيك عن وجود عائق دستوري يتمثل في أن الدستور الإيراني ينص على ضرورة تولي شخص واحد لهذا المنصب<sup>2</sup>، وهذا الافتراض يعزز إمكانية الطرح الأول و واقعيته بحكم: حالة الاستقرار التي يعيشها النظام الإيراني حالياً تستبعد حدوث أي تغييرات في النظام السياسي الإيراني خلال المستقبل المنظور أو في المتوسط أمر صعب القبول به عملياً، وكذلك في ظل وجود مرشحين بارزين لخلافة خامنئي في هذا المنصب، كما أن هذا الأخير ومما لا شك فيه سيسعى جاهداً لاستمرار إرث الخميني من خلال سعيه لتعيين خليفته عندما يحين الأوان حتى يتم الانتقال السلس للسلطة داخل إيران.

وقبل الخوض في دراسة الشخصيات ومؤهلاتها وجب الإشارة إلى أن المتغير الأساسي الذي يتحكم في ضرورة وجود خليفة لخامنئي هو الوضع الصحي لهذا الأخير، في ظل وجود تقارير تشير إلى التدهور المستمر لصحته، وهو ما يدفع للتساؤل: من سيخلف خامنئي؟ وكيف؟، أما المتغيرات الأخرى المحددة لخليفة القائد فهي: علاقة كل مرشح بالحرس الثوري الإيراني، الانتماء السياسي، طبيعة التحالفات داخل مجلس الخبراء وباقي المؤسسات الأخرى، وكما سبق وأشرنا فإن دراستنا ستتناول كل شخصية من الشخصيات السابقة ودراسة احتمالية وصولها لمقام الولاية داخل إيران.

### الفرع الأول: المرشح علي هاشمي أكبر رافسنجاني.

برز علي أكبر هاشمي رافسنجاني في الحياة السياسية الإيرانية منذ ثمانينات القرن الماضي، فهو يعد من رجالات الثورة الإسلامية والتي شاركت إلى جانب الخميني في تأسيس دعائم النظام الحالي، يوصف بأنه "محافظ

<sup>1</sup> فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، مرجع سبق ذكره، ص 340.

<sup>2</sup> جاسم حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 502.

براغماتي" وهو جزء من المؤسسة الدينية ولكنه منفتح على الكثير من الأفكار والآراء المتباينة على رأسها الحوار مع الغرب<sup>1</sup>، ويوصف رافسنجاني بأنه أقوى رجل في النظام السياسي الإيراني بحكم علاقاته السياسية وارتباط عدد من الشخصيات البيروقراطية بشخصه، كما أن للرجل بصمة في تاريخ الجمهورية الإسلامية من خلال مواقفه في حرب الخليج الأولى مع العراق - سبق وان اشرفنا لدوره خلال الحرب - وكذلك إليه يعزى الدور البارز في اعتلاء خامنئي مقام القيادة العام 1989 و هو يتأسس حاليا لجنة دراسة مصالح البلاد علاوة على عضوية مجلس الخبراء وإمكانية ترأس هذا الأخير<sup>2</sup>. كما أن قوته داخل النظام مستمدة من رئاسته للهيئات الاستراتيجية كمجمع تشخيص مصلحة النظام، كما أن له طموح قوي في اعتلاء مقام القيادة إذ انه لا يتوانى في استغلال الفرص لتوجيه الانتقادات للمرشد الحالي الذي أدرك خطورته بحكم مواقفه البراغماتية وأخذ يقلل من نفوذه المتزايد داخل النظام، فقد انتقد خامنئي علنا خاصة بعد أن أبدى الأخير تحفظا على الاتفاق النووي الإيراني، فصرح قائلا: " من يعارض الاتفاق النووي فإن هذا يصب في النهاية في صالح نتنياهو"<sup>3</sup>، غير أن المتابعين للشأن الإيراني يرون أن قوة رافسنجاني تكمن في قدرته على صناعة المرشد وليس في أن يكون المرشد<sup>4</sup>، وتاريخيا يمكن تعزيز هذه الحقيقة من خلال دوره التاريخي في جر مجلس الخبراء إلى انتخاب السيد اية الله علي خامنئي مرشد أعلى.

ولعل الظروف الحالية التي تعيشها إيران في بنية مؤسساتها السياسية والمتمثلة في سيطرة التيار الإصلاحية على مؤسستي الرئاسة ومجلس الشورى الإسلامي وحتى مجلس خبراء القيادة يمنح رافسنجاني جرعة مضاعفة لزيادة طموحه نحو القيادة، خاصة في ظل وجود تحالف ضمني بينه وبين الرئيس المعتدل حسن روحاني، ورغم هذا النفوذ البارز داخل مؤسسات الدولة فإن العقبة الأبرز أمام رافسنجاني هي الحرس الثوري فلطالما حاول منذ أن كان رئيسا للجمهورية 1997/1989، أن يضع عراقيل أمام النشاط الاقتصادي للحرس خاصة في قطاع النفط ذو الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الإيراني، وتحلى صدامه للحرس أيضا في الحرب العراقية أين وقف موقفا معارضا لقرار استمرار الحرب الذي دعمه الحرس، وكذلك بالنسبة للاتفاق النووي الأخير مع الغرب، كما تكمن نقاط ضعفه والتي من شأنها الحد من طموحه في<sup>5</sup> :

<sup>1</sup> [http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110215\\_who\\_is\\_who\\_in\\_iran.shtml](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110215_who_is_who_in_iran.shtml) visité en : 24/04/2016.

<sup>2</sup> فاطمة الصمادي، من يخلف خامنئي؟ المرشحون والقوة الداعمة، مرجع سبق ذكره، ص 08.

<sup>3</sup> تصفي برئيل، إيران في اليوم الذي بعد خامنئي، صحيفة هآرتس الإسرائيلية، <http://www.beirutme.com/?p=9710>. تاريخ

الزيارة 2016/02/12.

<sup>4</sup> فاطمة الصمادي، من يخلف خامنئي؟ المرشحون والقوة الداعمة، مرجع سبق ذكره، ص 09.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 10.

- 1- موقف أعضاء مجلس الخبراء منه على اعتبار موقف المؤيد للثورة الخضراء 2009.
- 2- أفكاره الانفتاحية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وكذلك العلاقة مع الغرب.
- 3- تعاضم ثروته، واتهامه بالضلوع في قضايا فساد، إذ تصل ثروته إلى مليار دولار أمريكي.

كما يبرز فارق السن إذ أن رافسنجاني يكبر المرشد بخمس سنوات ويبلغ من العمر 81 سنة، لذلك من المرجح أن يكتفي رافسنجاني بلعب دور في تعيين المرشد الحالي والاستمرار في دور العلبة السوداء للنظام بحكم ارتباطاته بالنخب السياسية والشخصيات البيروقراطية من وزراء وحكام الأقاليم، كما أنه مطالباً بتحسين علاقته بالحرس الثوري على الأقل في الفترة الحالية حتى يتسنى له مواصلة نفوذه داخل مؤسسات الجمهورية.

### الفرع الثاني: أية الله محمود شاهر ودي.

يحمل الكثير من المؤهلات التي تعطيه اسماً ومكاناً بارزاً في سياق خلافة المرشد، فهو من أكثر رجال الدين تأثيراً، وتربطه بخامنئي علاقات قوية من مواليد سنة 1948 بالنجف، فهو من أصول عراقية، شغل منصب رئيس السلطة القضائية منذ 2009/1999.

بالنسبة لمؤهلاته فعلاوة على انه ينتمي للتيار المحافظ الموالي للمرشد الحالي، فهو أيضاً يحظى بمكانة مقربة من الحرس الثوري<sup>1</sup>، ومن الناحية الدينية فإن أهم حافز يدعم وصول "شاه رودي" لمنصب الولاية هو أنه يحمل رتبة "مرجع تقليد"، وهي رتبة دينية رفيعة في المؤسسة الدينية الشيعية ليصبح ضمن القلة التي تبوأ هذا المقام، وبالنسبة لمؤهلاته السياسية فالرجل يحظى بخبرة سياسية نتيجة توليه المناصب التالية: عضوية مجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام علاوة على رئاسته الهيئة العليا لحل الخلاف وتنظيم السلطات الثلاث والتي شكلها خامنئي العام 2011<sup>2</sup>، وتوليته هذا المنصب دليل على أنه رجل ثقة خامنئي، وتجدد الإشارة إلى أن متغير السن لا يشكل عائقاً أمام بحكم محمود شاه رودي انه في العقد السادس من العمر ولم يثبت انه يعاني من أمراض معينة.

فهو رجل النظام المخلص الذي لطالما ظل في الظل بعيداً عن الأضواء، وبالمقابل يعد من أبرز رجال الدين الذين يمارسون السياسة ويتمتع بنفوذ كبير داخل إيران وخارجها خاصة لدى شيعة العراق بحكم انتمائه لمدينة النجف. ومن المفارقات الغربية أن تكون إحدى مؤهلاته سلاح ذو حدين، فأصوله العراقية ورئاسته للمجلس الإسلامي

<sup>1</sup>تصفي برئيئل، إيران في اليوم الذي بعد خامنئي، صحيفة هآرتس الإسرائيلية، <http://www.beirutme.com/?p=9710>. تاريخ

الزيارة 2016/02/12.

<sup>2</sup>فاطمة الصمادي، من يخلف خامنئي، المرجع السابق، ص 08.

## الفصل الثالث: التحديات التي تواجه المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي.

الأعلى في العراق من أهم المعوقات أمام طموحه نحو مقامة ولاية الفقيه، بالرغم من عدم وجود أي مانع دستوري يجبر مجلس الخبراء على عدم انتخابه، ولكن حساسية الوضع وفي ظل وجود تيارات سياسية محافظة ومتشددة للذهنية الفارسية تجعل من المستحيل بما كان أن يصل أحد الشيعة من خارج إيران لمقام الولاية حتى ولو كان **شاهرودي** نفسه، إضافة لعائق الأصول العراقية، فإن غياب كاريزما شخصية **شاهرودي** بسبب بقاءه شخصية في الظل واكتفائه بدور التابع يقلل من حظوظه في بلوغ القيادة، بل وقد ينفيها حتى.

ولكن وحتى يصل إلى منصب الولي الفقيه فإن **شاهرودي** مطالب بالخروج من الظل، وتعزيز تحالفاته داخل النظام، وبشكل خاصة المؤسسات الفاعلة في إيران كالحوزة الدينية ورجال الدين وبشكل أساسي **الباسداران**.

### الفرع الثالث: أية الله مصباح يزدي.

مصباح يزدي ولد سنة 1935 في مدينة يزد ذات البيئة الصحراوية، يوصف بأنه شخصية أصولية، تتلمذ على يد الخميني، وأيضا العلامة **طباطبائي**<sup>1</sup>، ويعد أية الله مصباح يزدي أحد أهم رجال الدين البارزين في إيران، وقد تمتع بنفوذ كبير داخل النظام الإيراني بحكم أنه من حلفاء المرشد الحالي، ومن أبرز شخصيات التيار المحافظ، ويشغل حاليا عضوية مجلس خبراء القيادة، وقد تقاطع في رؤيته لخلافة المرشد مع رافسنجاني، حيث تحدث يزدي عن وجود معلومات مؤكدة حول ترتيبات سرية يتم اعتمادها من طرف رجالات نافذين في النظام من أجل عزل المرشد الحالي، وقد برز موقف يزدي من خلال مطالبته مؤسسات الدولة بالوقوف بوجه هذا المخطط الذي وصفه بالشيطاني<sup>2</sup>، وتبرز مكانة يزدي بارزة في الصراع حول الولاية محل خامنئي من حيث أنه من السابقين الذين كسرو تابوت القداسة المحاط بمقام الولي الفقيه، وتكمن أهم العقبات في وجه يزدي في أنه يحظى بانتقادات من طرف التيار الأصولي، إضافة إلى أن علاقته ليست جيدة برافسنجاني أحد أبرز رجال النظام الأقوياء والمرشح الأقرب، و بالتالي فإن الصعوبة الأبرز أمام مصباح يزدي هي قوة منافسيه، إضافة إلى التحدي الأبرز والمتمثل في وجود معارضة قوية له في حوزة قم<sup>3</sup>.

ويبدو أن "يزدي" أضعف المرشحين، فإذا ما تم مقارنته ب «رافسنجاني» أو "شاهرودي"، فإنه يبدو في أضعف رواق بحكم أنه بعيد عن دوائر السلطة القوية والمتحكمة في تعيين المرشد ونقصد بهذا حرس الثورة الإسلامية ورجال الدين. فأية الله محمد تقي مصباح يزدي هو من عتاة المحافظين والأب الروحي للتيار المتشدد ومن الصعب أن يقع

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لأية الله مصباح يزدي <http://mesbahyazdi.org/arabie/?biography/index/htm> تاريخ الزيارة: 2016/05/02.

<sup>2</sup> نبيل العتوم، "يزدي" وسيناريوهات الإطاحة بخامنئي، "تقدير موقف"، (اسطنبول: مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015)، ص 05.

<sup>3</sup> فاطمة الصمادي، من يخلف خامنئي، المرجع السابق، ص 08.

## الفصل الثالث: التحديات التي تواجه المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي.

اختيار الحرس الثوري له، لأن طرحه غير مقبول من طرف مختلف التيارات السياسية المتنافسة، فهو يرفض الانتخابات ويرفض الديمقراطية جملة وتفصيلاً<sup>1</sup>. ورغم أن موافقه الراديكالية تقف حائلاً دون وصوله للمنصب، غير أنه ولتحقيق هذا المراد فإن "يزدي" مطالب بمراجعة موقفه بخصوص الديمقراطية ومسائل الانتخابات، وكذلك تحسين علاقته مع معارضيه من رجال الدين في مدينة قم.

### الفرع الثالث: حسن روحاني.

روحاني البالغ من العمر 64 عاماً والمقرب من رافسنجاني، تولى خلال مسيرته الطويلة العديد من المناصب السياسية من بينها نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامي، كما شغل منصب كبير مفاوضي الملف النووي الإيراني 2005/2003، وحاز على لقب الشيخ الدبلوماسي<sup>2</sup>، إضافة إلى أن تولى منصب الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني وكذا منصب ممثل للمرشد بالمجلس ذاته، حيث لعب دوراً بارزاً في القرار الإيراني بالحياد خلال الغزو الأمريكي للعراق في حرب الخليج الثانية، وحالياً يشغل منصب رئيس الجمهورية منذ انتخابه سنة 2013، ويوصف روحاني بأنه من رموز التيار الإصلاحية المعتدل رفقة رافسنجاني، ورغم ذلك ينتمي لمجمع علماء الدين المحافظين ذو الأغلبية المحافظة، فهو بالنهاية رجل دين يحمل صفة حجة الاسلام ويعتم العمامة البيضاء.

ومن الناحية الأكاديمية فهو متحصل على شهادة البكالوريوس في القانون من جامعة طهران 1972، ثم الماجستير والدكتوراه من جامعة غلاسكو كالدونيان عام 1995 و 1999<sup>3</sup>. فهو بذلك يجمع بين التكوين الديني والأكاديمي وهو ما يفسر ثقل وحساسيات المسؤوليات التي تقلدها قبل منصب الرئاسة. وبالنسبة لمكانة روحاني من السباق نحو منصب المرشد لا يحظى هذا الأخير بأي ترشيح من طرف جهات معينة، كما أنه لا يبدو ان له نية في الترشح لهذا المنصب، غير أن تداول اسمه في هذه الدراسة يأتي بناء على فرضية "إعادة التاريخ لنفسه" فالمرشد الحالي حينما انتخب من قبل مجلس الخبراء كان رئيساً للجمهورية، ولم يكن مرشحاً من طرف أي جهة معينة، غير أن الدعم والتحالف مع رافسنجاني آنذاك رجحه لدى مجلس خبراء القيادة سنة 1989.

<sup>1</sup> كارتة إيران المقبلة: المرشحون الخمسة لخلافة خامنئي، [www.Orient.Newes.net/AR/newes\\_show86073](http://www.Orient.Newes.net/AR/newes_show86073) تاريخ الزيارة

2016/05/03

<sup>2</sup> من هو الرئيس الإيراني الجديد، حسن روحاني، [www.alankabout.com/various\\_files\\_raphies/31364.html](http://www.alankabout.com/various_files_raphies/31364.html) تاريخ الزيارة: 03-

2016-05

<sup>3</sup> من هو الدكتور حسن روحاني الرئيس الإيراني المنتخب، [www.Alalam.ir/newes/1484595](http://www.Alalam.ir/newes/1484595)، تاريخ الزيارة: 2016-05-03

## الفصل الثالث: التحديات التي تواجه المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي.

وكاستقراء تاريخي لما سبق نجد ان حسن روحاني في أحسن رواق لتكرار هذا السيناريو التاريخي، خاصة في ظل توفر معطيات من شأنها ترجيح كفة روحاني، ويمكن الحديث عن:

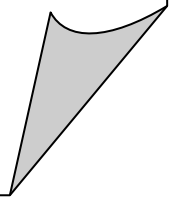
- الخبرة السياسية والدعم السياسي الذي يحظى به حالياً داخل النظام السياسي الإيراني، من خلال اجتياح انصاره من التيار الاصلاحى لمعظم المؤسسات المنتخبة على رأسها: مجلس خبراء القيادة المسؤول عن انتخاب المرشد، وكذلك مجلس الشورى الاسلامي.
- التحالف السياسي الموجود بينه وبين رافسنجاني، ومدى قدرة هذا الاخير على كسب التأييد لروحاني من خلال شبكة علاقاته الواسعة داخل مؤسسات النظام والتي تمتد لداخل الحرس الثوري الإيراني.
- منذ ميلاد الجمهورية الاسلامية 1979 والتيار المحافظ ظل يسيطر على النظام الايراني من خلال مؤسسة المرشد الأعلى، ولكن بوصول روحاني للسلطة وتحقيقه لتسوية في الملف النووي الإيراني، ورهانه على المسائل الاقتصادية من شأنه أن يكسب التيار الإصلاحي أكثر شعبية في الشارع الإيراني، وبالتالي فغن أي نصر للإصلاحيين هو نصر لروحاني بالدرجة الأولى.

رغم توفر هذه العوامل المؤيدة لحجة الإسلام حسن روحاني ليكون مرشداً أعلى، والمبنية على مقارنة تاريخية وسياسية، فإن هذا الأخير وان كان يطمح لنيل قيادة الثورة الإسلامية فإن عليه تجاوز عقبتين أساسيتين وهما: الحرس الثوري الاسلامي، ورجال الدين المتشددين. فبالنسبة للحرس الثوري الإيراني يعتبر روحاني من اشد المعارضين لتغلغلهم في الحياة السياسية والاقتصادية، أما رجال الدين وعلى رأسهم خطباء الجمعة فإنهم يعتبرون روحاني ورافسنجاني وجهان لعملة واحدة، من حيث دعوتهما للانفتاح على الغرب وهو ما يراه رجال الدين انقلاب على مبادئ الثورة الاسلامية.

من خلال دراستنا لأهم الشخصيات المرشحة لخلافة خامنئي في منصب المرشد الأعلى، ومعرفة الفرص المتاحة أمام كل مرشح مقابل التحديات والعقبات التي يجب عليه تجاوزها، فيمكن القول أنه وبدراسة البيئة السياسية محل الصراع حول خليفة خامنئي نجد أن متغير الحرس الثوري والعلاقات الشخصية للمرشد الحالي هي المحدد الأساسي لهوية المرشد القادم، وبإسقاط العاملين السابقين على مرشحيننا الأربعة يمكن القول أن المرشحين البارزين هما رافسنجاني وشاهرودي، فالأول بحكم نفوذه داخل مؤسسات الدولة، والثاني بحكم العلاقة الجيدة التي تجمعها بخامنئي ومحيطه، وبناء على هذه النتيجة نستشف أن الصراع حول خلافة خامنئي ليس صراع اشخاص بقدر ما هو صراع جماعات، وعلى عدة مستويات، فقراءة الوضع الحالي توحى ب:

1. الصراع حول خلافة المرشد: هو صراع تيارات سياسية بين الجناح الإصلاحي والمحافظ، فهل سيستمر التيار المحافظ أم سيتمكن الإصلاحيين من تغيير القاعدة، خاصة وأن معظم الشخصيات المرشحة تمثل جناحاً معيناً، فرافسنجاني يوصف بالإصلاحي المعتدل، ومصباح يزدي محافظ متشدد، وروحاني إصلاحي و شاهرودي محافظ.
2. الصراع صراع مؤسسات: وبالدرجة الأولى تلك المؤسسات المعنية بتعيين خليفة المرشد، ومن المحتمل أن يطفو على السطح صراع بين مؤسستين بارزتين وهما: الحرس الثوري الإيراني ومجلس خبراء القيادة، فبعد انتخابات مجلس الخبراء الأخيرة في فبراير 2016 والتي أسفرت عن سيطرة الإصلاحيين على المجلس، وفي ظل اختلاف الرؤى بين الباسداران - يقتربون من المحافظين- والمجلس، ينبؤ الأمر بحدوث صراع مستقبلي تكون خلافة المرشد سببه الرئيسي.

اختصاصه



الخاتمة .

تطرت الدراسة إلى محاولة فهم النظام السياسي الإيراني، وركزت على جانب مهم، وهو آلية صناعة القرار السياسي في الجمهورية الإسلامية، من خلال التركيز على دور المرشد الأعلى في هذه العملية، اعتماداً على دراسة شخصية المرشد الحالي السيد آية الله علي خامنئي ودراسة سلوكه السياسي .

والجانب المهم في الدراسة، هو الطريقة المعتمدة في الربط بين نظرية صناعة القرار السياسي وتوظيفها في تحليل النظام السياسي الإيراني وليد الثورة الإسلامية لسنة 1979، وتجدد الإشارة إلى أننا قد توصلنا من خلال دراسة العوامل المؤثرة في عملية صناعة القرار السياسي ودراسة آلية اتخاذ القرار، توصلنا إلى بناء تصور عام حول دور المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار وإلى معرفة سلوك هذا الأخير أثناء هذه العملية، إضافة إلى البناء المؤسساتي للنظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، سواء الدوائر الرسمية أو القوى والمؤسسات غير الرسمية. وهو بنهاية الأمر مقاربة للإجابة على المشكلة البحثية المطروحة.

وبناء على هذا لقد توصلت دراستنا إلى استنتاجات مهمة، تفيد الباحث مستقبلاً في الشأن الإيراني نوردها بعد التحقق من الافتراضات التي تطرقنا إليها في مقدمة دراستنا .

### I. التحقق من الفرضيات .

انطلقت دراستنا من فرضية رئيسية معنونة ب :

" كلما كانت القضية مصيرية ومرتبطة بالأمن القومي، كلما ازداد تدخل المرشد الأعلى في عملية صناعة القرار السياسي."، ولقد أثبتت الدراسة أن الفرضية كانت صحيحة إلى حد ما، بحكم أن الولي الفقيه يعتبر مركز النظام السياسي الإيراني، ويعتبر محور العملية صناعة القرار السياسي وصاحب اليد الطولى في مختلف المجالات سواء المتعلقة بالأمن القومي وحتى السياسات العامة، وقد نجحت الدراسة في إثبات هذا من خلال دراسة الإطار النظري لعملية صناعة القرار السياسي، إضافة إلى المؤسسات المتدخلة في عملية صناعة القرار السياسي وآلية صناعة القرار من خلال النماذج المقدمة .

ولقد تم إثبات الفرضيات الثانوية، والتي كانت متمحورة في ثلاث نقاط أساسية :

● أن عملية صناعة القرار السياسي في إيران هي نتيجة لعدة عوامل ومتغيرات داخلية وخارجية، أما الداخلية فتتنصرف نحو البنية الاجتماعية والعامل الاقتصادي وجغرافيا الدولة إضافة الى طبيعة نظامها السياسي ودور القيادة، والبيئة الخارجية يتصدرها النسق الدولي والبيئة الإقليمية، غير أن إيران يبرز دور العامل القيادي كعامل أساسي وموجه للعملية.

● أن عملية صناعة القرار السياسي الإيراني، هي نتاج تفاعل عدة مؤسسات رسمية ونذكر منها السلطة التنفيذية بما تحويه من هيئات ومؤسسات على غرار رئاسة الجمهورية والمؤسسة العسكرية، وقوى ودوائر غير رسمية داخل النظام السياسي الإيراني كالحوزة العلمية وفعاليات المجتمع المدني، حيث أن القرار هو نتاج التفاعلات والصدمات بين هذه المؤسسات.

● أن الطبيعة الإسلامية لنظام الجمهورية الإسلامية والمبنية على فكرة الولي الفقيه، هي السبب الرئيس في المكانة المحورية للمرشد الأعلى في النظام الإيراني، وفي عملية صنع القرار بشكل خاص، فهو نظام مبني على نظرية الولي الفقيه والتي تمنح سلطة روحية للمرشد، ونم تقنين هذه السلطة من خلال إقرار الصلاحيات الدستورية للمرشد وبالتالي منحه مكانة مركزية داخل النظام الإيراني.

## II. الاستنتاجات .

لقد توصلنا من خلال دراستنا إلى جملة من الاستنتاجات، يمكن تلخيصها على النحو التالي :

1. أن إيران بعد ثورة 1979 أصبحت جمهورية إسلامية مبنية على فكرة الولي الفقيه، وهو ما أتاح المجال للنخبة الدينية والمتمثلة في رجال الدين ان يلعبوا دورا بارزا في السلطة، حيث نجد معظم مؤسسات النظام تضم في تشكيلتها رجال تالدين خاصة تلك التي تمتاز بالتعيين على غرار مجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام

2. يستمد المرشد الأعلى مكانته داخل إيران من خلال المكانة الدينية والسلطات القانونية -الدستورية والتي منحته سلطة سياسية ذات طابع زمني. ومرد هذه الصلاحيات الواسعة هو الفكر السياسي الشيعي والمجسد في نظرية الولي الفقيه.

3. مؤسسات صناعة القرار السياسي في إيران تقسم إلى دوائر ومؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية تتنافس فيما بينها، أما الدوائر الرسمية فتشمل السلطتين التشريعية والتنفيذية إضافة إلى المؤسسات العابرة للسلطات، والدوائر غير الرسمية فتتمثل في التيارات والأحزاب السياسية وتجمع رجال الدين في إطار ما يعرف بالحوزة الدينية.

4. الميزة الأساسية للنظام السياسي الإيراني هي التعدد المؤسساتي، حيث إلى جانب المؤسسات والسلطات المعروفة والمنتخبة توجد مؤسسات معينة تلعب دورا بارزا في الحفاظ على طبيعة النظام وديمومته. وتعرف هذه المؤسسات بالعابرة للسلطات بحكم سلطاتها المتداخلة بين السلطات الأخرى، وتعرف أيضا بالعابرة للنظام بحكم أن هدفها الأساسي هو الحفاظ على استمرارية النظام.

5. تمتاز المؤسسات الرسمية للنظام الإيراني بالثنائية، والتي تسري في مختلف السلطات والمؤسسات الرسمية كالسلطة التشريعية والتنفيذية وحتى المؤسسة العسكرية، ففي السلطة التشريعية تبرز الثنائية من خلال مجلسي الشورى الإسلامي وصيانة الدستور، أما في السلطة التنفيذية فتتجلى في رئيس الجمهورية ويقابله المرشد الأعلى للجمهورية، وتبرز في المؤسسة العسكرية في الجيش النظامي والذي يقابله حرس الثورة الإسلامي.

6. بروز شخصية اية الله علي خامنئي كعامل أساسي ومؤثر في التأثير في عملية صناعة القرار السياسي، وقد تجلّى ذلك في القرارات الحاسمة التي اتخذها خلال حرب الخليج الثانية وكذلك تلك المتعلقة بالملف النووي، وتبرز شخصية خامنئي في هذين القرارين بحكم حساسيتهما بالنسبة للأمن القومي الإيراني، وكذلك بحكم التنافس الشديد بين مؤسسات الجمهورية حيال الملفين معا.

7. أن بيئة صناعة القرار السياسي في النظام السياسي الإيراني هي بيئة تنافسية، وقد توصلنا لهذا من خلال النماذج المقترحة في الدراسة، حيث تسعى كل مؤسسة إلى بسط نفوذها على الأخرى، خاصة تلك التي تربطها علاقات وظيفية مع بعضها البعض، مثل سيطرة الحرس الثوري الإيراني في بناء التوجه العسكري الإيراني على حساب الجيش النظامي.

8. أبرزت الدراسة مرونة القرار الإيراني، فهو قرار براغماتي يرتبط بالمصلحة القومية الإيرانية، خاصة تلك القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، فهي قرارات يراعي فيها الجانب الإيراني المصلحة بالدرجة الأولى.

9. هناك جملة من العوامل التي لها تأثير على عملية صناعة القرار السياسي الإيراني، من أهمها التوافق الداخلي والذي يجب أن يحدث بين التيارات السياسية والمؤسسات الممثلة لها، والمصلحة الاقتصادية وكذا الجوار الإقليمي .

10. أن عملية خلافة المرشد الحالي عملية تتصف بالغموض ولن تحسم في الوقت الحالي، بسبب غياب التوافق من طرف المؤسسات القوية داخل النظام من جهة، وتعدد المرشحين من جهة ثانية. فهي عملية تحسم في وقتها. أي عند ثبوت الغياب الفعلي للمرشد الحالي. ومن المرجح أن يلعب المرشد الحالي دورا بارزا في تحديد خليفته.

11. الصراع حول خلافة المرشد الأعلى هو صراع أجنحة ومؤسسات، فصراع الأجنحة يمثل التياراتين المحافظين والإصلاحيين من خلال رغبة كل طرف في فرض مرشحه، وصراع المؤسسات أهم مؤشرات الحالية هو سيطرة الإصلاحيين على مجلس خبراء القيادة وهو ما ينبؤ بتصادم مستقبلي مع الحرس الثوري الإيراني، في حال انتخاب الخبراء لمرشد خارج دائرة تأثير الحرس .

وعليه وفي الأخير يمكن القول إن الجمهورية الإسلامية تتمتع بأهمية محورية في منطقة الشرق الأوسط، نظرا لتأثيرها التاريخي والسياسي في المنطقة، وكذلك قربها الجغرافي وتفاعلها مع مختلف قضايا المنطقة، وقد أخذ هذا الدور والأهمية يزدادان منذ 1979 مما يوحي أن النظام السياسي الإيراني في شكله الحالي، عامل أساسي في الدور المحوري المتزايد لإيران، وللحفاظ على المكانة الإقليمية في الشرق الأوسط فلا بد من الحفاظ على بنية النظام الحالي وتعزيزها إن أمكن، ولكن في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة والمحتملة في الشرق الأوسط والتي لن يكون النظام الإيراني بمنأى عنها، وجب علينا التساؤل: هل بمقدور النظام السياسي الإيراني الاستمرار لأطول فترة ممكنة، خاصة في ظل الأوضاع التي تشهدها المنطقة؟

# المراجع والمصادر

## قائمة المصادر والمراجع.

### القرءان الكريم.

### الوثائق الرسمية.

1. دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية.

### الموسوعات والقواميس.

1. ابن منظور، لسان العرب، (بيروت-لبنان، دار صادر، الطبعة 3، 1994).
2. عبد الفتاح، إسماعيل. معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية، (القاهرة-مصر، العربي للنشر والتوزيع، 2008).
3. عبد الكافي، اسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، (الإسكندرية-مصر مركز الاسكندرية للكتاب، 2005).
4. مصباح، عامر. معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (القاهرة-مصر، دار الكتاب الحديث 2009).

### الكتب بالعربية.

1. ابو انس عبد الله، السعودية وولاية الفقيه، ط1، 2011.
2. إسماعيل، محمد صادق. من الشاه إلى نجاد... إيران... إلى أين، (القاهرة-مصر، العربي للنشر والتوزيع)
3. الأقداحي، هشام محمود. العلاقات الاستراتيجية الدولية، (القاهرة-مصر، مؤسسة شباب الجامعة 2014)
4. اية الله الموسوي الخميني، الحكومة الاسلامية: ولاية الفقيه، (دمشق-سوريا، مؤسسة الثقلين الثقافية، 2006).
5. بوختا، ويلفرد. من يحكم في إيران، (أبو ظبي-الإمارات العربية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات 2003).
6. جنسن، لويد. تفسير السياسة الخارجية، (الرياض-السعودية، عمادة الشؤون المكتبية، 1989).
7. حتى، ناصف يوسف. النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت-لبنان: دار الكتاب العربي، 1985)

8. الحمداني، قحطان احمد سليمان، النظرية السياسية المعاصرة، (عمان-الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003).
9. خاتمي، محمد. الديمقراطية وحاكمية الامة، (دمشق-سوريا: ترجمة سرمد الطائي، دار الفكر 2003).
10. خامنئي، علي. الامامة والولاية، (بيروت-لبنان بيت الكاتب للطباعة والنشر، 1999).
11. الخزرجي، حمد جاسم محمد. مستقبل النظام السياسي في جمهورية إيران الاسلامية، (بيروت-لبنان منشورات زين الحقوقية 2013).
12. الدسوقي، إبراهيم. الثورة الإيرانية الجذور الأيديولوجية، (القاهرة-مصر، الزهراء للإعلامي العربي، 1988).
13. دورتي، جيمس وبالسغراف، روبرت. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (بيروت-لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1985 )
14. الريس، رياض نجيب. مصاحف وسيوف إيران من الشاهنشيهة إلى الخاتمية، (بيروت-لبنان: رياض الريس للكتب والنشر، 2000).
15. الربيني، منال. القوى الداخلية في المجتمع الايراني، القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015.
16. زهران، جمال علي. الإطار النظري لصنع القرار السياسي (جامعة-قناة السويس).
17. سجدبور، كريم. في فهم الامام الخامنئي (واشنطن-مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، واشنطن 2008).
18. السليم، محمد السيد. تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة-مصر، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية 1998).
19. سليم، محمد السيد. قرار تأميم قناة السويس 1956، دراسة في اتخاذ القرار القطري (بيروت-لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية)، 1985.
20. السيد عليوة، صنع القرار السياسي في منظمات الادارة العامة، (القاهرة-مصر، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، 1987).
21. شلي، محمد. المنهجية في التحليل السياسي، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1997)
22. الصمادي، فاطمة. التيارات السياسية في إيران، (الدوحة-قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

23. الطحاوي، عبد الحكيم. العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها على دول الخليج العربي، (الرباط-المغرب، مكتبة العبيكان، 2004).
24. طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية (بيروت: دار الساقى، 2006)،
25. عبد الحى، وليد. إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، (الجزائر، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010)
26. عبد الله، شوقي حسين، أصول الإدارة العامة، (القاهرة-مصر، دار النهضة العربية 1986).
27. عتريسي، طلال. إيران التاريخ والواقع المعاصر، (دبي-الإمارات العربية المتحدة، مركز المسار للدراسات والبحوث، 2012).
28. العقابى، علي عودة. العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، (بغداد-العراق 2010).
29. عوادي، عمار. نظرية القرارات الادارية بين علم الادارة والقانون الاداري، (الجزائر، دار هومة 2005)
30. الغريب، فنسان. دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء، (بيروت-لبنان: الدار العربية للعلوم، 2009).
31. كاتزمان، كينيث. الحرس الثوري نشأته وتكوينه ودوره، (ابوظبي-الإمارات العربية المتحدة، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الثالثة، 1998).
32. اللباد، مصطفى. حدائق الاحزان إيران وولاية الفقيه، (القاهرة-مصر، دار الشروق، الطبعة الثانية، 2008).
33. مسعد، نيفين عبد المنعم. صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الايرانية، (بيروت-لبنان مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)
34. مصباح، عامر. الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، (الجزائر-ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2006).
35. مقلد، اسماعيل صبري. العلاقات السياسية الدولية، (القاهرة-مصر، المكتبة الأكاديمية، مصر 1991).
36. مهنا، محمد ناصر والصالحى، عبد الرحمان. علم السياسة بين بين التنظير والمعاصرة، (الإسكندرية-مصر، منشأة المعارف 1985).

37. مؤمن، أكرم " ترجمة لكتاب فن الحرب ل صن تزو"، (القاهرة-مصر، دار الطلائع للنشر والتوزيع، 2006).

38. هاشم، حامد أحمد مرسي. نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي، (القاهرة-مصر، مكتبة مدبولي). (بدون ذكر سنة النشر).

### المذكرات والرسائل الجامعية

1. احمد، منال محمد. دور القيادة السياسية في التحول من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية " التطبيق على الحالة الإيرانية"1979-2001.رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أسيوط، مصر، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، 2008.

2. حمدوش، رياض. تأثير السياسة الخارجية الامريكية في عملية صنع القرار في الاتحاد الاوروبي بعد احداث 11 سبتمبر 2001، اطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، 2011/2012 .

3. سرير، عبد الله رابع. عملية صنع القرار وتطبيقه بالإدارة العامة بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام 2006.

4. السعيد، فواز عبد الرحيم. صناعة القرار في الدولة الاسلامية الاولى، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الشرق الاوسط، 2014.

5. شنين، محمد المهدي. السياسة الخارجية الايرانية تجاه المشرق العربي 2001/2013، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والاستراتيجية، جامعة بسكرة، الجزائر 2014 .

6. شيخ الدين، رحاب جلال الدين خالد. دور شخصية الخليفة عبد الله في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدولة المهديية، 1885/1898، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الخرطوم، السودان.

7. عبد الجليل، إنعام عبد الله محمد. تأثير بنية النظام السياسي على العلاقات المدنية العسكرية. دراسة حالة الجمهورية الاسلامية الايرانية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013.

8. العبد اللات، حسين علي حسين. العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الاردني وأثره في السياسة الخارجية الاردنية، مذكرة ماجستير علوم سياسية، جامعة الشرق الأوسط 2011 .

9. عديلة، محمد الطاهر. أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية1999/2004، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، الجزائر 2004.

10. عيساوة، أمينة. الدور الاقليمي لإيران في النظام الشرق الاوسطى بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجيستر علوم سياسية جامعة باتنة، الجزائر 2010.
11. فالقة، اليمين. اليقظة وأهميتها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في تسيير المؤسسات، جامعة بسكرة، الجزائر 2013/2012 .
12. لوصيف، عبد الوهاب. دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر 2013/2012.
13. معقاني، أسامة. النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس 2010/1987، ماجيستر علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 3، 2011 .
14. مهداوي، عبد القادر. الاستخدام السلمي للطاقة النووية بين حق الشعوب في التنمية ومتطلبات الامن الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2014/2013.
15. الهدولي، سعيد بن عليوة. مهارة القائد الامني في اتخاذ القرار في الظروف الطارئة، مذكرة ماجيستر علوم امنية، اكااديمية نايف للعلوم الامنية، المملكة العربية السعودية 2002 .

#### التقارير والدراسات:

1. حماد، حمد احمد. القوى السياسية والاجتماعية في إيران، التقرير الاستراتيجي الإيراني لسنة 1999.
2. حماد، مدحت. انعكاسات الانتخابات الرئاسية على السياسة الخارجية الايرانية، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2009 .
3. الصمادي، فاطمة. من يخلف خامنئي؟ المرشحون والقوى الداعمة، (الدوحة-قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2015).
4. العتيبي، منصور حسن، السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2008، (أبو ظي-الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للابحاث، 2008).
5. العلوي، خالد بن محمد. التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني، (الكويت، حركة التوافق الوطني الإسلامية، إدارة الدراسات السياسية، 2007).
6. كنزر، ستيفن. مثلث القوة المقبل " لماذا يجب أن تكون تركيا وإيران حليفتي أمريكا المستقبليتين في الشرق الأوسط"، (بيروت-لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010).

7. اللحيثي، مساعد منشط، القائد الامني ودوره في التخطيط لمواجهة الكوارث والاضاع، (الرياض- المملكة العربية السعودية، المركز العربي للدراسات الأمنية، 2011).
8. منيسي، أحمد. الانتخابات التشريعية في إيران، "مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الإصلاحى"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005.
9. نبيل العتوم، "يزدى" وسيناريوهات الإطاحة بخامنئي، "تقدير موقف"، (إسطنبول-تركيا، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2015).

## المقالات.

1. احمد ناصوري، دراسة تحليلية لعملية صناعة القرار السياسي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 1، العدد الاول 2005،
2. حمادة، أمل. الجيش ومسألة الدولة في إيران، مختارات إيرانية، العدد 6، يناير 2001.
3. السعيدى، سعد. بسمه خليل اوقاتي، دور المعلومات في عملية صناعة القرار السياسي الخارجى. (دراسة نظرية)، مجلة دراسات دولية، العدد 50، جامعة بغداد.
4. عبد الرحمان، والعبدي، يونس. تركيبية النظام السياسي في الجمهورية الاسلامية الإيرانية، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العراق .
5. عبد المؤمن، محمد السعيد. مجلس الخبراء يكمل الدائرة الأصولية، مختارات إيرانية، العدد 45، ابريل 2004.
6. قيصري، على. و نصر. ولي، المحافظون الإيرانيون يعززون نفوذهم، مجلة آراء، العدد 58، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2009.
7. محمد عباس ناجي، من يحكم إيران؟ "التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران" دراسات مترجمة، العدد 25، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2002.
8. مسعد، نيفين عبد المنعم. "إيران... إلى أين"، مجلة المستقبل العربي، العدد 365، لبنان، جويلية 2009.
9. المطيري، هليل. و الفضلي، فضل صباح ، تأثير نظم المعلومات على عملية اتخاذ القرار في المنظومات العامة الكويتية، (دراسة مطبقة على الوزارات الحكومية في دولة الكويت)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 122، جامعة الكويت 2006.

10. منفرد، محمد علي صنيعي، فصل السلطات في الدستور الايراني (الحكومة الاسلامية)، مختارات ايرانية، العدد 25، اوت 2002.
11. ناجي، محمد عباس. الحرس الثوري الايراني: رقم مهم في صنع القرار الايراني، مختارات ايرانية، العدد 84، يوليو 2008.
12. ناصوري، احمد. دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 21، العدد الأول، 2015.
13. النعيمي، احمد نوري. الابعاد المؤثرة في السياسة الخارجية، مجلة الحقوق، العدد 1 و2، 1977.

### المحاضرات

1. عايدي. محمد السعيد، محاضرات نظرية القرار (الجانب النظري)، جامعة محمد الشريف مساعديه، سوق اهراس، الجزائر 2015.
2. عبد القادر. عبد العالي، محاضرات نظرية العلاقات الدولية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة الجزائر.

### المواقع الإلكترونية.

1. تصفي برئيل، إيران في اليوم الذي بعد خامنئي، صحيفة هآرتس الإسرائيلية، <http://www.beirutme.com/?p=9710> تاريخ الزيارة 2016/02/12.
2. الموقع الرسمي لأية الله مصباح يزدي. <http://mesbahyazdi.org/arabie/?biography/index/htm>
3. كارثة إيران المقبلة: المرشحون الخمسة لخلافة خامنئي، [www.Orient.Newes.net/AR/newes\\_show86073](http://www.Orient.Newes.net/AR/newes_show86073) تاريخ الزيارة 2016/05/03.
4. من هو الرئيس الايراني الجديد، حسن روحاني. [www.alankabout.com/various\\_files\\_raphies/31364.html](http://www.alankabout.com/various_files_raphies/31364.html)، تاريخ الزيارة: 2016-05-03.
5. من هو الدكتور حسن روحاني الرئيس الايراني

6. [www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110215\\_who\\_i\\_s\\_who\\_in\\_iran.shtml](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110215_who_i_s_who_in_iran.shtml) تاريخ الزيارة: 2016-05-03. المنتخب [www.Alalam.ir/newes/1484595](http://www.Alalam.ir/newes/1484595)، تاريخ الزيارة: 2016-05-03.
7. مصطفى اللباد، صناعة القرار النووي الإيراني: <http://albainah.net/index.aspx?Function=Author&id=1216&lan> تاريخ الاطلاع: 2015/11/14.
8. صناعة واتخاذ القرار في السياسة الخارجية الإيرانية، <http://infernakarim.skyrock.com/28103878-poted-on-2010-03-10.html> تاريخ الاطلاع: 2016/01/30.
9. <http://www.qassimy.com/rb/archive/index.php/t-645338.html>
10. هيثم مزاحم، الحوزة الدينية في قم بين المراجع والولاية: <http://arabiya.com> 2015/09.
11. <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructur> [/es/2015/5/18](http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructur). تاريخ الزيارة 2016/02/28.
12. موقع المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية: [www.Leader.IR/ar](http://www.Leader.IR/ar) تاريخ الزيارة: 2016/02/28.
13. علي بشار أغوان، التحليل الاستراتيجي للبيئة والعوامل المؤثرة في صناعة القرار -2011-4907 [www.nashiri.net/articles/politics-and-events/4907-2011-4097.html](http://www.nashiri.net/articles/politics-and-events/4907-2011-4097.html) تاريخ الاطلاع: 2016-02-28.
14. هدى النعيمي، الحرس الثوري الإيراني: ذراع إيران. <http://rwaabetcentre.com/archives/56>، تاريخ الاطلاع: 2016/02/24.
15. خالد وليد محمود، صنع القرار في السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية <http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/06/13/23634.html> تاريخ الزيارة: 2016/01/30.

16. معين عبد الحكيم: دبلوماسية حياة السجاد (صناعة القرار السياسي الايراني، المحدثات

والمؤسسات

المؤثرة <http://www.wahdarlamiya.org/issuesL148/mahakimohtml>  
2016/01/03.

17. الإصلاحيين والمحافظين من اجل عمامة الفقيه،

تاريخ الاطلاع: <http://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?id=2894>  
2016/05/10.

المراجع بالأجنبية.

❖ المراجع باللغة الفرنسية.

1. Denis Bauchard, Clément therme, **l'Iran : une puissance énergétique**, IFRI, Paris, France, 2007.
2. Jean. François Dhénin. Brigitte Fournier. **50 themes d'initiation l'économie d'Enterprise**. ED. Bréal. Paris. 1998.
3. Le comité parlementaire Britannique pour la liberté en Iran, **Le Mouvement vert en Iran**, 2013.
4. Nader Vahabi, **Iran une révolution civile?**, center d'études sur la diaspora iranienne(France), 2009.
5. Service Canadien du Renseignement de Security. **L'Iran les multiplesavenirs d'une puissance régionale**. Points saillants de la Conférence. 30- 31 mars 2009. Ottawa.

1. •Shmuel Bar, **Iranian Defense Doctrine and Decision Making**, Institute for policy and Strategy, 2004.
2. •Wilfred Buchta, **Who Rules Iran?** ,The WASHINGTON institute for near EAST POLICY and the Konrad ADENAUER STIFTUNG, 1997.
3. Ahmad Ghoreishi; **Prospects for Régime in Iran**; Middle East Policy5; no, 1, 1997.
4. Gwadat Bahgat-**Iran and the United States: The Emerging Security Paradigm in the Middle East**.Parameters.Summer.2007.
5. Henner Furtig, **Iran and Arab Spring: Between Expectations and Disillusion**, GIGA, November 2013.
6. Paul K. Kerr, **Iran s Nuclear Program: statuts**, Congressional Research service, 2009.
7. Peter. Jones. **Iran's political system (and its Implication for Policy us)**, Assure America, July 2011.

الملاحق

## قرار مجلس الخبراء بشأن انتخاب آية الله خامنئي مرشدا للجمهورية

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد تقديم مجلس الخبراء التعازي برحيل إمام الأمة وقائد الجمهورية الإسلامية في إيران ومؤسسها، وبالنظر للموقع الرفيع والحساس لمنصب القيادة في نظام الجمهورية الإسلامية، ومع الاهتمام البالغ الذي أولاه سماحة إمام الأمة ومؤسس "جمهورية إيران الإسلامية" (رضوان الله عليه) في نداءاته وبياناته المتكررة وبخاصة أوامره وإرشاداته بشأن القيادة، وبالنظر للأسس المتعلقة بالدستور، ومع الإحساس الكامل بمؤامرات الخناسين وأعداء الإسلام في الداخل والخارج تجاه مستقبل النظام الإسلامي المقدس، ومن أجل الاستعداد اللازم لمواجهة أي حادثة، وبالنظر للظروف الداخلية والخارجية، وباستلزام المضامين الربانية الرفيعة وصية سماحة الإمام الإلهية السياسية والمهمة جدا، فإن مجلس الخبراء انتخب في اجتماعه الطارئ المنعقد بتاريخ 1369/03/14 هجري / شمسي سماحة آية الله السيد علي خامنئي لقيادة نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، بأكثرية أربعة أخماس الأعضاء الحاضرين، 60 صوتا مؤيدا من أصل 74 عضوا حاضرا.

هيئة رئاسة مجلس الخبراء

.1989/06/04

المصدر: مصطفى اللباد، إيران وولاية الفقيه، ص 202.